



PROVISIONAL

A/41/PV.11
3 October 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

(بنغلاديش)	السيد شودري	: الرئيس
(الصومال)	السيد عثمان	: <u>م</u>
	(نائب الرئيس)	
(قبرص)	السيد موشوتاس	: <u>م</u>
	(نائب الرئيس)	

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

86-64114/A

القي كلمة كل من :

- السيد عزيز (العراق)
- السيد ديزدرافيتش (يوغوسلافيا)
- السيد موانغالي (كينيا)
- السيد الصباح (الكويت)
- السيد مالميركا بيولي (كوبا)
- السيد تشيسانو (موزامبيق)
- السيد فيلالي (المغرب)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد عزيز (العراق) : السيد الرئيس يسعدني أن أتقدم لكم بأخلص التهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الدورة . وإنه لما يزيد من ارتياحنا أنكم تمثلون دولة آسيوية تربطها ببلادنا روابط التاريخ وأواصر الصداقة والمصالح المشتركة . وإنني لعلى ثقة من أن ما لديكم من خبرة وحكمة سيوفر الامكانيات لنجاح هذه الدورة والخروج منها بنتائج ايجابية . كما أود أن أعبر عن التقدير للجهود الناجحة التي بذلها سلفكم السفير دي بينيس .

تتعقد هذه الدورة في ظروف تتسم فيها العلاقات الدولية بالتعقيد الناجم عن ازدياد حدة التوتر الدولي ، وتساعد سباق التسلح ، لاسيما في مجال التسلح النووي ، وتزايد التدخل في الشؤون الداخلية ، واللجوء الى العدوان واستعمال القوة والتهديد بها بمختلف الصور والوسائل ، والتردي الكبير في الوضع الاقتصادي الدولي الذي يلحق بنا جميعا أفدح الأضرار .

إن من أهم أهداف هذه المنظمة العمل على استتباب السلام الذي يوفر للشعوب السيادة والامن والكرامة . لذلك لم يكن اعتباطا أن يحملنا ميثاق الأمم المتحدة جميعا التزام المسؤولية العامة والمشاركة للعمل من أجل حماية هذا الهدف الانساني النبيل .

إن مسؤولية العمل من أجل استتباب السلام تفرض علينا بذل المزيد من الجهود لتخفيف حدة التازم في الوضع بين الدولتين العظميين الرئيسيتين من أجل تحقيق الاستقرار المطلوب لتنامي العلاقات الدولية . لذلك فإن من واجبنا حث الدولتين العظميين الرئيسيتين على اللقاء والعمل من أجل تحقيق الانفراج الدولي ، فبدوننه لا يمكن ضمان أمن متوازنة للسلم والامن الدوليين . ولا يخفى ما لنزع السلاح ، والنووي منه بخاصة ، من أهمية كبرى في التوصل الى الاستقرار في العلاقات الدولية بما يمكن أن

يوفره من الطاقات المادية والبشرية لعملية التنمية . ولا يفوتنا أن نشير بالتقدير ، في هذا المدد ، الى مبادرات الاتحاد السوفياتي الايجابية في مجال نزع السلاح والتي نأمل أن تتعامل معها الولايات المتحدة بايجابية . ولاشك في أن مسؤوليتنا المشتركة تجاه تحقيق السلام تفرض علينا أيضا معالجة المشاكل التي تعاني منها بعض المناطق بالوسائل السلمية وعن طرق المفاوضات طبقا لاحكام الميثاق والقانون الدولي . لذلك ندعو الى حل المشكلة القبرصية والمشكلة الافغانية ومشكلة كمبوديا ومشاكل امريكا الوسطى على اساس مبادئ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والسلامة الاقليمية لكافة الدول المعنية لكي تتمكن شعوبها من تعزيز وحدتها ومواجهة تحديات البناء والتقدم .

كما يجب أن نتحمل مسؤوليتنا في مواجهة كافة أشكال السيطرة الأجنبية ، وفي تحرير شعوب الجنوب الافريقي من السياسة العنصرية والفصل العنصري اللذين يفرضهما نظام بريتوريا الذي مازال يتمادى في تحديه الصارخ للمبادئ الانسانية التي تؤكد المساواة بين البشر ، وفي احتلاله لناميبيا ، وعدوانه المستمر على دول المواجهة . إن العراق يؤيد بقوة ، ومن منطلق المبادئ التي شرعها ميشاق الأمم المتحدة ، نضال شعب ناميبيا من أجل الاستقلال بقيادة ممثله الشرعي الوحيد ، منظمة "سوابو" ، ونضال الشعب الافريقي في جنوب افريقيا من أجل حقوقه المشروعة في المساواة والحريية والكرامة . كما نؤيد فرض العقوبات على نظام الفصل العنصري تطبيقا للمبادئ الواردة في الميثاق .

إن بلدان المنطقة التي ننتمي اليها ، وبلادي بوجه خاص ، أكثر المناطق في العالم تعرضا للعدوان ، وأكثرها حاجة الى السلام والاستقرار ، والى تطبيق المبادئ التي قامت عليها هذه المنظمة .

فالشعب العربي الفلسطيني المشرد من أرضه منذ عشرات السنين مازال يتعرض ، في المنفى ، للغارات العسكرية وعمليات الابادة التي تستهدف القضاء على وجوده ، كما يتعرض للضغوط والمناورات التي تحاول تزييف الوقائع ، وفرض الحلول الاستسلامية عليه وعلى الامة العربية . ولقد استمرت الصهيونية واسرائيل في ارتكاب هذه الاعمال والممارسات دون أي اكتراث للمبادئ الانسانية ولميثاق الأمم المتحدة وقرارات المنظمة الدولية ، مما جعل المنطقة العربية تعيش في حالة من الازمات المستمرة ، مفتقرة الى السلام والامن والاستقرار . ولم تقتصر الاعمال والممارسات الصهيونية والاسرائيلية على الشعب الفلسطيني خارج فلسطين المحتلة ، بل شملت السكان العرب الراحين تحت نير الاحتلال ، حيث يواجهون السياسة الصهيونية القائمة على التمييز العنصري والطررد والتشريد وانتهاك حقوق الانسان ، ومصادرة الممتلكات واقامة المستوطنات الاسرائيلية على أراضيهم ، والعمل على ازالة وتشويه الشخصية الفلسطينية والتراث الحضاري لهذا الشعب العريق .

إن السلام والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط لا يمكن أن يتحقق ما لم يمارس الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف في العودة الى وطنه وفي تقرير مصيره وفق إرادته المستقلة ومن ذلك اقامة دولته الخاصة . إن العراق يؤيد بكل قوة النضال المشروع لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، على طريق تحقيق الاهداف المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

وإذا كانت الاعمال العدائية الصهيونية والاسرائيلية ضد الامة العربية قد وُضعت وكُتبت في الواقع الفعلي ، فإنها لم تعد قاصرة على المنطقة وحدها ، بعد أن وجدت اسرائيل لنفسها ، منذ سبع سنوات ، حليفا يماثلها في الهدف والاسلوب ، في ممارسة الإرهاب والعدوان والتزييف ، بهدف الهيمنة على المنطقة العربية وتفتيت وحدتها وتمزيقها الى دويلات طائفية وعنصرية متناحرة ، وتدمير فرصتها التاريخية في البناء والتقدم .

إن ما يجري في لبنان الآن يعكس تماما هذا التماثل ، حيث يسمى نظاما تل أبيب وطهران الى اشاعة الغرض والاقتيال والدمار . ففي هذا المناخ وحده يتمكن هذان النظامان الشاذان وعملاؤهما من بسط نفوذهم في هذا البلد المنكوب . لذلك فإننا نؤيد نضال الشعب اللبناني من أجل السلام والاستقرار والوحدة الوطنية ، وازالة الاحتلال الصهيوني لارضيه ، ومنع التدخل في شؤونه الداخلية .

وعلى الطرف الاخر من المنطقة ، يمارس نظام طهران الاهداف والاساليب التي يمارسها نظام تل أبيب . فينهج الى فرض الهيمنة وممارسة العنصرية واساليب العدوان والتوسع والحرب والتزييف . ولهذه الاسباب شن حكام طهران منذ أكثر من ست سنوات ، وبالتحديد في الرابع من أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، عدوانهم واسع النطاق على العراق وهو العدوان الذي مازالوا مصرّين على استمراره حتى اليوم .

لقد دخل العدوان المسلح الايراني على العراق عامه السابع . ورغم أن وقائع هذا العدوان عرضت أكثر من مرة في أوساط هذه المنظمة ، فإنني سأذكر بها في هذه

المناسبة ، لا تكرارا للوقائع ، بل لان ما يجري الان يشكل ، في الواقع ، تكرارا لما وقع في مثل هذا الوقت من عام ١٩٨٠ ، ويفسر تلك الاحداث على حقيقتها .

لقد كانت مصالح العراق في عام ١٩٧٩ ، عندما تسلم النظام الايراني السلطة في ايران ، ومازالت الى اليوم ، مرتبطة اشد الارتباط بالمحافظة على الامن والاستقرار في المنطقة ، وعلى الاحتفاظ باحسن العلاقات مع جيرانه ومع دول العالم . ولم تكن للعراق أية مصلحة في إشارة المشاكل مع جيرانه أو مع الدول الاخرى . غير أن نظام خميني اعتمد نهجا سياسيا كرسه في دستور جمهوريته ، افترض بموجبه لنفسه ولاية دينية طائفية على شؤون المسلمين ، فارضا تصديرها بقوة السلاح الى كافة الدول المجاورة ، جاعلا من العراق هدفة الاول .

إن مبدأ تصدير الثورة الذي يمثل الركيزة الاساسية للنظام الايراني أمر لا تنكره الحكومة الايرانية بل تعتبره غايتها الاولى وتسخر له كل إمكانيات الدولة الايرانية ، وتوظف له الاموال ، وتجنّد له العملاء في العالم الاسلامي كله ، بل في كل انحاء العالم ، وتتبع في ذلك العقيدة الانتهازية المدانة : الغاية تبرر الوسيلة . وانطلاقا من هذا النهج العدواني والغريب عن روح العصر ، بعد أن تخلصت الانسانية من النازية والفاشية ، بدأ النظام الايراني حملاته العدوانية على العراق واستمر طيلة عام ١٩٧٩ والاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٨٠ ، مما سبب اندلاع نيران الحرب بين البلدين المتجاورين اللذين كانا قد تمكنا قبل سنوات من تأسيس وعلاقات حسن جوار بينهما . لقد جعل نظام خميني تغيير النظام السياسي والاجتماعي في العراق مهمته الاساسية واعتبره واجبا إلهيا وحقا لا يناقش فيه ، فعمد الى تشجيع أعمال الإرهاب والتخريب في داخل العراق من خلال استخدام السكان ذوي التبعية الايرانية ، وتحريض المواطنين على مقاطعة السلطة الوطنية ومناهضتها ، وشلّ الاجهزة الحكومية ، والدعوة الصريحة الى قتل المسؤولين السياسيين في العراق ، والتوظيف الفعلي للعملاء الايرانيين للقيام بعمليات الاغتيال ، ومن ثم اعادة زمرة البارزاني العميلة الى

ايران ، ومساعدتها على القيام بأعمال التخريب ضد العراق ، خلافا لاتفاقية ١٩٧٥ التي تلزم ايران بالتوقف عن دعمها ، والاعلان الصريح عن عدم التزام ايران بالاتفاقية المذكورة . وقد رافقت هذه المواقف والتصرفات بيانات وتصريحات لا حصر لها ، وبصورة تكاد تكون يومية من مسؤولي النظام الايراني على مختلف المستويات ، تنصب كلها في اتجاه تهديد سيادة العراق وأمنه والعدوان عليه وتغيير حكومته الشرعية .

وكان المسؤولون الايرانيون وما يزالون يتنافسون فيما بينهم في هذا النهج .. فكلما كان المسؤول أكثر صراحة وجرأة في التعبير عن هذا النهج كان يجد فرما أفضل لتعزيز مركزه وللحصول على دعم تاييد خميني .

وقد واكبت ذلك ، في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، سلسلة من الانتهاكات العسكرية على الحدود العراقية . فقد قامت الطائرات الايرانية ب ١٤٩ خرقا للاجواء العراقية خلال الفترة من شباط/فبراير ١٩٧٩ الى ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، وبلغ عدد حوادث اطلاق النار عبر الحدود وعلى المخافر الحدودية والهجوم عليها ، والقصف المدفعي ، وعرقلة الملاحة في شط العرب ، الشريان الحيوي للعراق ، وقصف الاهداف المدنية ما مجموعه ٢٤٤ حادثا خلال الفترة من حزيران/يونيه ١٩٧٩ الى ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ . كما اطلقت النار على الطائرات المدنية ثلاث مرات في الفترة من آب/اغسطس ١٩٨٠ الى ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ وقمفت المنشآت الاقتصادية والنفطية العراقية سبع مرات خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ الى ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ .

وفي كل هذه الحوادث المتعمدة كان العراق يحذر وينبه ويحاور ، بالطرق الدبلوماسية ، لعل النظام الايراني ينماع الى الحكمة والتعقل ومبادئ القانون الدولي . حتى بلغ عدد المذكرات الرسمية التي ارسلتها الحكومة العراقية حول هذه الانتهاكات ٢٩٢ مذكرة ، ودون جدوى .

وفي ٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، حدث تطور خطير في الموقف ، عندما استخدمت القوات المسلحة الايرانية المدفعية الثقيلة عيار ١٧٥ ملم في قصف مدن خانقين ومندلي وزرباطية ونفط خانة . وقد اطلقت المدفعية الايرانية النار على هذه المدن العراقية من على الاراضي العراقية التي رفضت اعادتها للعراق بموجب اتفاقية عام ١٩٧٥ ، وحشدت عليها قواتها العسكرية ، وبذلك تكون الحكومة الايرانية قد هددت بصورة متعمدة سيادة العراق وامنه مرتين : مرة باحتلال عسكري متعمد لاراضيه ، ومرة أخرى بقصف متعمد للمدن العراقية بالمدفعية الثقيلة من على تلك الاراضي العراقية .

وعلى الرغم من ان العراق قد نبه ايران في ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ الى هذا

التصرف المخالف لالتزاماتها الدولية وطلب منها رفع تجاوزاتها العسكرية على أراضي العراق ، إلا أن القصف المدفعي الإيراني استمر دون انقطاع ، مما اضطر معه العراق الى ممارسة حقه في الدفاع الشرعي بموجب الميثاق والقانون الدولي بازاحة الاحتلال الإيراني ، وهو ما ابلغه العراق للحكومة الإيرانية أيضا في ٨ و ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، منبها ، في جميع هذه المناسبات ، الى ضرورة التزام الحكومة الإيرانية بالتزاماتها الدولية ، ومن ضمنها اتفاقية عام ١٩٧٥ .

إزاء هذه الأدلة الواضحة ، وبعد انتظار دام مدة أيام على تسليم المذكرة المؤرخة في ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، ثبت لدى الحكومة العراقية أن الحكومة الإيرانية قد قامت بصورة متعمدة بانتهاك عناصر التسوية الشاملة التي تضمنتها اتفاقية عام ١٩٧٥ ، وبالفاشها من جانبها لكي تتحلل من التزاماتها المتعلقة بتثبيت الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق ولتواصل عملياتها العسكرية ضد المدن والمنشآت العراقية تحقيقا للهدف المركزي لنظام خميني في قلب الحكومة الشرعية في العراق وتحويله الى ولاية تابعة لايران . لذلك لم يكن أمام العراق سوى اعتبار تلك الاتفاقية المذكورة وما لحقها من اتفاقيات استندت اليها ملغاة من جانبه بعد أن أفتها ايران قولاً وفعلاً وحسبما نص عليه في البند (رابعا) من تلك الاتفاقية والمادة الرابعة من معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار التي استندت الى الاتفاقية المذكورة ، وبعد أن رفضت ايران الاجابة عن سؤال رسمي وجه لها من قبلنا فيما إذا كانت تعتبر الاتفاقية قائمة ام ملغاة ، لأن تصريحات المسؤولين الاماسيين في ايران كانت تصفها بالاتفاقية المقبورة وتعتبرها مؤامرة متفقا عليها بين شاه ايران والرئيس صدام حسين باعتبارهما الموقعين عليها في الجزائر .

إن المحاولة الدبلوماسية والقانونية العراقية في ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ لم تجابه بموقف يتسم بالحكمة من جانب ايران . بل جوبهت بالإعراض وبالمزيد من استخدام القوة العسكرية والتهديد لأمن العراق وسلامته .

فلقد واصلت الحكومة الايرانية تصعيد الصراع العسكري ، واعتبارا من ١٩
 ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ كوّفت أعمال القصف بنيران المدفعية الثقيلة وبالطائرات الحربية
 مستهدفة المجمعات المدنية الاهلية بالسكان والمنشآت الاقتصادية الحيوية في العراق
 والسفن التجارية العراقية والاجنبية الداخلة والخارجة من خط العرب والقنوات
 الملاحية في النهر المذكور ومداخله في الخليج العربي . كما اعلنت السلطات الايرانية
 عن غلق اجواء ايران في وجه الطيران المدني ، واعدت اغلاق مضيق هرمز بوجه الملاحة
 العراقية ، واعدت النفيير العام ، وحشدت القوات العسكرية بكثافة كبيرة على
 الحدود ، وبدأت عملا عسكرية واسع النطاق مستخدمة قواتها العسكرية النظامية بشكل
 علني ، وامدرت القوات المسلحة الايرانية ، ابتداء من ١٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ اربعة
 بلاغات عن نشاطها . وفي البلاغ الثالث الصادر يوم ١٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ تباهت
 السلطات الايرانية بإفعال النار في حقول نفط خانة ، وهي منطقة مهمة لإنتاج النفط في
 العراق . وفي البلاغ الرابع الصادر يوم ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، تهجت السلطات
 الايرانية بأن قوتها الجوية هنت غاراتها على مواقعنا الحدودية ودمرت اكثر من ١٤
 دبابة ، اضافة الى إهمال النيران بأحد آبار النفط العراقية . كل ذلك جرى قبل يوم
 ٢٢ ايلول/سبتمبر الذي تزعم ايران أن العراق هن فيه عدوانه عليها .

ان مجمل هذه المواقف والاعمال والتصرفات الايرانية والتي وقعت قبل ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ تشكل انتهاكا صارخا لجملة من مبادئ واحكام القانون الدولي التي تحكم العلاقات الودية بين الدول بالصورة التي تم تقنينها في اعلان العلاقات الودية الذي اعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء في القرار ٢٥٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ ، ومن أبرزها مبادئ واحكام حسن الجوار ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، ومبدأ المساواة بين الدول في السيادة ، وواجب تنفيذ الالتزامات الدولية بحسن نية .

كما ان المحصلة النهائية لاعمال وتصرفات الحكومة الايرانية التي تجسدت بالمبادأة باستعمال القوة المسلحة ضد العراق اعتبارا من ٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ بل وحتى قبل ذلك التاريخ ، يصدق عليها مفهوم العدوان المسلح ، المباشر وغير المباشر ، بالصورة التي عرضها تعريف العدوان الذي اقترته الجمعية العامة بتوافق الآراء في القرار ٣٣١٤ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ .

إن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية منذ ٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ لمواجهة العدوان الايراني تنسجم مع حق الدفاع الشرعي نظرا لتوافر شرطي الضرورة والمعقولية اللذين يقرهما القانون الدولي لقيام هذه الممارسة بشكل مشروع . ان الفارق الجوهرى بين موقفى الطرفين ، قد تحدد منذ عام ١٩٧٩ وحتى اندلاع نار الحرب وطيلة ست سنوات من الحرب طرف يؤمن بالقانون الدولي وعلاقات حسن الجوار ، ويرفض مبدأ الوصاية على الآخرين ، ويسعى للحفاظ على سيادته وأمنه وحقه في اختيار طريقه الخاص به في الحياة ، هو العراق ، وطرف آخر يحمل ايديولوجية غريبة عن قوانين العمر ، ايديولوجية متعمبة عدوانية توسعية ، يعتبر فرضها على الآخرين بكل الوسائل واجبا الهيئاً ويبيح لنفسه - من أجل ذلك - استخدام كل الوسائل ومنها القوة المسلحة والقتل والكذب والتزوير ، ويعتبر هذه الوسائل المدانة من قبل البشرية اماليب شرعية لبلوغ أهدافه . وما حدث في عامي ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ قد تكرر عبر السنوات الست من الحرب ، وهو ما يتكرر اليوم أيضا .

ان النظام الايراني يدق الان طبول الحرب ، ويمارس العدوان المسلح على العراق ، ويرفع نفس الشعارات التي رفعها خلال عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ . فبعد ست سنوات من الحرب لم يغير هذا النظام نهجه ولم يتخل عن اطماعه ان الحرب مهنته والتوسع غايته .

ان ممثلي النظام الايراني الذين يحضرون الى هذه المنظمة وغيرها من المنابر الدولية يحاولون ، بوسائل الخداع والكتب ، قلب الحقائق . انهم يقولون إن العراق غزا بلادهم لانه كان يستهدف قلب نظام الحكم في طهران ، وهذا ما قالوه مؤخرا في هراري امام ممثلي ١٠١ دولة من دول عدم الانحياز . ونحن نتحداهم ، كما فعلناه في هراري ، ان يقدموا الدليل على ذلك . ان هناك الف دليل ودليل ، منذ شباط/فبراير ١٩٧٩ وحتى هذا اليوم ، على ان النظام الايراني جعل من قلب نظام الحكم في العراق هدفه المركزي . وهناك الف دليل ودليل على محاولات النظام الايراني لزعزعة المنظمة الاخرى في المنطقة . لكننا نتحدى النظام الايراني ان يقدم الادلة على ادعاءاته ضد العراق . ولاننا واثقون من موقفنا هذا ومن عدالة قضيتنا واثقون من اننا كنا ، منذ عام ١٩٧٩ وحتى اليوم ، نقف الى جانب المبادئ والقيم التي تؤمن بها هذه المنظمة والمجتمع الدولي المعاصر ، تحدينا النظام الايراني منذ سنوات ان يقبل بتحكيم الامم المتحدة وغيرها من الهيئات والمحافل الدولية في مسالتي البدء بالعدوان والحرب ومسؤولية الاستمرار في الحرب ، لكي لا يبقى شك حول هذه المسألة . ولا يخفى عليكم ان النظام الايراني رفض وما يزال يرفض هذا العرض الذي يتفق مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي وتعامل الدول ، لانه عاجز عن إثبات ادعاءاته واكاذيبه ، ولانه لا يستطيع الميثاق إلا في ظل الحرب ، وفي برك الدماء ، وبين جثث القتلى .

إن ممثلي النظام الايراني يقولون من فوق هذا المنبر وغيره من المنابر الدولية ان الحرب فُرِطت عليهم . فمن الذي اعتبر هذه الحرب هبة من السماء : العراق أم ايران ؟! وكيف تُفرض حرب على دولة فتعتبرها في الوقت نفسه هبة من السماء ، وتصر على استمرارها ، وتعتبرها واجبا إلهيا ومهمة دائمة ؟! إن ما صرح به قادة النظام

الاييراني منذ ست سنوات وما يكررونه اليوم بأسلوب هستيري يكفي وحده لتحديد الطرف الذي بدأ العدوان والحرب والذي لا يستطيع الميث بدون الحرب .

وقد تاكد هذا الفارق الجوهرى في مواقف الطرفين في مجرى النزاع المسلح طيلة ست سنوات . فالعراق عبّر عن استعداده منذ البداية لتسوية النزاع بالطرق السلمية ووفق قواعد القانون الدولي وعلى أساس احترام السيادة وحق كل شعب في اختيار نظامه السيامى والاجتماعى ، وقبل بولاية الأمم المتحدة على النزاع ، في الوقت الذي رفض النظام الايراني كل ذلك وأمر على مواصلة الحرب وعلى حمل شعار إسقاط نظام الحكم في العراق وفرض وصايته على الشعب العراقي وشعب المنطقة .

لقد شرحت للجمعية العامة في الدورة الماضية ، تفصيلا ، كيف رفض النظام الايراني السلام عند بدء عدوانه على العراق وكيف وضع لإنهاء حرب العدوانية شروطا سخيفة ومنافية تماما لقواعد القانون الدولي والاسس التي تنظم العلاقات بين الدول ، شروطا تعبّر تمام التعبير عن طبيعته الشاذة عن عالمنا كما تعكس نزعاته العدوانية التوسعية الشريرة . كما شرحت أيضا المساعي الدولية لمعالجة بعض القضايا الناشئة عن النزاع تخفيفا لوطاته بأمل تحقيق السلام الشامل خطوة خطوة ، وكيف أشبت الواقع بما لا يقبل الشك تعامل النظام الايراني مع هذه المساعي تعاملًا انتهازيا وبالقدر الذي يخدم مخططاته في اطالة أمد الحرب وتحقيق أحلامه المريضة في السيطرة على العراق وبلدان المنطقة . وأوضحت للجمعية العامة أن القاسم المشترك لسلوك النظام الايراني عند تناول جوانب النزاع هو أنه يتخذ موقفا انتقائيا من ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، فيأخذ منها ما يلائم مصالحه الآنية ومخططاته الرامية الى مواصلة الحرب ، ويرفض منها ما يدعو الى السلام والعدالة واحترام السيادة وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ مفاهيم الهيمنة والوصاية ومأسس العنف والإرهاب والعدوان .

ان هذا السلوك الايراني الغريب هو الذي جعلنا نتعامل بحذر شديد مع المساعي الرامية الى ايجاد حلول جزئية للمشاكل الناشئة عن النزاع ، وكما أعلنت هنا في

الجمعية العامة ، وكرر اليوم ، إن موقفنا هذا الذي استند الى تجربة عملية يشبهها الواقع هو الأساس الذي استندنا اليه في محادثاتنا مع الأمين العام عام ١٩٨٥ ، سواء في نيويورك عندما عرض نقاطه الثمان على الطرفين ، أو في بغداد عند زيارته لنا .

غير ان الذي حصل ، ولا اشك في ان الجميع على معرفة تامة به ، هو ان المجاملة التي عومل بها النظام العدواني الايراني أدت الى تجميد التطبيق السليم لمبادئ الميثاق والقانون الدولي ، ورفع الضغط السياسي عن هذا النظام العدواني الشاذ والسماح الواقعي له للاستمرار بعدوانه . ومرة أخرى أكرر عليكم اليوم ان مجاملة الانظمة العدوانية والتوسعية لا تؤدي الى احلال السلام والى امتتباب الامن والاستقرار ، لان هذه الانظمة تفهم المجاملة على انها تفضا عن الجرائم وعن الخرق المستمر لقواعد العلاقات بين الدول مما يشجعها على التماذي في العدوان والتخريب والارهاب . وهذا ما حصل بالفعل .

ففي ليلة التاسع من شباط/فبراير عام ١٩٨٦ قام النظام الايراني بحملة عسكرية كبيرة احتل فيها ميناء الفاو العراقي مستخدما عبارات تحرير العراق ومهددا دول الخليج العربي ومطالبها ايها بان تتعامل مع قوات الغزو كجار جديد لها . وكما تعلمون ، ناقش مجلس الامن هذا الوضع لعدة ايام ، واعلن العراق في تلك المناقشة انه لن يرضى باى منهج مفاير لما اقده الميثاق والقانون الدولي وما كرسته الدول في تسوية المنازعات الدولية . كما نادى العراق بوضع حد نهائي لسياسة المعالجات الانتقائية والتجزئية والصفافات المبهمة والابتعاد عن تركيز الجهود على النقطة المركزية في المسألة وهي انتهاء الحرب وفق المنهج المعتمد دوليا . وقد اوضحنا ان الاجتهادات الدبلوماسية الخاطئة قد كلفت انهارا من الدماء وحجا هائلا من الدمار وهدمت النظام الايراني على التماذي في الحرب بفرصة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الامم المتحدة .

لقد كانت حصيلة مناقشة مجلس الامن ان تبني بالاجماع قراره ٥٨٢ (١٩٨٦) الذي تضمن اطارا شاملا بمبادئ تسوية النزاع تمت صياغته بمعزل عن تأثيرات موقف الطرفين . وبرغم هذه الحقيقة ، رفض النظام الايراني الالتزام به ، واعلن مسؤولوه اكثر من مرة بانهم ماضون في سياسة الحرب ضد العراق استنادا الى "واجب إلهي" فرض عليهم "تحرير الشعب العراقي" وانهم يعدون العدة لغزو العراق مجددا تنفيذا لهذا

الواجب . وقد بدأوا بالفعل في هذا التنفيذ بهجمات قاموا بشنها في ٢١ آب/أغسطس و ١ أيلول/سبتمبر وفي ١٠ و ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وفي الأيام اللاحقة في شمال العراق ، وفي الجنوب ، مصرحين بأن هذه الهجمات هي التمهيد لما أسموه بالهجوم الحاسم . ومع كل هذا ، ما تزال الأمم المتحدة وأوساطها المحاولة تتردد في تحمل مسؤولياتها بجدية حسب ما نم عليه الميثاق ، وما يزال القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) ينتظر المتابعة الجدية في التطبيق .

ويتضح الفارق الجوهرى بين موقفى الطرفين أيضا من موقفهما ازاء قضايا الامن والاستقرار في المنطقة . ان كل دول المنطقة تخرج بالشكوى منذ عدة سنوات من نهج النظام الايراني الذي يستهدف زعزعة الامن والاستقرار فيها . وقد شهدت هذه المنظمة الشكوى التي تقدمت بها دول مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨٤ ضد النظام الايراني لاعتداءاته على السفن التجارية المتاجرة مع بلدان المنطقة . وقد صدر عن مجلس الامن القرار رقم ٥٢٢ (١٩٨٢) . وكما رفضت ايران قرارات مجلس الامن الخاصة بالنزاع بين العراق وايران ، رفضت ذلك القرار أيضا ، وواصلت عمليات الهجوم والقرصنة على الملاحة في الخليج . كما أود أن أشير بهذا الصدد الى البيانات المادرة عن مجلس التعاون الخليجي بتاريخ ٢ آذار/مارس ١٩٨٦ - ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ .

لقد أصبح النظام الايراني الى جانب النظام الصهيوني في تل أبيب العاملين الاساسيين في تهديد الامن والاستقرار في المنطقة ، فهما النظامان الوحيدان في المنطقة اللذان يتنكران لقرارات مجلس الامن وقرارات الجمعية العامة ، وهما النظامان الوحيدان اللذان يستخدمان القوة في فرض أطماعهما في الأرض وفي فرض وصايتهما على شعوب المنطقة ، وهما السباقان في الكذب والتزوير وقلب الحقائق . انهما نظامان يحملان ايدولوجية متشابهة ، ويستخدمان معا العناصر البالية المنافية لروح العمر في تهرير سياساتهما وخداع أتباعهما ، ولا غرابة في أنهما لهما حليفين موضوعيين فقط وانما هما يتعاونان أيضا ضد العراق وفي لبنان وفي حالات أخرى . فقد استفل النظام الصهيوني ظروف الحرب التي فتحتها ايران على العراق وهاجم المفاعل

النووي العراقي المكرس للأغراض السلمية في حزيران/يونيه عام ١٩٨١ ، كما أقام الطرفان علاقات تطليحية واسعة النطاق حتى باتت هذه العلاقة مادة شائعة في الاعلام على النطاق العالمي . وكما هو شأن المنافقين والدجالين ، فانهما يأتیان الى هذا المنبر ليتبادلا الشتائم أمامنا لذر الرماد في عيون المجتمع الدولي . ولكن شمس الحقيقة لا يمكن أن تخفى بفربال الكذب والدجل الذي يمارسه حكام تل أبيب وطهران .

ان النضال السياسي لشعوب المنطقة يتحدد بوقف العدوان الصهيوني والعدوان الايراني وبمقاومة العنصرية التوسعية الصهيونية والخمينية كي تتمكن شعوب المنطقة من العيش في أمن و سلام وحرية .

لقد أثبت شعبنا خلال مت سنوات من القتال أنه قادر على سحق المعتدين وحماية استقلاله وسيادته واحباط الاهداف التوسعية للنظام الايراني . وبرغم التضحيات التي تحملها شعبنا الشجاع التواق الى السلام والحياة الحرة الكريمة وهو يدافع عن نفسه ضد العدوان الايراني لم ينس مد يد السلام المرة تلو الاخرى . وكان آخرها الرسالة المفتوحة التي وجهها السيد صدام حسين رئيس جمهوريتنا الى حكام طهران في آب/أغسطس ١٩٨٦ يدعوهم فيها الى طريق السلام المشرف على أساس المبادئ الآتية :

أولا : الانسحاب الكامل والشامل وغير المشروط الى الحدود المعترف بها دوليا .

ثانيا: التبادل الشامل والكامل للأرضى .

ثالثا: توقيع اتفاقية سلام وعدم اعتداء بين البلدين .

رابعا: عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام كل بلد لاختيارات البلد الآخر .

خامسا: أن يكون كل من العراق وايران عنصرا ايجابيا بكل ما يحقق الاستقرار والأمن للمنطقة ، ومنطقة الخليج العربي بوجه خاص .

ورغم أن هذه المبادئ هي الكفيلة بالحفاظ على الحقوق المشروعة للطرفين ، فقد رفضها النظام الايراني وراح يحاول تبرير موقفه الشاذ هذا بإشارة الشوك حول احتمال تجدد النزاع والحرب . ولكي نزيل أي شك أو التباس حول هذه المسألة ، أعلننا عن استعدادنا لقبول ضمانة من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بعدم اعتداء

أى من الطرفين على الآخر وباستعدادنا لتوثيق اتفاقية الضمان هذه وايداعها لدى الأمم المتحدة ، وقلنا أيضا إذا لم تقبل إيران بهذا الاقتراح فإننا نقدم مقترحا بديلا هو : أن ترشح إيران ثلاثين دولة من دول العالم ويرشح العراق عددا مماثلا وتقوم الدول الستون بضمن عدم اعتداء أى من الطرفين على الطرف الآخر . كما قدمنا مقترحا آخر هو أن تكون الدول الإسلامية الأعضاء في المؤتمر الإسلامي هي الضمانة بعدم الاعتداء . هذا فضلا عن استعداد العراق لعقد معاهدة حسن جوار وعدم اعتداء بين دول المنطقة المحيطة بالخليج العربي كلها ، ومنها العراق وإيران .

ويجب أن تتضمن المعاهدة بندا واضحا واساسيا ، وهو أنه في حالة اعتداء أي من الدول الاعضاء على بعضها تستخدم كل الدول الاخرى القوات المسلحة ضد الدولة المعتدية لازالة العدوان .

وقد رفضت ايران هذه الاقتراحات أيضا ، وبذلك انكشفت ، مرة أخرى ، الادعاءات المزورة للنظام الايراني حول الضمانات ، وتأكد أن الهدف الوحيد لهذا النظام هو الحرب والحرب ولا شيء غير الحرب .

هذه هي مواقفنا . وتلك هي مواقف نظام ايران ، ان مطالبنا واضحة ، اننا نطالب بالسلام العادل المشرف الذي يضمن حقوق ومصالح الطرفين على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعامل الدول . ولقد كان هذا هو نهجنا منذ البداية مع النظام الايراني ، وسيبقى كذلك مهما غلت التضخيمات التي يقدمها شعبنا ، وهو يخوض معركة الدفاع عن الكرامة والشرف وسيادة البلاد وسلامتها الاقليمية ومقوماتها الحضارية .

ان الأمم المتحدة لا يمكن ، ولا يجوز ، أن تبقى محايدة ازاء هذين الموقفين المتناقضين : موقف الذي يؤمن بها ، بميثاقها ، بمبادئها ، وموقف الذي يحتقرها ، ويرفض قراراتها ويستخدمها منبرا للكذب ، ووسيلة لمواصلة الحرب وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة . ان الأمم المتحدة مطالبة ، انسجاما مع الميثاق ومع مسؤولياتها ، أن تنتقل من مواقفها السابقة الى موقف جديد ، موقف جاد ومسؤول يستهدف تحذير الطرف الممر على مواصلة الحرب وانزال العقوبات به والضغط عليه بكل الوسائل لايقاف العدوان والقبول بالسلام .

كما أن على الأمم المتحدة وأوساطها أن تستند في عملية السلام الى قرارات الجهاز المخول بموجب الميثاق في المقام الاول وهو مجلس الأمن . وانها لمخالفة خطيرة لاحكام الميثاق أن تهمل تلك القرارات ويستعاض عنها باجتهادات دبلوماسية مجتزأة ونداءات ، او بيانات لم تجد نفعا طيلة مت سنوات من النزاع .

اننا نأمل أن تتحمل الأمم المتحدة هذه المسؤولية من أجل السلام في أطول حرب شهدتها القرن العشرون . انها بذلك فقط تبرر وجودها ، وتبرهن على ثقة شعوب العالم بها .

السيد ديزدرافيتش (يوغوملافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود أن

اتقدم اليكم يا سيدى بأحر التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة . وانه لمن دواعي السرور العظيم لي أن أحيي ممثل بنغلاديش وهو يشغل هذا المنصب السامي وبلده بلد تربطنا به أواصر الصداقة والالتزام المشترك بسياسة عدم الانحياز والتعاون المتبادل واسع النطاق .

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسيد خايمي دي بينيس ، الممثل المرموق لاسبانيا الصديقة ، لإدارته الناجحة لمداولات الدورة الاحتفالية الأربعين للجمعية العامة .

كما نعرب عن تقديرنا للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار لجهوده المستمرة لحل المشاكل الدولية ، وبوجه خاص مساعيه من أجل صون وتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا المنعطف الخطير الذى يواجه منظماتنا والتعاون متعدد الأطراف بوجه عام .

لقد وفرت الدورة الاحتفالية للجمعية العامة في العام الماضى فرصة مواتية لنسال أنفسنا عما فعلناه في السنوات الأربعين الماضية سعيا لتنفيذ الأهداف التى حددناها بأنفسنا بإنشاء الأمم المتحدة . وتقديرنا المشترك هو أن العالم طرأت عليه تغيرات هائلة في السنوات الأربعين الماضية ، وانه قد تحقق احراز تقدم في جميع مجالات تطور الجنس البشرى ، وان الأمم المتحدة قدمت اسهاما حيويا .

كما خلصنا معا الى اننا ما زلنا ندين بالكثير لتطلعات العالم التى كرمت في ميثاق الأمم المتحدة منذ أكثر من ٤٠ سنة . وهي التطلعات المتعلقة بإنشاء عالم حر للجميع ، وسلم دائم وآمن للجميع ، وعالم تتناقص فيه الاختلافات في التنمية ويكفصل فيه التقدم للجميع ، عالم يخلو من التخرب في كتل وعالم يدرك فيه الجميع اننا نشترك في حاضر ومستقبل واحد وان الجهد المشترك وحده هو الذى يمكننا من أن نجعل حاضرا أفضل ومستقبلنا أحسن .

وفي العام الاحتفالي ، أعلننا عام ١٩٨٦ سنة دولية للسلام . ويواجهنا اليوم سؤال وهو ما الذي فعلناه هذا العام لاحتلال السلم ، وما الخطوات التي اتخذناها والخطوات التي كان يمكننا أو ينبغي لنا أن نتخذها لنمضي بثقة أكبر صوب الطريق المؤدى الى السلم الدائم ؟

ان كل الاخطار والتناقضات والصراعات التي نكب بها العالم لسنوات ما زالت سائدة ، وهي تهدد بقاءنا ذاته . كما ان القيم والانجازات التي حققناها بجلد بمساعيها المشتركة في الكفاح من أجل السلم والامن والتعاون الدولي المنصف تتمعرض اليوم للتهديد ، وربما بشكل أكبر من أى وقت مضى ، فهناك المجاهبات وسباق التسلح ، والازمات ، وانتشار الفقر والتخلف الانمائي الضخم لجزء كبير من البشرية ، ومحاولات حسم المشاكل الاقتصادية والسياسية العالمية من جانب بعض البلدان بالقوة ، ومحاولات انكار انجازات تحرير الشعوب والبلدان أو تجاوزها - كل هذه الامور توضح الواقع المر للعالَم الذي نعيش فيه .

هل يمكن القول اننا تقدمنا خطوة صوب السلم هذا العام رغم اننا لم نفعل شيئاً لكي نبدأ على الاقل في ازالة أسباب الازمات في الجنوب الافريقي وفي الشرقين الأدنى والوسط وفي جنوب غربي وجنوب شرقي آسيا وفي امريكا الوسطى ، في حين أن مشكلتي قبرص واعادة توحيد كوريا مازالتا دون حسم ، وفي حين نشأت توترات جديدة وعمليات استعمار للقوة واستخدامها وظهرت أخطار تهدد السلم ، كما حدث في منطقة البحر المتوسط ؟

ان الحل الدائم والمادل لهذه الازمات يتطلب نبذ سياسة الامر الواقع والمواقف الناجمة عن استعمال القوة ، وانسحاب قوات الاحتلال ، ووقف أى شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية ، وقبل كل شيء ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير والاستقلال والتنمية الحرة .

بيد أنه قد طرأت بعض التطورات في هذه السنة الدولية للسلم ، وهي تطورات
تبعث على الأمل وتدعو إلى المزيد من الجهد .
لقد حضر هنا ممثلو ١٠٠ بلد من بلدان عدم الانحياز قادمين من مؤتمر قمتهم في
هراري ، حيث عقد اجتماع واسع للسلم والتعاون ، عاقدين العزم على الاسهام في تخفيف
حدة التوتر وتحديد الانفراج ونزع السلاح والتغلب على الازمات والبحث عن حلول لمشاكل
التنمية .

لقد وضع مؤتمر القمة برنامجا لافتتاح بلدان حركة عدم الانحياز في الكفاح من أجل السلم والتنمية ، وتبنى في ذلك مواقف واضحة ، وقام بمبادرات ، ودعا إلى التعاون في حل المشكلات الدولية . فمقررات مؤتمر القمة الثامن تفصح عن اصرار بلدان عدم الانحياز على مواصلة تعزيز أعمالها .

كما هبت هذه السنة أيضا استمرار الحوار بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . ولانزال نتوقع أن يسفر ذلك عن نتائج ملموسة . فهناك استعداد واسع النطاق في العالم لدعم ذلك الحوار والاسهام في نجاحه . إلا أن هناك انطبعا بأن الريبة المتبادلة والتنافس متاملان إلى حد يصعب معه التحول عن المجابهة صوب التفاوض والاتفاق . فالعالم مبتلي بالافتقار إلى الطمأنينة إلى امكان استمرار التوجه صوب الحوار والتفاوض ، وامكان المحافظة على ما يحرز من تقدم . فهو عالم يميث في خوف مقيم من ضياع مصير السلم والتعاون والتنمية في متاهة التحركات التكتيكية السلبية . فكل الخبرات تشير إلى أن المفاوضات لا تؤتي ثمارها إلا إذا وجهت صوب حل المشكلات . وذلك هو . في النهاية ، ما تدور المفاوضات حوله .

ومما يدعو إلى الارتياح أن عددا من المقترحات والمبادرات طرح خلال السنة التي تخلت انعقاد دورتي الجمعية ، بغية إيقاف سباق التسلح ، وتخفيض الأسلحة النووية والتقليدية والقضاء عليها ، وهو ما يمثل أساسا واقعيا للمفاوضات المشمرة . ومما يبعث على المزيد من الارتياح أن المرحلة الأولى لمؤتمر تدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا قد اكتملت بنجاح . وذلك دليل جلي على الاهتمام البالغ من جانب البلدان الأوروبية كافة بالتعاون وتخطي الحواجز التي تقيدها التكتلات . فليس ثمة بديل أمام أوروبا سوى تعزيز التفاهم والتعاون . وسوف يتيح اجتماع المتابعة المقبل لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي سيعقد في فيينا فرصة ويفرض التزاما بمواصلة السير على هذا الطريق لمصلحة الجميع لا لمصلحة أوروبا وحدها .

لقد وجهت بلدان عدم الانحياز في اجتماعها بهراري نداء إلى الدولتين العظميين الرئيسيتين لاتخاذ تدابير عاجلة لمنع نشوب حرب نووية وانهاء المواجهة

والمنازعات والتحرك على درب الحوار ، بغية وقف سباق التسلح والتوصل الى اتفاقات حقيقية في ميدان نزع السلاح بما في ذلك الحظر الفوري للتجارب النووية ، والاتفاق المبكر بشأن منع سباق التسلح في الفضاء .

وفي العام الماضي ، في اجتماع قمة جنيف ، التزمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أمام العالم بالتعجيل باجراء المفاوضات بغية :

"منع قيام سباق للتسلح في الفضاء وانهاؤه على الارض والحد من

الاسلحة النووية وتخفيضها وتمزيق الاستقرار الاستراتيجي" . (A/40/1070 ، ص ٢٠)

ان العالم يتوقع خطوات حاسمة ويؤيد كل جهد تبذله الدولتان العظيمتان الرئيسيتان صوب ذلك الهدف . ويحدونا الامل في ان ينعقد اجتماع قمة آخر بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وان يسهم ذلك الاجتماع اسهاما ملموسا في عملية تخفيف حدة التوتر ونزع السلاح .

وقد اعاد مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز في هراري ، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرومة لناميبيا التي انتهت اعمالها مؤخرا ، الى اذهاننا ، مرة اخرى ، ضخامة الدين المعلق باعناقنا ازاء شعوب الجنوب الافريقي بالقضاء على الرواسب المتبقية من ماضيها الحالك . وليس ثمة مكان في العالم اليوم تقمع فيه الحقوق الانسانية والحريات الاساسية والكرامة الانسانية بلا رحمة على النحو الذي يجري في جنوب افريقيا وناميبيا المحتلة على يد نظام الفصل العنصري .

وليس هناك سوى خيار واحد امام المجتمع الدولي ، إما ان يقبل بقيام حالة لا يمكن تفادي ارافة الدماء بشكل جماعي فيها ويمعب التنبوء بابعادها وعواقبها النهائية ، وإما ان يلجأ دون إبطاء الى آخر الوسائل السلمية المتاحة له ، وهي فرض الجزاءات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ولقد وجه نداء بلدان عدم الانحياز من هراري ، بشكل رشيحي ، الى أولئك الذين مازالوا مترددين في الانضمام الى المطالبة العامة بفرض الجزاءات . ولا سبيل لتبرير معارضة الجزاءات بالخوف المزعوم من أن تؤثر عواقبها على السكان السود في جنوب افريقيا . فليست هناك كارثة أسوأ من

الفصل العنصري بالنسبة اليهم . ان شعب جنوب افريقيا وشعب ناميبيا يطالباننا بالانقاذ من التمييز العنصري والاجراءات المنافية للقانون والرق ، لا من الجزاءات .
وانه لوهم ان نتصور انه بالوسع الحفاظ على المصالح الضيقة لبعض البلدان ، في الجنوب الافريقي عن طريق معارضة الجزاءات . فالنيران التي اشعلها الفصل العنصري ستلتهم تلك المصالح . والجنوب الافريقي المتحرر من الفصل العنصري والاستعمار هو وحده الذي يمكن ان يفتح آفاق التعاون الذي لا سبيل الي وجوده إلا بين البلدان والشعوب الحرة ، والذي يمكن لكل ان يجد فيه مصالح يسمي اليها ويحققها ويحرص عليها .

ان استمرار أزمة العلاقات الاقتصادية الدولية ، وعواقبها المتفاقمة بالنسبة للبلدان النامية ، تجعل من المحتم على جمعيتنا العامة ألا تكرر انتباهها أكبر لتلك المشكلات فحسب ، بل وان تبدأ باتخاذ الاجراءات الضرورية أيضا . فالتعاون الدولي في مجال حل المشكلات الاقتصادية في العالم متردٍ في أزمة . وفي غيبة الحوار بين الشمال والجنوب قد تتحول التباينات في مستوى التنمية الى انقسامات سياسية ومجابهات . واذا ما واصلنا التخبط في حالة الفوضى والمجابهات المتبادلة في سعيينا وراء المصالح الضيقة ، لن نفلح في كبح جماح التيارات السلبية في العلاقات الاقتصادية وعلاقات التنمية بين الدول .

وان البلدان النامية معرضة للأثار المدمرة لعوامل لا سيطرة لها عليها اطلاقا . واحد أهمب المشكلات المحيطة بتلك البلدان مشكلة الديون . وفي الوقت ذاته تمثل تلك المشكلة احدي أكثر المشكلات السياسية والاقتصادية والمالية إلحاحا على النطاق العالمي . فقد أصبحت الديون وسيلة لاعتماد ارباح طائلة من البلدان النامية . وهي ، موضوعا ، تديم التباينات في مستويات التنمية وتعمقها . فخلال الفترة من عام ١٩٨١ الى ١٩٨٥ وحدها دفعت البلدان النامية للبلدان المتقدمة ما يقرب من ٢٤٠ بليون دولار سدادا لفوائد الديون ، وبالرغم من ذلك ، تزايدت مديونيتها الاجمالية بمقدار ٣٠٠ بليون دولار . ومن الجلي ان التسوييف في ايجاد حل حقيقي لهذه المشكلة لا يمكن ان يؤدي إلا الى زيادة تفاقمها . ولذا فان الوقت حان لادراج هذه المسألة كبند منغمض على جدول أعمال الجمعية العامة .

فنحن نتوقع أن تتخذ الجمعية العامة مواقف من شأنها أن ترشد جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تتناول على نحو مباشر ومحدد تلك المشاكل . ونحن مقتنعون اقتناعاً عميقاً أنه من الضروري أن نطلق أولاً وقبل كل شيء من الحاجة إلى أن نكفل تنمية مستقرة وسريعة للبلدان المدينة لتخفيف عبء خدمة الديون إلى أقصى حد ممكن والشروع في إيجاد حل حقيقي لمسائل النقد والتمويل والمديونية والتجارة والمواد الخام المترابطة فيما بينها .

وقد أكد مرة أخرى في مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز الذي انعقد في هراري على أن حركة بلدان عدم الانحياز لا تزال مشابرة على توجيهها المستقل ، متمسكة بمبادئها الأصلية والأهداف التي اختارتها لنفسها في مؤتمر القمة الأول الذي عقد في بلغراد منذ ٢٥ سنة .

وقد أعيد التأكيد مجدداً في المواقف التي اتخذها مؤتمر قمة هراري على سياسة عدم الانحياز باعتبارها عنصراً من عناصر تخفيف حدة التوتر وتحقيق التعايش السلمي النشط . لقد كانت هذه السياسة ، ولاتزال ، قوة ملتزمة التزاماً عميقاً بالتغلب على المواجهة وتقوية التعاون . وبطبيعة الحال ، عارضت بحزم وستظل تعارض كل تهديد للسلم والحرية والمساواة والاستقلال والتنمية الحرة لجميع البلدان ، لأنها تسعى إلى المواجهة ، بل لأنها تسعى إلى إزالة كل مسببات المواجهة وكل أشكال التهديد التي يتعرض لها السلم والتنمية الحرة في جميع البلدان ، من جو العلاقات الدولية .

فالحركة تتطلع إلى التغلب على الكتل وجميع الانقسامات الأخرى في العالم التي تؤدي إلى المواجهة وتعرقل تقدم العالم وما بين أمم من علاقات . ولا يمكن للحركة أن تقيم سياسة أي بلد إلا على أساس مضمونها ومدى إسهامها ، في كل لحظة بعينها ، فيما يتعلق بكل مشكلة على حدة ، في العمل على تحقيق السلم والتعاون والمساواة وتخفيف حدة التوتر الدولي ونزع السلاح والتنمية المستمرة لجميع البلدان والتغلب على التباينات في مستوى التنمية والتعاون بين الشمال والجنوب . ولا سبيل ، في نهاية الأمر ، إلى تقييم أي سياسة بعينها إلا على ضوء الأفعال التي تترتب عليها .

إن الأمم المتحدة أفضل تعبير عن أحد أعظم الانجازات في تطور العلاقات الدولية ، ألا وهو المشاركة المتكافئة لجميع البلدان في حل المشكلات التي تتعلق بمصير العالم أجمع . وهذا انجاز يجب علينا أن نحياه ونعززه . وعلينا ، كذلك ، ألا نقبل المحاولات التي ترمي الى تحديد حقوق أعضاء الأمم المتحدة على أساس قوة كل بلد عضو وشرائه .

ونحن لا نتعاضد عن أوجه القصور في المنظمة العالمية . فالذي نحتاج اليه ليس التعاضد بل الانفعال المشترك بأوجه القصور هذه والجهود المشتركة للقضاء عليها . وقد قطعنا بالفعل الخطوات الأولى وسنواصل السير في هذا الطريق .

لقد انشئت الأمم المتحدة بوصفها منظمة تضم دولاً مستقلة ذات سيادة تعمل على أساس متكافئ لإقامة عالم أفضل اليوم ، ومن أجل غد أفضل ، ولا يمكن أن يكون لها بقاء إلا بوصفها ذلك .

لقد عاش العالم طويلاً نهب المواجهة والتعاون ، والصراع والتصالح ، والارتياب والتفاهم . فنحن نعيش في عالم تمزقه انقسامات عميقة الجذور ، ومع ذلك فإننا نعيش معاً في هذا العالم . وهو عالم واحد ليس لدينا سواه ، وما لم يتوافر لدينا اليقين بأن بقاءنا مشترك وثقافتنا مشتركة ، وما لم يتحقق التفاهم المتبادل فيما بيننا ، سنظل كلنا مهددين بنفس القدر . وكل ما قيل من فوق هذا المنبر حتى هذه اللحظة يدعم أملنا في أننا نستطيع ، بل ويجب علينا ، أن نواجه مخلفات الماضي وتحديات المستقبل ، وأن نبني المستقبل بشعور من الاشتراك في المسؤولية عن مصيرنا المشترك .

السيد موانغالي (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اصحوا لي ، بالنيابة عن وفد بلادي ، وباسمي شخصياً ، أن أهنيكم ، سيدي ، بحرارة بالغة ، على انتخابكم رئيساً لمداولات الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، والدورة الاستثنائية الرابعة عشرة بشأن ناميبيا ، التي اختتمت مؤخراً . ويسعدني بصفة خاصة أن أراكم ، وأنتم ابن بارز من أبناء بنغلاديش ، البلد الذي تشاركه كينيا الخبرة التاريخية وتربطها به أواصر علاقات ودية مثمرة ، تتولسون هذا المنصب

السامي ، منصب رئاسة منظمنا ونحن نشق في أن خبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية مقترنة بمساعدة أعضاء مكتبكم ستقود مداولاتنا الى نتيجة ناجحة .
واسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لاتقدم باهادة في محلها الى ملفكم السفير بينيبيس ممثل اسبانيا لقيادته المقتدرة للدورة الاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة والدورة الاستثنائية الثالثة عشرة المعنية بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .

وأود بالمثل أن أشيد بالسيد خافيير بيريز دي كوييار الأمين العام ، وموظفيه ، للعمل الضخم التي يواصلون القيام به باخلاص للمجتمع الدولي ، فنحن ندرك أن عمل هذا الجهاز الموقر ما كان ليتمكن انجازه لولا العمل المقتدر المتفاني لموظفي الامانة العامة بقيادة الأمين العام الذي أبدى بعد النظر وصلابة العزيمة في القيام بمسؤولياته الهامة .

احتفل المجتمع الدولي في العام الماضي بالذكرى السنوية الاربعين للأمم المتحدة ، وأكد من جديد رجال الدولة وغيرهم من القادة الموقرين تمسكهم بالمثل العليا السامية التي ألهمت مؤسسي منظمنا ، فأكدت كينيا مجددا التزامها ، وسلطت الضوء على بعض منجزات الأمم المتحدة ، كتففيذ عملية انهاء الاستعمار ، ومنع نشوب الصراعات العالمية ، والتسوية السلمية للمنازعات وفقا للمبادئ والقواعد المقبولة في القانون الدولي ، والنهوض بحقوق الانسان واحترامها وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي . وأعربنا أيضا عن رأينا بشأن ما اعتبرناه أوجه قصور هامة تعرقل التحقيق الكامل للاهداف السامية المكرمة في ميثاق الأمم المتحدة . وللأسف ، لانزال ، في هذه الدورة الحادية والاربعين ، نجد العديد من المنازعات التي طال أمدها واستعمت على الحل ، والمقاومة العنيدة في سياق عملية التفاوض لوضع حد لافات كالفصل العنصري والتخلف من آخر بقايا الاستعمار . وعلى المسرح الاقتصادي نجد أن اقتصادات عدد من البلدان لاتزال تترزح تحت عبء معدلات التبادل التجاري غير الموازية وأزمة الدين الخارجي .

إن ميثاق الأمم المتحدة يحث الدول على التقيد بالالتزامات التي يفرضها القانون الدولي والعمل بموجبها ، وعلى احترام المبادئ الأساسية المكرمة في الميثاق . بيد أننا نلاحظ ، بشرع من الأسس ، ظهور اتجاه خطير تهمل الدول فيه الآليات المنصوص عليها في الميثاق وتقوم بأعمال تصل أحيانا إلى حد الإكراه والعدوان والاستخدام غير المشروع للقوة المسلحة . ويود وفد بلادي أن يؤكد مجددا على ضرورة اعلاء سيادة القانون في إدارة العلاقات الدولية .

وعندما ننظر الى التحديات الكثيرة التي ما زالت تواجه العالم على ضوء خبراتنا خلال العقود الماضية ، فان عملية التعددية ودور الامم المتحدة في تلك العملية يصبحان جليين ويفرض كل منهما ذاته . ومع ذلك فانه في الوقت الذي يحتاج فيه العالم الى تعزيز التعددية ودور الامم المتحدة ، يبدو ان كليهما قد يتعرض لهجمات مستهينة بكل القيم . وهكذا نشهد حالات كثيرة من الانفرادية واضمحلال تأييد الامم المتحدة كما دلت الازمة التي تمر بها المنظمة والتي اقتضت استئناف الدورة الاربعين للجمعية العامة .

ومع ان الازمة وصفت بانها مالية ، لا بد انه من الواضح لدينا جميعا ان الامم المتحدة تواجه أزمة من أسوأ الازمات السياسية ، وان الصعوبات المالية التي تواجهها ليست الا مجرد اعراض للازمة . لذلك يتعين على جميع الدول الاعضاء ان تبني ايمانها والتزامها بمنظمتنا ، بالافعال لا بالاقوال . ، وكينيا ، من جهتها ، ترحب بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي أناطت به الجمعية العامة في دورتها الاربعين دراسة الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز فعالية القدرات المالية والادارية للامم المتحدة . ونجد في توصيات الفريق عددا من العناصر الايجابية التي تستاهل النظر الجاد من جانب هذه الجمعية . ونتطلع الى العمل مع الاخرين لايجاد حلول دائمة ومقبولة بوجه عام للمشاكل التي تواجه المنظمة ليتسنى لها ان تخدم المجتمع الدولي على نحو افضل . لكنه متعين ، إن كان لمثل هذا الجهد ان ينجح ، ان نقبل جميعا بالحقيقة الاساسية القائلة بان منظمتنا ، أولا وقبل كل شيء ، منظمة سياسية ذات مهام عديدة . وفي الوقت نفسه يتعين ان تكون جهودنا الرامية الى اصلاح المنظمة واعادة تنشيطها ملتزمة التزاما صارما بالميثاق .

اننا في افريقيا نشعر بعميق القلق لان قارتنا تواجه حاليا تهديدا لاستقرارها السياسي اخطر من أي تهديد واجهته قبلا . وينبع هذا التهديد من حقيقة ان نظام الفصل العنصري البغيض في جنوب افريقيا لم يكتف بتكثيف وحشيته ضد من يلتمسون الحرية والعدالة داخل حدود جنوب افريقيا وفي ناميبيا بل وانتحل لنفسه أيضا الحق في شن

أعمال العدوان وارتكاب جرائم القتل والتدمير ضد جيرانه . ونحن في بقية افريقيا لا يمكننا ان نظل غير مباليين في الوقت الذي يتعرض فيه أشقاؤنا وشقيقاتنا لهجمات غاشمة عقابا لجرائم هم أبرياء منها ، ويعانون من تهديدات مستمرة لامنهم القومي . فدول خط المواجهة ما برحت تعاني يوميا من أعمال النظام العنصري المتمثلة في زعزعة الاستقرار والعدوان العسكري المباشر والانتهاك الصارخ لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة باحترام سيادة جميع الدول ووحدة أراضيها . هذه الاعمال العدوانية غير المشروعة التي يرتكبها النظام العنصري أدت وتؤدي الى خسائر كبيرة فسي الأرواح البريئة والممتلكات خارج حدود ذلك النظام .

وفي جنوب افريقيا ذاتها لا شك في أن الحالة المتفجرة السائدة حاليا نتيجة مباشرة لاستمرار وجود نظام الفصل العنصري الأثم الذي أدين عالميا واعتبر جريمة ضد الإنسانية . فالمجتمع الدولي بعد ان درس بتأن سياسات الفصل العنصري ، خلع منذ أمد طويل الى نتيجة مؤداها أن ذلك الفصل العنصري آفة لا يمكن اصلاحها ولا بد من القضاء عليها . وفي هذا الصدد أود أن أؤكد ما قاله رئيس بلادي ، معادة السيد دانييل توريتش اراب موي ، عندما خاطب الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين بوصفه رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية

"في الاطار العام لمعناه وأثره يشغل الفصل العنصري على ضمير كل البشر المتحضرين . فهو ينتهك المبادئ العالمية للكرامة الإنسانية والسلوك الذي خولت الامم المتحدة بتدوينه والعمل على تحسينه ودفعه قدما ، وما من شك في انه يشكل وصمة لاساس القانون الدولي ذاته . وعلى أساس هذه الاعتبارات الثلاثة وحدها - وهناك اعتبارات أخرى كثيرة - فإن النتيجة الوحيدة التي يجب التوصل اليها هي أن الفصل العنصري يجب أن يدمر . وعلى أية حال لا يجب مطلقا أن يكون هناك أي حل وسط مع الشر - والفصل العنصري - في جميع نواحيه - ما هو إلا شر" . (A/PV.11 ، ص ١١)

هذه الكلمات لا تزال متمتعة بالصلاحية اليوم كما كانت يوم قيلت .

ولقد بات من الواضح الآن ان توافقا في الآراء قد بزغ على الصعيد الدولي مؤداه انه لا بد من القضاء على الفصل العنصري . لكن المؤسف ان مختلف التدابير المقترحة للتعجيل بانتهاء وتدمير الفصل العنصري قد لاقى مقاومة حرونة ، لا من جانب النظام العنصري نفسه فحسب بل ومن جانب الذين آثروا مهادنة الفصل العنصري ، ممن حلفائه وشركائه التجاريين الرئيسيين . وقد جعلت تلك المقاومة من المستحيل على مجلس الامن ان يعتمد بالاجماع التدابير الضرورية لانهاء الفصل العنصري . ونؤكد بحزم ان هناك واجبا اخلاقيا على كل بلد وشعب بأن يبذل كل ما في وسعه لتدمير هذا النظام البغيض تدميرا كاملا . فالتسامح معه سيؤدي الى حالات مأساوية سنخدم عليها جميعا فيما بعد .

ان ، المحاولات الرامية الى حث مجلس الامن على فرض جزاءات شاملة على جنوب افريقيا العنصرية بسبب التحدي الملف من جانب النظام العنصري لارادة المجتمع الدولي المتجهة الى القضاء على الفصل العنصري قد تعرضت مرات ومرات الى ممارسة حق النقض . وفي حين يواجه مجلس الامن طريقا مسدودا بشأن هذه المسألة ، ما انفكت الحالة في جنوب افريقيا تتدهر . فقد كشف نظام بريتوريا العنصري دون وجل وبلا توقف تدابير القمع ضد جميع الذين يعارضون النظام الشرير ، ولاسيما السكان السود في البلاد . وقد رمّخ وحشيته ، لاسيما باعلان حالة الطوارئ مؤخرا في عدد من بلدات ومقاطعات السود . وبهذه الطريقة يأمل النظام العنصري في احباط وعرقلة مد المقاومة المتصاعدة وكفاح التحرير المتعاضم . وبالرغم من هذا كله ، اكتسب الكفاح زخما وازدادت قوة الجهود الرامية الى الحصول على الحرية والاستقلال في مجتمع حر متمسد الاعراق في جنوب افريقيا .

اننا ندرك ادراكا تاما التضحيات الهائلة التي يقدمها الشعبان المضطهدان في جنوب افريقيا وناميبيا نتيجة لـ "حادثة" متعمد تعس من أحداث التاريخ . ونقول هذا لان معظم الوفود الممثلة هنا تنتمي الى بلدان كانت مستعمرة فيما سبق ، وهي إما انها بلدان كان لها نصيبها من خبرة الكفاح من أجل الحرية أو بلدان من سلالة

المناضلين من أجل الحرية . وبالنسبة اليها ، ما من حاجة الى تأكيد ما ينطوي عليه كفاح التحرير من محن . وقد اثبتت افريقيا المستقلة للعالم ان الوثام العرقي واحترام حقوق الانسان يمكن تحقيقهما حتى بعد تعصب ووحشية بالفين . وبهذه الخبرة السابقة ، نرى انه من الحتمي أن نذكر نظام جنوب افريقيا وحلفائه أن حكم الاغلبية لا يؤدي بالضرورة الى علاقات متممة بالتناحر . وعند هذا المنعطف يجدر بنا أن نؤكد ان كفاح التحرير لا يمكن ولا يجوز الخلط بينه وبين الارهاب أو العنف العشوائي ، الذي ندينه جميعا . ان كفاح التحرير الدائر في ذلك الجزء من العالم هو الملاذ الاخير لشعب مقهور حرم من جميع السبل السلمية . وعلاوة على ذلك فقد بين التاريخ بجلاء تام ان حرب التحرير ضد الاستعمار والعنصرية من المحتم أن تنتصر دائما لانها حرب عادلة .

وفي الكفاح من أجل تحرير جنوب افريقيا وناميبيا من براثن الفصل العنصري نحبي شعبي جنوب افريقيا وناميبيا ونعلن تضامننا القاطع معهما في كفاحهما ضد الاضطهاد والاستغلال و ضد حرمانهما من ممارسة حقهما الثابت في تقرير المصير . ولذلك نطالب بما يلي : الافراج عن نيلسون مانديلا وجميع السجناء والمحتجزين السياسيين ، فورا ودون قيد أو شرط ، ليتسنى لهم الاشتراك اشتراكا كاملا في العملية السياسية في جنوب افريقيا ؛ ورفع حالة الطوارئ وغير ذلك من التدابير القمعية فورا ؛ ورفع الحظر المفروض على حركات التحرير العاملة داخل جنوب افريقيا وخارجها ؛ والقضاء الفوري والكامل على الفصل العنصري .

وحيث ان النظام العنصري قد أمن في تحديه ، دون عقاب ، لنداء المجتمع الدولي للقضاء على الفصل العنصري فإن الخيار الوحيد المتاح هو فرض الجزاءات على نظام الفصل العنصري البغيض . ويجب ألا نتزحزح عن اصرارنا على قيام مجلس الامن بفرض جزاءات اقتصادية شاملة والزامية على جنوب افريقيا لاحكام الفصل السابع من الميثاق ، كما دعى المؤتمر العالمي لفرض الجزاءات على جنوب افريقيا العنصرية الذي عقد مؤخرا في باريس .

ومن الواضح للجميع أن صلف نظام الاقلية المنصرية في جنوب افريقيا ينبع من تفوقه العسكري النسبي الذي يقترن بالدعم الاقتصادي والسياسي الذي يحظى به من عسدد من اصدقائه وحلفائه الغربيين . وقد عزز ذلك الدعم المقدم الى النظام المنصري الاعتقاد الخاطئ القائل ان النظام بوسعه ان يستمر الى مالا نهاية في تحدي العالم دون عقاب . ولا بد من وضع حد لهذا الملف ، وعلينا ان نعمل الان .

تجتمع هذه الجمعية في فترة حاسمة للغاية من تاريخ الجنوب الافريقي ، فهي تجتمع ازاء خلفية تتمثل في تردي الحالة المطرد في ذلك الاقليم . ولاتزال جنوب افريقيا تعاني من احد اضطراب مدمر واسع النطاق في تاريخها فيما بعد الحرب . وفي السنتين الماضيتين وحدهما فقد أكثر من ٢٠٠٠ شخص ارواحهم ، كثير منهم في معادمت مع قوات الامن المزعومة أو نتيجة للعنف الذي حرقت عليه الدولة . وقد أصيب الالف بجراح . ومنذ أعلنت الحكومة حالة جديدة للطوارئ في حزيران/يونيه من هذه السنة احتجز ما لا يقل عن ١٢٠٠٠ شخص لفترة غير محدودة . كما أن أطفال المدارس من جميع الاعمار ، وبعضهم لم يتجاوز السادسة من عمره ، ويبلغ عددهم ٢٠٠٠ طفل ، يمانون اليوم في مخيمات الاعتقال في ظروف تماثل معسكرات الاعتقال النازية .

ولسوء الحظ ، وفي الوقت الذي تستمر انتهاكات حقوق الانسان في جنوب افريقيا وناميبيا ، وبينما يوامل هذا النظام البغيض دفاعه القمي عن نظامه القائم ، فإن القضية الاخلاقية الملتهبة التي تتمثل في انتهاكات حقوق الانسان يجري تمييزها بصورة متممة نتيجة للمعارضة المحيومة لفعالية الجزاءات ، دون أي تحديد ، من جانب أولئك الذين يدعون ايمانهم بالديمقراطية وحقوق الانسان والحرية الفردية والمساواة ، للتدابير البديلة التي ينبغي اتخاذها للوفاء بالالتزامات المعنوية . وبغية انهاء هذا النظام المنصري الذي أدين عالميا بوصفه نظاما للتمييز والاستعباد ، فإن الاكتفاء بالادانة والاعراب عن الاستياء وحدهما ليسا بكافيين . كما أن المعارضة الشفوية دون اتخاذ تدابير ملموسة ليست إلا معارضة جوفاء . وعلى أية حال ، لا بد أن يأتي التغيير في جنوب افريقيا ، ولكن المسألة الحيوية هي كيف يمكن تحقيق ذلك . ونتعمد ان نعتد على أعضاء الجمعية للوقوف الى جانب افريقيا . واننا نحبي الجزء المتعاطف من المجتمع العالمي الذي مافتئ يتخذ موقفا مبدئيا بفرض مختلف أشكال الجزاءات .

وفيما يتعلق باقليم ناميبيا الدولي ، الذي يحتله النظام العنصري لجنوب افريقيا على نحو غير مشروع ، قيل الكثير طوال السنوات الماضية في مختلف المحافل الدولية ، بما فيها هذه الهيئة . ولهذا لا اعتزم أن أكرر ما قيل أو أتكلم بأسباب عن التاريخ المحزن لاحتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا . ولكن اسمحوا لي أن أؤكد على بضع نقاط حاسمة في هذه المسألة وينبغي على الجمعية أن تراعيها عندما نتداول بشأن السبيل الذي ينبغي أن نسلكه الآن لضمان انتقال ناميبيا الى الاستقلال الحقيقي في أقصر فترة ممكنة .

أولا ، منذ أن فوضت عصبة الأمم جنوب افريقيا لادارة افريقيا الجنوبية الغربية ، بدأ هذا النظام العنصري الاستهتار بأحكام تلك الولاية وانتهاكها . فموجب ولاية جنوب افريقيا ، من المفترض بمفء خاصة ان تنهض جنوب افريقيا بالتقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لسكان ذلك الاقليم المشمول بالوصاية وبتنميتهم التدريجية صوب الحكم الذاتي أو الاستقلال ، وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين وضمان المعاملة المتساوية في المسائل الاجتماعية والاقتصادية والتجارية . ولكن ما حدث على مر السنين في ذلك الاقليم ليس إلا انتهاكا كاملا لاحكام الولاية . ونتيجة لذلك قامت الجمعية العامة في سنة ١٩٦٦ بإلغائها .

ثانيا ، وحتى بعد أن أكدت محكمة العدل الدولية ومن عدم شرعية استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا ، رفض النظام العنصري في تحد الجلاء عن الاقليم .

ثالثا ، ان جهود الأمم المتحدة لاقتناع جنوب افريقيا بالسماح للأمم المتحدة بتولي مسؤوليتها الكاملة عن اقليم ناميبيا وتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، قد قوبلت بتحد متمنت ولف من جانب جنوب افريقيا . ولاتزال ناميبيا حتى اليوم محتلة بصورة غير شرعية وقد فات أوان استقلالها منذ أمد طويل ، دون أي مبرر .

وحتى أصدقاء جنوب افريقيا وحلفاؤها لابد ان يتفقوا معنا الان على أن جنوب افريقيا ليست لديها أية نية للتخلي عن سيطرتها على ناميبيا بالوسائل السلمية

وتقتضي الضرورة من هذه المنظمة الآن أن تستخدم تدابير قسرية ، كما ينص على ذلك الميثاق ، لإرغام جنوب افريقيا على الجلاء عن اقليم ناميبيا ليتسنى للمنظمة تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان احكام هذا القرار ، كما جاء في تقرير الامين العام ، قد اتفقت عليها الاطراف المعنية مباشرة وإن جميع المسائل المتبقية المتعلقة بهذا الحل حسمت بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ . ولهذا ، فاننا نرفض أية محاولات لتأخير استقلال ناميبيا بعد الآن بسبب مسائل دخيلة لا صلة لها بالموضوع مثل المحاولات التي ترمي الى ربط استقلال ذلك الاقليم بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . وبالإضافة الى ذلك ، مما لا يطاق أن نلاحظ ان النظام العنصري لا يزال منهيكا في اقامة مؤسسات عقيمة في الاقليم يأمل أن يتحاييل عن طريقها على احكام قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد تعود العالم منذ فترة طويلة أن يشهد سلسلة من المناورات والاصاليب الخادعة التي ترمي جميعها الى تأخير اعلان الاستقلال الحقيقي لناميبيا الى ما لا نهاية ، أو الاستعاضة عنه بادارة عميلة تابعة للنظام العنصري في جنوب افريقيا وتحت سيطرته . ان اصاليب المراوغة التي تتبعها جنوب افريقيا لتأجيل استقلال ناميبيا أكثر من ذلك لا بد من وضع حد لها . وفي هذا الصدد ، يقبل وفدي ويؤيد بصورة كاملة توصيات مؤتمر باريس العالمي المعني بفرض الجزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، والمؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، والتي توجت بانعقاد الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة ، بشأن مسألة ناميبيا ، التي اختتمت أخيرا . وقد شاركنا في الدعوة التي وجهتها الدورة الاستثنائية الى مجلس الامن لانعقاد فورا واتخاذ قرار حاسم بشأن تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي لا يزال الاساس الوحيد المقبول دوليا لاستقلال ناميبيا . ونتوقع من مجلس الامن الآن أن يعتمد قرارا يتيح البدء بتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

وفي الشرق الاوسط ، واصلنا تأييد المطالب العادلة والمشروعة للشعب الفلسطيني بأن يكون له وطن ودولة . واننا نعتبر حق تقرير المصير الذي حرم منه الفلسطينيون لآمد طويل هو جوهر مشكلة الشرق الاوسط . وينبغي أن نعيد الى الازهان ان ممارسة حق تقرير المصير تشكل مبدءا من المبادئ الاساسية للامم المتحدة . ونحن

ملزمون ، في هذا الصدد ، بأن نواصل تأييد المطالب العادلة لشعب فلسطين وبأن نرفض رفضا كاملا ممارسة اسرائيل التي تتمثل في اكتساب اراض جديدة واحتلالها بالتلويح بالقوة أو استعمالها . ونحن الكينيون نؤمن ايمانا راسخا بالرأي القائل بأنه لا ينبغي لاية امة أن تحاول تبرير وجودها على حساب الآخرين . ولهذا ، نصر على أن لجميع دول المنطقة حقا متساويا في العيش في سلم وأمن داخل حدود دولية آمنة ومعترف بها دوليا .

وفيما يتعلق بأماكن أخرى من تلك المنطقة ، نشعر كينيا ببالف قلق ازاء الحرب المدمرة التي طال أمدها بين ايران والعراق . إذ أن هذه الحرب تمثل انتهاكا لمبدأ من مبادئ الميثاق الاساسية - وهو التسوية السلمية للنزاعات . ونأمل أن تسود الحكمة عما قريب . كما نؤمن بأن الامم المتحدة ينبغي أن تلعب دورا حيويا في هذا المجال . ونؤكد من جديد نداءنا الى الطرفين المعنيين لانهاء حرب الاشقاء هذه .

وفي لبنان ، لاتزال الحرب الاهلية تتسبب في معاناة يعجز عنها الوصف . ونأمل أن تبذل كل الاطراف المعنية قمارى جهدها لتيسير اعادة احلال السلم في ذلك البلد المعذب . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن نعرب عن معارضتنا الشديدة للتدخل الاجنبي بكافة أشكاله في الشؤون الداخلية للدول المستقلة ذات السيادة . ونؤمن بأن أطراف أي نزاع ينبغي أن تسعى جديا لحله سلميا بروح من حسن الجوار واحترام سيادة بعضها البعض واستقلالها ووحدة أراضيها . واننا نؤمن ايمانا ثابتا بهذا الموقف ، إذ أنه يتصل أيضا بالحالة في أفغانستان وكمبوتشيا وقبرص والحالة غير المستقرة في امريكا الوسطى .

ان كينيا مقتنعة بأن نزع السلاح ضرورة اخلاقية في هذا العصر النووي اذا كان لنا أن نحقق الهدف الاساسي لميثاق الامم المتحدة - وهو صيانة السلم والامن الدوليين . ومن البديهي الآن أن استمرار تراكم الاسلحة المتطورة الفتاكة ، ولاسيما الاسلحة النووية ، لا يوفر مزيدا من الامن . بل على النقيض من ذلك ، فإن سباق التسلح قد زاد من الخطر المحيق بالسلم الدولي واقترب بالانسانية من هاوية تدمير الذات . ومن الواضح ان الحالة تتطلب حوارا ومفاوضات مشمرة . وفي هذا السياق

أعربنا عن تقديرنا للمفاوضات الشنائية الجارية بين الدولتين العظميين الرئيسيتين في جنيف . وفي أماكن أخرى . ونأمل مخلصين أن يكون لمفاوضاتهما أثر موات على الجهود العالمية لنزع السلاح وعلى التخفيف من حدة التوتر العالمي . بل أننا نلاحظ أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد تقبلا الآن فكرة تخفيضات نظم الأسلحة الهجومية .

ونحن من جانبنا نرفض الفكرة القائلة بأن زيادة التفوق العسكري بين الدولتين العظميين الرئيسيتين هي وسيلة لتحقيق السلام . فالدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول ذات الأهمية العسكرية تنفق اليوم موارد مالية هائلة سنويا على منع الأسلحة وتحسينها واقتنائها .

ان هذا ، في الواقع ، لتبديد متعدد لموارد العالم التي ينبغي اعادة توجيهها من أجل تحسين رفاه البشرية ، لاسيما الفقراء والمحرومون . وفي الوقت الذي يعاني فيه العالم من مصاعب اقتصادية شاقة ، وفي الوقت الذي نجد فيه ان مستوى الفقر في البلدان النامية تجاوز كل حد ، نجد ان الدولتين العظميين الرئيسيتين لا يستجيبان لمناشادات المجتمع العالمي بوقف سباق التسلح .

ان الحالة الاقتصادية الراهنة لاتزال تصور الاختلالات الهيكلية المستمرة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب . وقد تفاقمت هذه الاختلالات نتيجة تزايد الحماية وتردي معادلات التبادل التجاري ، وتعاطف الدين الخارجي ، والعجز في النظام النقدي الدولي ، والنقل العكسي المعروف للموارد الصافية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة . وازاء هذه الخلفية فان الشفرة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية اخذة في الاتساع ، الامر الذي يشكل خطرا على السلم والامن الدوليين ، والازمة ليست مجرد ظاهرة دورية بل علامة على الاختلالات الهيكلية العميقة الجذور التي تلم بالنظام الاقتصادي العالمي .

وفي هذا الصدد يحتاج النظام الاقتصادي الحالي الى اصلاحات مستفيضة بما في ذلك اعادة تشكيل النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية بما يعود بالفائدة على البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء

ان التجارة الدولية تمر بفترة مقلقة جدا . والاتجاهات الحالية المتمثلة في الحماية والتهديدات باجراءات تقييدية ، التي تماثل تلك التي ألفت العالم في حياة الكساد في الثلاثينات ، تتزايد في معظم البلدان المتقدمة بحيث اصحت الحماية ديدن العصر . وفي حين ان الحواجز الجمركية هي اكثر التدابير الوقائية وضوحا فان الحواجز غير الجمركية بأسماء كثيرة ، اصحت أكثر ضرا وأكثر انتشارا . ومن واجب المجتمع الدولي ان يكفل كفاية أداء نظام التجارة الدولي وان يصح اوجه التباين الحالية . ولدى العمل من أجل وضع طرائق من أجل التجارة الحرة ، من الضروري اتخاذ تدابير للتعجيل بالتنمية ولتأمين توزيع الفوائد المتحققة على جميع شعوب العالم .

وفي هذا الصدد تتطلع كينيا الى الدورة الجديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف وكذلك الى الدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد السابع) ، وكلاهما يتيح فرمة للتماس حلول للمشاكل التي تعرقل نمو وتوسيع نطاق التجارة العالمية . ومن جهتنا لن نألو جهدا من أجل المساهمة في إنجاح الجولة الجديدة للمحادثات التجارية المتعددة الاطراف وجولة الاونكتاد السابع وذلك بالاشتراك في المفاوضات بروح توفيقية . ونحن نؤمن بأن هذا الموقف ضروري من أجل تحقيق أهداف هذين المؤتمرين الهامين المتمثلين بالتجارة والتنمية .

ومازالت كينيا تؤكد على مسيس الحاجة الى ادراك العلاقة المتبادلة بين المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والتمويل والنظم النقدية ، بما في ذلك مديونية البلدان النامية وكان من الملائم جدا ان ركز المجلس الاقتصادي والاجتماعي انتباهه ، في دورته العادية الثانية في جنيف هذا العام ، على المسائل المترابطة المتمثلة في النقد والتمويل وتدفق الموارد والدين والتجارة والمواد الخام والتنمية . ويؤيد وفدي الرأي القائل بوجوب اجراء حوار سياسي بين حكومات البلدان المتقدمة الدائنة والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية والبلدان النامية بغية التوصل الى ترتيبات عالمية منصفة بشأن تخفيف عبء الدين عن البلدان النامية . ولنفس السبب ، وبسبب اوجه عدم اليقين السائدة في النظام النقدي الدولي ، يؤكد وفدي من جديد تأييده لعقد مؤتمر دولي معني بالنقد والتمويل . وهذا المؤتمر يجب ان يتناول العديد من المسائل الحساسة المدرجة حتى الآن في جداول أعمال شتى المحافل الدولية بطريقة مبليلة على الرغم من العلاقة المتبادلة فيما بينها .

للمرة الاولى في تاريخ منظمتنا ، انعقدت هذه الجمعية الموقرة في وقت سابق من هذا العام في دورة استثنائية كرست لازمة التنمية التي تلم بالقارة الافريقية . وقد ركزت الدورة الاستثنائية بطريقة شاملة على برنامج افريقيا لاولويات الانتعاش الاقتصادي والتنمية ، وعند اختتام مداوات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة اعتمدت وايدت بتوافق الآراء ، في جملة أمور ، برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش

الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . وهذا يشكل خطوة هامة تدل على الارادة السياسية للمجتمع الدولي ككل للتصدي لمشاكل افريقيا الاقتصادية بعزم متجدد . لكن مرحلة تنفيذ برنامج العمل بالغة الاهمية من أجل تحقيق أهدافه النبيلة . وان كينيا وغيرها من البلدان الافريقية تتابع رصد المساعدة المقدمة من البلدان المتقدمة والبلدان الاخرى التي تسمح ظروفها بأن تقدم المساعدة في هذا الصدد . ان الفترة من عام ١٩٨٦ الى عام ١٩٩٠ قصيرة ، ولهذا فاننا نوجه نداء من أجل الاعتماد السريع لتدابير عملية من أجل تعبئة الموارد اللازمة للتنفيذ الناجح للبرنامج .

والبلدان ، الافريقية فرادى ومجمعة ، شرعت في برنامج شامل متضافر لمعالجة أزمة التنمية . وكما ترون من سجل مؤتمر القمة الثاني والعشرين لرؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية ، الذي عقد مؤخرا في أديس أبابا في الفترة من ٢٠ الى ٣١ تموز/يوليه الماضي ، التزمنا بملطة من التدابير الجذرية الشجاعة لانقاذ الاقتصادات الافريقية من الانهيار ولضمان إعادة الهيكلة الاساسية وإعادة توجيه السياسات التي ستجعل القارة تسلك سبيل التنمية المعتمدة على الذات . وأود في هذا الصدد ان أسجل تقدير حكومتي لجميع جهود وتصميم الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار أثناء مدة ولايته ، في التماس الحلول لازمة التنمية الافريقية .

ان التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، المعروفين عموما بأنشطة ECDC/TCDC . ينبغي النظر اليهما بوصفهما متممين للتعاون بين الشمال والجنوب . والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لا ينبغي بحال من الاحوال ان يعتبر تطبيقا لسياسة انعزالية بل ينبغي ان يعتبر وسيلة لتوسيع نطاق التعاون الدولي بهدف التعجيل بالنمو الاقتصادي وزيادة انتاجية البلدان النامية . وفي هذا السياق سعت كينيا الى العمل بصورة وثيقة مع البلدان الاخرى في افريقيا الشرقية والوسطى والجنوبية في الميدانين الاقتصادي والتكنولوجي . وسويا مع البلدان الشقيقة في منطقتنا الاقليمية ، وضعنا ترتيبات تعاونية تشكل ادوات هامة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين بلداننا . وتشمل هذه الترتيبات مجال منطقة

التجارة التفضيلية التي تشمل خمسة عشر بلدا شرقي افريقيا وجنوبها ، والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالجفك والتنمية التي أنشئت مؤخرا وتضم ست دول اعضاء ، ويوجد مقرها في جيبوتي ، واتفاق المرور العابر في القطاع الشمالي .

وفي مجال آخر يواجه العالم أزمة لا تقل خطرا عن الخطر الذي تشكله الاسلحة النووية . واشير الى مشاكل اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع المرتبط بها . وهذه الجمعية ، اعترافا منها بخطورة المشاكل الاجتماعية التي يشكلها ادمان المخدرات والاتجار بها على بعض سكان العالم ، اتخذت القرار ١٣٣/٤٠ ووافقت على عقد مؤتمر دولي معني باساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها على المستوى الوزاري في فيينا في عام ١٩٨٧ . ومشكلة المخدرات والاتجار بها . ليست مشكلة اجتماعية فحسب بل لها آثار اقتصادية وسياسية عميقة . ونحن نتطلع الى نتائج مؤتمر فيينا ، الذي يمنحنا جميعا فرصة مناقشة هذا الموضوع بالتفصيل ورسم حلول مفصلة للمشكلة .

وانني مقتنع انه في أنشطة منظماتنا في الآونة الاخيرة فاننا لم نفتقر الى الاعلانات أو البرامج أو الاستراتيجيات . وعلى سبيل المثال اعتمدنا واثق مشيرة للاعجاب كاستراتيجيات نيروبي المرتقبة لعام ١٩٨٥ التي اعتمدها المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة ، وخطة فيينا الدولية للعمل بشأن الشيخوخة ، وحددنا سنة ١٩٨٧ لتكون السنة الدولية للمعوقين . وكلها ذات أثر كبير على التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية . واذ نعمل فرادى ومجتمعين على تنفيذ هذه البرامج والاستراتيجيات ينبغي ألا ندخر جهدا من أجل زيادة زخمها .

وفي مجال السكان مازلنا نحيا الاعمال الطيبة التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية . وعلى الرغم من التقدم المحرز ، مازالت البلدان النامية تواجه مشاكل مثل التضرر ، والهجرة الداخلية وارتفاع معدلات الوفيات والتدهور البيئي . وعلاوة على ذلك نجد أن المشاكل الاقتصادية الوطنية والدولية تعرض للخطر التدابير المتخذة لمعالجة الاتجاهات السكانية الضارة . وتعتبر كينيا ان تنظيم

السكان عنصر أساسي من عناصر التنمية . فان حل المشاكل المتملة بالسكان يقتضي الاهتمام الوطني والتعاون الدولي . وفي هذا الصدد نرحب بمقررات المؤتمر الدولي المعني بالسكان ومستقبل المدن الذي عقد مؤخرا في برشلونة . ان النمو السكاني السريع والزيادة الفجائية في المدن هما من بين أهم الاتجاهات الملغطة للنظر في الصورة الديموغرافية في افريقيا . وهذه الحالة يتوقع أن تستمر ، وستزيد بكل تأكيد الطلب على العمالة والاسكان والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات ذات الصلة .

وللسنة الدولية لايواء المشردين التي سنحتفل بها في العام المقبل صلة وثيقة بذلك . وكينيا ملتزمة بأهداف واستراتيجية السنة الدولية لايواء المشردين ولقد اتخذنا بالفعل الاجراءات الادارية الضرورية استعدادا للاحتفال بالسنة الذي سيصادف الدورة العاشرة للجنة المعنية بالمستوطنات البشرية .

وتصادف هذه الدورة الحادية والاربعين للجمعية أيضا الاحتفال بالسنة الدولية للسلم التي أعلنها الجمعية العامة في قرارها ٢/٤٠ المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٥ . وما من شك في أن السنة الدولية للسلم علامة طريق في الجهد الذي نتطلع اليه جميعا وتتيح لنا فرصة فريدة لنؤكد دعمنا وتفانينا لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة .

ليس من قبيل الافراط في التأكيد تكرار القول بأن السلام مثل أعلى عالمي ، وان صون السلم وتوطيده يشكلان هدفا أساسيا من أهداف منظماتنا . وفي احتفالنا بهذه السنة في كينيا ، سنكرس بضع دقائق كل يوم ، اعتبارا من ١٦ أيلول/سبتمبر وحتى ١٦ تشرين الاول/أكتوبر من هذا العام أي لمدة شهر كامل للتأمل في أهمية السلام بالنسبة للبشرية جمعاء في العالم كله .

وأود أن اختتم كلمتي هذه بأن اتمنى لكل أمة مجتمعة هنا اليوم النجاح في مسيرة سعينا المشترك صوب تحقيق السلم العالمي والأمن والتعاون .

السيد الصباح (الكويت) : يشرفني باسم الكويت أميرا وحكومة وشعبا

أن أتوجه اليكم بتهنئتي القلبية بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة ، انكم تنتمون الى بلد مسلم صديق وهو بنغلاديش التي تربطها مع بلاد الكويت أوثق الأواصر ، ونحن على ثقة كبيرة بأن كفاءتكم وخبرتكم الطويلة سوف تكون خير عون لنا على إنجاز أعمال هذه الدورة .

كما أود أن أنوه بالمهارة والبراعة اللتين أظهرهما السيد دي بينيس في تأدية مهامه كرئيس للدورة الاربعين للجمعية العامة والجهود الطيبة التي بذلها في ادارة أعمال تلك الدورة التاريخية .

ويسعدني في هذه المناسبة أن أعرب للسيد خافيير بيريز دي كوييار عن بالغ تقديرنا له على مساعيه ومجهوداته الحميدة ودبلوماسيته بالنسبة للقضايا العالمية المختلفة والمعقدة ، وتحسه للوضع الاداري لمنظمتنا هذه ، كما أوردته في تقريره القيم الاخير للجمعية العامة . ونرحب به بيننا اليوم بعد أن تماثل للشفاء ، مع تمنياتنا له بوافر الصحة والعافية .

لقد استأنفت الجمعية العامة دورتها الاربعين قبل خمسة شهور لبحث اخطر أزمة مالية تمر بها الامم المتحدة منذ تأسيسها ، وهي الازمة التي لا تزال تلقي بظلالها الكثيفة على أعمال ومستقبل منظمتنا الدولية ، والتي ومع الالف الشديد أخذت أبعادا سياسية بدأت تعقد وتمرقل العمل الدولي المتمدد الاطراف .

وتنظر الكويت والدول المحبة للسلام بعين القلق الى هذه الازمة التي تواجهه الامم المتحدة وترى أن مواجهتها بالانصاف والتعقل يحتم علينا جميعا عدم استفلالها لتنفيذ أغراض سياسية لدول معينة لها مفاهيم خاصة بالنسبة لدور وفاعلية الامم المتحدة. انما يجب أن ينصب الجهد على الوفاء الكامل بالالتزامات السياسية والمالية لجميع الدول بموجب نصوص الميثاق . وكل ما نرجوه أن تكون الازمة محابة عابرة لا تؤثر على مبدأ العمل الجماعي ويعود دور منظمتنا الدولية الى المكانة التي رسمها ميثاقها لصالح السلم والامن الدوليين ولبقاء وتقدم البشرية .

ودعونا نسعى بكل نشاط الى تحويل هذه الازمة الى قوة دفع للاصلاح الاداري ولترشيد الانفاق ولخلق هيكل عالمي نموذجي يسمى الى الافضل دائما . ان بقاء المنظمة وصيانة دورها في نهاية الامر هو مصلحة لكل البشر والامم بغض النظر عن المفاهيم السياسية الضيقة . ومما يبعث على الاطمئنان والتفاؤل ما بدأت المنظمة تشهده مؤخرا من تراجع بين الاعضاء المنتقدين لها عن مواقفهم المتشددة وعودتهم لادراك أهمية هذه المنظمة للاستقرار الدولي ولاهمية العمل المشترك في العلاقات الدولية .

ونود في هذا الصدد أن نسجل تقديرنا لجهود فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة ونأمل أن تنظر

الجمعية العامة بجدية الى التوصيات التي قدمتها ودرستها بما فيه صالح العمل الجماعي .

ان الكويت ، ايماننا منها بأهمية العمل الجماعي الدولي سواء كان في نطاق الامم المتحدة ، او المنظمات الاخرى الدولية منها او الاقلية ستستضيف على أرضها في شهر كانون الثاني/يناير القادم مؤتمر القمة للدول الاسلامية ، هذا المؤتمر الذي ينعقد على هذا المستوى العالي مرة كل ثلاث سنوات . اننا واذ نرحب بقيادة الدول الاسلامية على أرض الكويت نؤكد بأن عملنا هناك سيكون لبنة هامة في صرح العمل الجماعي الدولي ومساهمة في ترسيخ السلام والامن في العالم وتجاه حل مشاكله المستعصية . ومن نفس هذا المنطلق النبيل في خدمة السلام العالمي وشعوب المنطقة ، فاننا نتطلع الى القمة القادمة لزعماء مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي ستعقد في دولة الامارات العربية المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر القادم ان شاء الله ، ونحن على يقين بأن ما سيتحقق هناك سيكون مكملا لمسيرة الخير والسلام التي بدأتها دول مجلس التعاون منذ قمتها الاولى .

تشعر الكويت بقلق عميق ازاء استمرار حدة النزاع والتوتر وسباق التسليح واستحفال الصراعات السياسية والمشاكل الاقتصادية الدولية وما تمخض عنها من تعميق وتوسيع للمنازعات والخلافات في مناطق مختلفة من العالم . كما تشعر بقلق متزايد لتفشي ظاهرة الارهاب وارهاب الدولة بصورة تهدد أمن الدول والشعوب .

ان أخطر ما يهدد قدرة مجتمعنا الدولي اليوم هو الانصراف عن قضايا الانسان الحيوية وبقائه ، وتنميته ورخاءه الى المنازعات الاقليمية والدولية التي تتبدد فيها طاقات نفيسة وتسيل فيها دماء الابرياء وتزهق فيها الارواح ، وتتولد معها براكين من الحقد والكراهية تزعزع مستقبل البشرية .

وما كنا لنجد نموذجا أكثر تجسيدا لتلك المخاطر من النزاع العراقي - الايراني الذي دخل عامه السابع الان . هذا النزاع المأساوي الذي أدى الى خسائر فادحة في الارواح واستنزاف لموارد بلدين عضوين في منظماتنا الدولية . كما أدى الى تهديد أمن وصلامة دول المنطقة ، وحرية الملاحة في منطقة الخليج العربي من خلال احتجاز وضرب السفن والناقلات للدول غير الاطراف في هذا النزاع .

ولقد تأثر الاسطول الكويتي التجاري ، على مدى السنوات الثلاث الماضية بالعديد من الاعتداءات غير المبررة كان آخرها الاعتداء على الناقله "الغنطاس" والذي حدث يوم الثلاثاء ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، وقد قمنا ، عملا بقرار مجلس الامن ٥٥٢ (١٩٨٤) بابلاغ الامين العام ورئيس مجلس الامن بتفاصيل ذلك الحادث . وان الكويت اذ تشير مجددا الى قرار مجلس الامن آنف الذكر ، والذي يعتبر الاطار الذي يجب ان تلتزم به اطراف ذلك النزاع ، ترى ان مجلس الامن تقع عليه مسؤولية خاصة بموجب الميثاق في حفظ الامن والسلام في العالم بصفة عامة ، وفي التأثير على مناطق النزاع الملتهبة بصفة خاصة ، وضمان عدم امتداد لهيبه الى دول ليست اطرافا به . اننا نحن الدول الصغيرة ننظر الى مجلس الامن باعتبار واهمية خاصة ، فإننا نتوقع ان يقوم المجلس بتحمل مسؤولياته بموجب الميثاق لانهاء هذا النزاع .

لقد أتاح استمرار هذا النزاع المساوي الفرصة للقوى الخارجية للعمل على استغلال هذا الصراع وادامته ، اذ وجدت تلك القوى في هذا الصراع فرمة سانحة لاضفاف وتمزيق الصف الاسلامي واخلاق موازين العلاقات في العالم العربي وتمزيق وحدة وتضامن البلدان النامية التي تجمعها قضايا مصيرية واحدة . اننا كدولة في منطقة الخليج العربي ، وعضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نرى ان الوساطات الدولية ، والتي يفترض في منظماتنا الدولية ان تلعب فيها دورا حاسما ، لا بد وان تستمر بلا كلل او انقطاع حتى يعود السلام والاستقرار الى المنطقة . ولقد صعت الكويت ولا تزال وبالتعاون مع شقيقاتها الدول الاعضاء في مجلس التعاون من أجل انهاء هذا النزاع المدمر . كما يتعين على المجتمع الدولي ان يتكاتف ويعمل في صف واحد لوضع حد نهائي وفوري لهذا النزاع ، إذ اننا الآن أمام مفترق طرق ، واذا سمحنا باستمرار هذا الخطر فما من ريب في ان عواقبه ستنال الجميع وستتعدى نطاقه الاقليمي ، ولن يبقى أحد بمعزل عن آثاره الوخيمة .

والكويت وهي تبارك كل جهد خيّر وكل اقتراح بنّاء ، ومن أي كان لانهاء هذا النزاع لتعرب عن تأييدها للمبادرة الاخيرة للحكومة العراقية لتضمنها مبادئ هامة

اتفق المجتمع الدولي على صلاحيتها وتكفل الوصول الى حل عادل ودائم بين البلدين الجارين يحفظ للطرفين حقوقهما المشروعة بموجب المواثيق والقوانين الدولية . كما أن الكويت تتأيد جمهورية ايران الاسلامية الاستجابة المخلمة لهذه المبادرة الجديدة ولكافة الجهود الصادقة لحقن الدماء وانقاذ موارد الشعبين المسلمين وتوفير الحياة الكريمة والامنة لهما .

ولا يفوتنا في هذا الصدد الاشارة الى ما دعا اليه مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في هراري في هذا الشهر بالنسبة للنزاع العراقي - الايراني سواء في الكلمة القيّمة التي ألقاها فخامة رئيس وزراء زمبابوي السيد روبرت موغابي في جلسة الافتتاح أو في البيان الختامي الصادر عن المؤتمر .

اننا نرى أن طاقات وشروات ايران والعراق تتبدد على الجبهة الخاطئة . إن المكان الطبيعي لتلك الطاقات هو جبهة الصراع على مستقبل المنطقة مع العدو المشترك الذي فضحت عقود احتلاله الأربعة لأرض فلسطين حقيقة نواياه العدوانية والتوسعية تجاه كل دول المنطقة .

فالكيان الصهيوني الذي قام على مزاعم تاريخية مزيفة وبفضل الدعم المطلق من جهات غربية معروفة هو نفسه الكيان الذي قام على سيامة العدوان والتوسع على حساب الدول العربية ، وهو الكيان الذي لا يزال يحتل أراض فلسطينية وعربية ، وهو الكيان الذي امتدت عملياته الارهابية الرسمية الى انحاء عديدة في المنطقة وخارجها .

إن اسرائيل لا تجاهر برفض تحقيق السلام ولكنها تصر على ألا يتحقق السلام إلا على أساس الاعتراف بالأمر الواقع ، أي واقع استيلائها وسيطرتها على الأراضي العربية المحتلة ، أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ومرشحات الجولان السورية والجنوب اللبناني . كما انها لا تكتفي بذلك ، بل تتدخل وبشكل سافر لتقويض الامن والاستقرار في لبنان الشقيق من خلال غاراتها الوحشية وعملياتها العسكرية الهمجية . ولا شك بأنه لولا ذلك العدوان المستمر ، والتدخل السافر لما استمر لبنان في أزمته ومحنته الداخلية .

ان اسرائيل لمطالبية بالاذعان لارادة المجتمع الدولي الداعية الى انسحاب قواتها من جنوب لبنان التي ما فتأت منذ عام ١٩٧٨ تمنع في تواجدها غير الشرعي مباشرة أو من خلال عملائها . ومما لا ريب فيه ان على أعضاء مجلس الأمن بذل جهد حازم نحو تحقيق هذا الانسحاب ونتفق مع دعوة الأمين العام الأخيرة لهم بأن يتخذوا مجتمعين ومنفردين اجراءات عاجلة لتحقيق تنفيذ قرار المجلس ٤٢٥ (١٩٧٨) .

وما أكدناه من قبل ولا زلنا هو أن السلام بالنسبة لنا نحن العرب لا يعني مجرد تعهد اسرائيل بعدم توسيع سيامة الامر الواقع ، أي عدم احتلالها وضمها للمزيد مسن الأراضي العربية ، بل هو يعني بالضرورة استرداد الأراضي التي اغتصبت ، واعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ولاسيما حقه في تقرير المصير حتى يتمكن من اقامة دولته المستقلة على أرضه وبقيادة ممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .

ورغم تمادي اسرائيل الفاضح في اربابها الرسمي المنظم من قتل واعتقال دون محاكمة ونهب أراضي وتهويد واستيطان وغيرها من اماليب الصهيونية المعروفة ، إلا أننا لا نزال نسمع بعض الاصوات الغربية تطلق استغاثات لصالح من تصوره دعاياته بالحمل الاسرائيلي الودييع وتتهم أصحاب الحق الاصليين والمعتدى عليهم بالارهاب والهمجية اذا دافعوا عن انفسهم ضد العدوان وحاولوا صد سلاح البطش والوحشية عن رقاب اطفالهم ونسائهم وشيوخهم .

لقد كانت اسرائيل ولا زالت هي اول من يزدري ميثاق الجمعية العامة ، وارادة المجتمع الدولي وقرارات بما فيها قرار عقد المؤتمر الدولي المعني بالسلام في الشرق الاوسط والذي يمثل نقطة انطلاق رئيسية لأي تحرك نحو تسوية سلمية . واذا استمر الكيان العدواني الرافض للسلام في نهجه هذا وظل يسعى بمحاولاته العقيمة الى فرض سياسة الامر الواقع وينقاد وراء أوهم الحلول المنفردة والجزئية فسوف تتفاقم العواقب بشكل خطير على صعيد الامن الاقليمي والدولي على حد سواء .

تنعقد اليوم دورة الجمعية العامة وقد شهد عام ١٩٨٦ تصميماً حاداً ، سواء على صعيد النضال الوطني للأغلبية المقهورة في جنوب افريقيا وشعب ناميبيا والمقاومة البطولية لدول خط المواجهة ، أو على صعيد التأييد والتعاطف الدوليين لهذا النضال المشروع وتلك المقاومة المشرفة . ففي هذا العام ، انعقد مؤتمران دوليان تحت اشراف الامم المتحدة معنيان بناميبيا والمقويات ضد جنوب افريقيا ، ثم انعقدت دورة الجمعية العامة الاستثنائية المتعلقة بناميبيا ، التي انتهت قبل اسبوع ، بالاضافة الى الكثير من الانشطة الاخرى التي تجري في اطار العمل المتعدد الاطراف والمكرمة لقضايا الجنوب الافريقي العادلة .

كذلك شهدنا زعماء حركة عدم الانحياز التي تمثل أغلبية أعضاء مجتمعنا الدولي يجتمعون في بداية الشهر في هراري ، برئاسة أحد زعماء النضال ضد التفرقة والتمييز المنصريين . لقد كانت تلك القمة الناجحة خير دليل على التضامن المطلق والراسخ ، الذي تحظى به شعوب الجنوب الافريقي من الاغلبية المريضة للمجتمع الدولي .

ولسنا بحاجة الى لفت انظار الاسرة الدولية المجتمة هنا اليوم الى الجرائم التي يرتكبها نظام بريتوريا المنصري ، سواء ضد الاغلبية الوطنية في جنوب افريقيا أو من خلال استمرار احتلاله لناميبيا وتملصه من تنفيذ احكام قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) أو من خلال اعتداءاته غير المبررة وسياساته الابتزازية ضد دول المواجهة . الا اننا نود التاكيد مجدداً من فوق هذا المنبر على ان المكابرة والاصرار على جانبة منطق العدل والحق والسلام من قبل نظام بريتوريا المنصري ومؤيديه ليست سوى لهث وراء سراب خادع لن يُجنى منه غير الهزيمة والخسران ، ولن يؤدي إلا الى التعجيل بانهيـار تلك الكيانات المظنعة التي خلفها عهد الاستعمار وراءه . ولن تستكين شعوب العالم المحبة للاستقلال والحرية حتى يتم القضاء على الفصل والتمييز المنصريين ، ويتحقق حكم الاغلبية في جنوب افريقيا ، وحتى يتم اجتثاث جذور الاستعمار من ارض ناميبيا ، وينال شعبها حقوقه الوطنية المشروعة تحت قيادة منظمة سوابو ، ممثله الشرعي الوحيد .

لا تزال المشكلة الافغانية قائمة رغم انقضاء سبع سنوات على بدء التدخل العسكري الاجنبي في اراضي هذا الشعب المسلم والمسلم ، ورغم المجهودات والقرارات الدولية المتواصلة الداعية الى تمكين الشعب الافغاني من اختيار نظام حكمه وتقرير مصيره في حرية تامة وبعبء عن التدخلات الاجنبية ، لا تزال افغانستان تعاني من الوجود العسكري الاجنبي غير المشروع . وتهيب الكويت بالمجتمع الدولي ومنظماته ان تواصل الجهود من أجل تسوية مشكلة افغانستان وحلها بالطرق السلمية ، وذلك بانسحاب القوات الاجنبية من الاراضي الافغانية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام سيادتها ، وتحقيق عودة اللاجئين الافغان الى ديارهم . وانه ليجدون الامل ان التقدم نحو تسوية المشكلة ، الذي شهدناه خلال هذا العام ، سوف يؤدي الى تحقيق ذلك .

ان موقفنا من التدخل الاجنبي ، ينطبق أيضا على المسألة الكمبودية ، والاعتقاد راسخ في نفوسنا بأن أشكال التدخل ، المستترة منها والعلنية ، تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين ولشعوب المناطق المبتلية بها .

لم تعلم دول امريكا اللاتينية أيضا من المنازعات الاقليمية المؤلمة ، فمنطقة امريكا الوسطى لا تزال مضطربة ومتوترة ، بعد ان اتسعت رقعة صراع القوى العظمى داخلها وصارت ارواح الابرياء رهن صراع ايديولوجي وسياسي دخيل على المنطقة ومناف لكافة مصالحها . يتعين على القوى الكبرى ان تحترم الاختيارات الوطنية لشعوب المنطقة والا تتدخل في شؤونها الداخلية ، وأن تلتزم كل الاطراف المعنية بالقوانين والاعراف الدولية والمبادئ السامية لميثاق الامم المتحدة . ان الكويت تؤيد جميع الجهود السلمية الهادفة لتسوية مشاكل المنطقة ، وعلى رأسها جهود مجموعة الكونتادورا والمجموعة المؤيدة لها .

تبرز منذ فترة ظاهرة خطيرة ومتزايدة على مسرح العلاقات الدولية ، وهي ظاهرة الارهاب بمختلف صوره ، هذه الظاهرة التي بدأت تقوض دعائم الاستقرار والامن للبشر والدول ، وتعرض ارواح الابرياء الى صنوف من الدمار والبطش والهلع والخوف ، وتنخر في نسيج العلاقات الدولية وتدمر جسور التعايش بين الدول والشعوب ، ولقد اتخذت تلك الظاهرة مع الالف اشكالا عديدة ، وأصبحت آفة لن يسلم منها احد .

والكويت اذ تدين بشدة وحزم هذه الظاهرة الخطيرة ترى ان التصدي لها مسؤولية دولية جماعية يجب تحملها بكل حزم واخلاص . ان القرار التاريخي بشأن الارهاب ، الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاربعين ، يجب أن يعبر العمل الدولي تجاه تلك الظاهرة . ان ذلك القرار في اعتقادنا يشكل البداية لخطوات يجب أن تتخذ وبشكل سريع للقضاء على تلك الآفة ومآسيها الانسانية .

ان الكويت ، وهي تتخذ هذا الموقف المبدئي تجاه الارهاب ، لتؤكد مجددا على ضرورة التمييز وعدم المساواة بين الارهاب وبين الحق المقدس في الكفاح المشروع لحركات التحرير الوطنية خاصة في فلسطين وناميبيا وجنوب افريقيا .

اذا القينا نظرة عامة على الوضع الاقتصادي العالمي ، لوجدنا أن أوجه الاختلال وعدم المساواة في العلاقات الاقتصادية الدولية قد ازدادت حدة ، وان معدلات نمو أغلب الدول النامية في جمود أو هبوط ، وان الانتعاش الاقتصادي المحدود الذي شهدته بعض البلدان الصناعية لم يكن نافعاً للدول النامية ، وانه سرعان ما بدأ في التلاشي مرة أخرى نظراً لاستناده على المصالح الضيقة للدول الصناعية الكبرى ، وعلى ضيق الأفق في تفكيرها الاقتصادي ، وجنوحها المستمر في العمل المنفرد البعيد عن أطر العمل الجماعي وساحات العمل الدولي المشترك .

وبدلاً من أن تنساب الموارد المالية من الدول الصناعية الى البلدان النامية لدعمها في معركتها الانمائية الشاقة ، وبدلاً من ان تعمل على تنشيط الصادرات بين منطقتي العالم ، نجد سياسات بعض الدول الغربية قد أفرزت انسياباً عكسياً لرؤوس الاموال ، وهو الاتجاه السلبي الذي يعزز ديناميكية تفكك أسعار العملات واختلال الهياكل النقدية وارتفاع أسعار الفائدة في البلدان الصناعية ، ويزيد من تفاقم أزمة المديونية العالمية التي تلقي بأعباء ثقيلة على كاهل البلدان النامية .

لقد تفاقم الوضع الاقتصادي العالمي بدرجة انعكست بوضوح في القارة الافريقية ، ولا يزال مطالبين بمتابعة تفاصيله بشكل حثيث من خلال تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لانعاش وتنمية الاقتصاد الافريقي ، الذي تمخضت عنه دورة الجمعية العامة الاستثنائية هذا العام* . كذلك تتجلى خطورة الوضع الاقتصادي العالمي في حدة أزمة

المديونية في كثير من بلدان العالم النامية ، ولذلك يتحتم علينا في ضوء هذه
الأوضاع المنذرة أن نعمل على الفور وبلا تسويف على ارساء نظام اقتصادي شامل يعتمد
على الحقائق الملموسة والواقعية للوضع الاقتصادي الدولي .

وإذا كانت مطالب التنمية من الأولويات المطلقة للبلدان النامية ، فما من شك
في ان المطالبة بوقف سباق التسلح العالمي تمثل جانبا حاسما في هذا المضممار ،
والعلاقة الوثيقة بين التنمية ونزع السلاح هي من الشواهد الجلية في عالمنا اليوم .

في الختام ، أود باسم الكويت أن أناشد جميع أعضاء اسرتنا الدولية بتجديد
العهد والالتزام بالمبادئ والاهداف السامية لمنظمتنا الجلية ، وأن نكرس أنفسنا
بصدق وتفان لمالح تحقيق الرقي للانسانية والمجتمع الدولي ، ولنعمل معا مخلصين على
انجاح أعمال هذه الدورة لتكون لبنة جديدة تضاف الى صرح العمل الدولي البناء
وممالح شعوبنا ومستقبلها .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد عثمان (الصومال) .

السيد الميركا بيولي (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعرب

رؤساء الدول أو الحكومات الذين اجتمعوا في هراري بزمبابوي ، خلال مؤتمر القمة الثامن لحركة بلدان عدم الإنحياز ، عن قلقهم العميق إزاء التسلح النووي المتسارع وذكروا ان البشرية لم تقترب من قبل بهذه الدرجة من تدمير الذات وان البديل اليوم ليس اختيارا بين السلم والحرب بل هو بين الحياة والموت . وفي ظل هذه الظروف ، تنعقد الدورة الحادية والاربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة .

قال الرئيس فيديل كاسترو في الخطاب الذي ألقاه في قمة هراري :

"يواجه عالمنا أزمتهين مهلكتين لم يعرفهما من قبل : السلم أو

التدمير الكامل للذات ؛ النظام الاقتصادي الدولي العادل أو المصير المسروع

للالغلبية الساحقة من شعوب الأرض الممثلة هنا ، حتى اذا استتب السلم" .

وهذه الحالة هي ميراث ونتيجة لقرون من الاستغلال تعرضت لها شعوبنا ؛ ونتيجة

النهب والرق اللذين فرضتهما الدول الاستعمارية ومن بعدها الاستعماريون الجدد

والامبرياليون . لقد كافحنا قرونا للتخلص من نير السيطرة الأجنبية ، ولتحقيق الحرية

والاستقلال ، ولكسب الحق في السعي من أجل التنمية ، إن هذه المعركة لم تنته بعد .

ففي كل مكان من أرجاء العالم يتجلى الرفض العنيد من جانب البلدان الرأسمالية

المتقدمة النمو الرئيسية لقبول الاستقلال الحقيقي لشعوبنا .

وهذا ما يوضح سيامة إعادة التسلح النووي ، والتطوير المستمر لاسلحة التدمير

الشامل الجديدة ، وتجميع كل أنواع القاذفات الاستراتيجية وحاملات الطائرات ، والسفن

الحربية والفواصات والقذائف الاستراتيجية وإقامة القواعد العسكرية في جميع أنحاء

العالم بواسطة الامبرياليين الذين لم يكتفوا بتسليح كوكبنا بل يحاولون ايضا تسليح

الفضاء الخارجي .

ويهدف وزع الاسلحة ، على الأرض وفي الفضاء الى ابقاء أو استعادة سيطرتهم

وتفوقهم في المجال العسكري حتى يواصلوا استغلالهم للموارد البشرية والطبيعية في

العالم . وتقوم الولايات المتحدة بقيادة وتعزيز العملية المروعة التي تهدد العالم

بالحرب والجوع والدمار النووي والبؤس الدائم . ولمواجهة هذه الحالة يتطلب الامر
بذل جهود هائلة .

وكما بيّن الرئيس فيديل كاسترو في هراري :

" إن الاشتراكية تتخاف في جوهرها مع الحرب ، ومع استغلال عرق
الشعوب الأخرى ومواردها الطبيعية . والاشتراكية لا تحتاج الى القيام
باستثمارات في الخارج ولا الى قواعد عسكرية خارج حدودها ولا الى اقتسام
العالم . كما انها لا تحتاج الى انتاج الاسلحة بغية تنشيط الاقتصاد او اشراء
الاحتكارات ، انها تعلم تماما انه يمكن بل ويلزم استثمار الموارد في
المنافع والمستشفيات والمدارس والبيوت والمراكز الترفيهية والثقافية وغير
ذلك من المشاريع النبيلة . إن العبء الأكبر الذي فرضته الامبريالية على
الاشتراكية هو الإنفاق على الاسلحة . وبلدي ، الذي يقع على بعد بضعة أميال من
الولايات المتحدة ، يعرف هذا تماما" .

وفي هراري في مؤتمر القمة الثامن لحركة عدم الانحياز ، أعرب رؤساء السدول
أو الحكومات عن قلقهم إزاء تصارع سباق التسلح ، ولا سيما في الميدان النووي ، كما
أعربوا عن قلقهم العميق حول إعلان ادارة الولايات المتحدة بانها لن تتقيد بأحكام
معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية لعام ١٩٧٩ (موت ٢) . كما دعوا إدارة الولايات
المتحدة الى أن تعيد النظر في المحاولات الرامية الى نقل سباق التسلح الى الفضاء
الخارجي ، وأكدوا من جديد وبقوة المبدأ القائل بأن الفضاء الخارجي هو التشارك
المشترك للبشرية وينبغي ألا يستخدم إلا للأغراض السلمية . ورحبوا بالبرنامج الشامل
لنزع السلاح النووي الذي جاء في موعده وفقا لجدول زمني ومواعيد نهائية متنوعة على
نحو ما اقترحه الاتحاد السوفياتي . ودعوا الى وقف مؤقت لانتاج ووزع الاسلحة النووية
وقت اجراء مفاوضات لإبرام معاهدة حظر التجارب النووية . ورحبوا بالوقف الانفرادي
للتجارب النووية الذي أعلنه الاتحاد السوفياتي في آب/اغسطس ١٩٨٥ ، والذي تم تحديده
عدة مرات ، ومدد مؤخرا حتى كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، ودعوا الولايات المتحدة الى
الإنضمام الى هذا الوقف المؤقت .

وتود كوبا أن تنتهز هذه الفرصة لتؤكد من جديد تأييدها الراسخ لهذه المطالب التي تحظى بتأييد حركة عدم الانحياز ، وبعبارة أخرى بتأييد البشرية جمعاء .

إن الموارد الكثيرة التي تستثمر في سباق الأسلحة يمكن أن يحد كبير تكريمها لتحسين نوعية حياة البشر الذين تعاني الملايين منهم من الجوع والنقص في الرعاية الطبية ، وفرص العمل ، والتعليم ، والرعاية الاجتماعية .

وإدراكا لأهمية العلاقة بين نزع السلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تأسف كوبا لأن المؤتمر الدولي المعني بهذه المسألة ، الذي كان من المقرر عقده في أ.ب/اغسطس الماضي ، لم ينعقد ، وتتطلع كوبا إلى اعتماد المقررات الهامة اللازمة حتى يتسنى انعقاده دون تأخير في عام ١٩٨٧ .

إن استمرار الازمة الاقتصادية العالمية ، التي تترتبت عليها عواقب لا تطاق عانت منها البلدان المتخلفة بالدرجة الأولى ، لا تزال تشكل سببا للقلق العميق .

وبرغم سنوات من الجهود وحسن النية والمرونة التي أظهرتها البلدان النامية في المحافل المتعددة الاطراف فمن المخزي أنها لا تزال تواجه إنعدام التصميم السياسي لدى البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو ، وخاصة لدى الولايات المتحدة ، للشروع في عملية تفاوض عادلة ومنطقية تحسم مشاكل العلاقات الاقتصادية الدولية .

إن الصورة الاقتصادية السائدة في ١٩٨٥ وحتى هذا الوقت من ١٩٨٦ ، واتجاهاتها الرئيسية ، تؤكد ان استمرار النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية يديم حالة من عدم الاستقرار والازمة الاقتصاديين . وحتى في البلدان الصناعية لوحظ أثناء هذه الفترة اختلال لم يسبق له مثيل في العلاقات التجارية والمالية ، في حين استمر التحويل المافي للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو .

ولم تحقق أغلبية البلدان النامية سوى نمو سالب أو صفري في متوسط دخلها القومي الإجمالي في ١٩٨٥ ، وفي امريكا اللاتينية بصفة خاصة انخفض متوسط الدخل القومي الإجمالي للسنة الخامسة على التوالي ؛ وفي حالة افريقيا يقل هذا المؤشر الآن عما كان عليه منذ ١٥ عاما .

ان استمرار ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة النزعة الحمائية في التجارة والتلاعب المتزايد في أسعار السلع الأساسية ، بما في ذلك انهيار أسعار النفط السني لا تلوح نهايته في الأفق والذي ترتبت عليه آثار مدمرة بالنسبة لاقتصادات كثير من البلدان النامية ، والمضاربة النقدية ، وتغيير أسعار الصرف من جانب واحد ، هي جميعا دليل على النظام الاقتصادي الدولي المجحف الذي يمر بمرحلة حرجة .

ان عدم التكافؤ في تدفق رأس المال والتدهور المتزايد لمعدلات التبادل التجاري ودعم الانتاج الزراعي وإغراق الاسواق وهروب رأس المال الى المراكز المالية الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، كلها مشاكل لم تحسم بل أصبحت أكثر تجذرا في النظام بحيث أدت الى توسيع الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية .

منذ عدة سنوات ، وصف الرئسي فيديل كاسترو أمام هذه الجمعية العامة حالة وطبيعة الديون الخارجية اللتين لا يمكن الدفاع عنهما ، بأنهما ضربا من ضرب النهب . وفي الدورة الاربعين للجمعية العامة انضم وفدي الى رؤساء وفود آخرين ، ومنهم عدد كبير من رؤساء الدول أو الحكومات ، في استرعاء الانتباه الى الطابع المنذر للديون الخارجية للعالم الثالث ، باعتباره ملخفا يوجب أوجه التشوه التي وصفتها . وقد أعرب عدد كبير من الوفود الحاضرة عن رأيها في أن الديون الخارجية غير المتكافئة للبلدان النامية ما هي سوى نتيجة للنظام القديم المجحف غير الرشيد

الذي يسود العلاقات الاقتصادية الدولية . وذكرنا ان إيجاد حل لهذه المشكلة أمر ضروري وحاسم ولا يمكن إرجاؤه ، وإن من الوهم تصور امكانية حلها بمجرد وصف المسكّنات أو إعادة جدولة الديون أو الحلول التقليدية .

ومنذ بضعة أيام ، قام رؤساء دول أو حكومات عدد كبير من بلدان العالم الثالث ، في مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز الذي دخل أبواب التاريخ بالفعل ، بالتأكيد على هذا المنطق في بياناتهم وقراراتهم ، وكرروا تحذيرهم من العواقب السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تنجم عن استمرار الديون الخارجية وازدياد حجمها .

منذ فترة من الزمن ، ما فتئت كوبا تشير ، على أساس المعايير والبيانات المستمدة من تحليلات المصادر المعترف بها دولياً ، الى عدم امكانية تسديد أو تحصيل الديون . وتؤكد التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العالمية الأخيرة رأينا هذا .

وتعد اليوم الديون الخارجية للبلدان النامية مشكلة أخطر كثيراً مما كانت عليه منذ عام مضى . فقد زاد حجمها ، وتضاءلت امكانيات تسديدها ، وتغافر عدد من المشاكل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للتعقيد من صعوبة الحالة ، ولم يطرأ تحسن على الشروط الإئتمانية التي تعرضها المؤسسات المالية الدولية ، ولم ينطلق النمو الاقتصادي ، وتواجه التنمية عقبات متزايدة أبداً . وموجز القول إن المطالب الحاسمة التي أعلنتها البلدان النامية في مختلف التجمعات والمحافل جوبهت بالرفض أو التجاهل ، وإن الأخطار السياسية والاجتماعية المنظورة بالفعل قد باتت أكثر احداقاً .

وفي هذا السياق ، لا يزال الامبرياليون يسعون الى الحفاظ على مصالحهم . وشبهت ان خطة بيكر التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والتي حظيت بكثير من الإطراء غير كافية ولا تتلاءم مع حجم المشكلة .

وكما قالت حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين مرارا وتكرارا ، تعد الديون الخارجية مشكلة سياسية تغرب بجذورها في النظام الاقتصادي الدولي المجحف

المفروض علينا . ولذا فإن المسؤولية عنها يجب أن تتشاطرهما البلدان الدائنة المتقدمة النمو والمؤسسات المصرفية والمالية الدولية .

ووفقا لواقعنا التاريخي والحالي ، فإننا مضطرون في نهاية المطاف الى تكرار التأكيد على أن بلداننا ليست مدينة بل دائنة ؛ دائنة بسبب العرق والدم والثروة التي استنزفت من شعوبنا طيلة قرون الاستغلال الاستعماري التي أدت الى تطور الاقتصادات الرأسمالية القوية الحالية ؛ ودائنة بسبب الموارد التي ما فتئت تسرق منا يوما بعد يوم عن طريق التبادل التجاري غير العادل ؛ ودائنة بسبب رأس المال الذي يهرب من بلداننا الى البلدان المتقدمة جريا وراء أسعار الفائدة المرتفعة والمتعسفة بصورة غير عادية .

ولا ينبغي أن تظل الأمم المتحدة متخذة موقف المتفرج أو أن تبقى عاجزة عن الإسهام بنشاط في حل هذه المشكلة . وإن لم تقم هيئتها الرئيسية ، أي الجمعية العامة ، بإيلاء أكبر الاهتمام لهذه المسألة ، فستكون قد قصرت عن النهوض بالواجبات التي اسندها اليها الميثاق .

وتؤكد كوبا مرة أخرى اقتناعها الراسخ بأن الديون الخارجية للعالم الثالث لا يمكن سدادها ويجب بالتالي الفأؤها ؛ وبأن الموارد اللازمة للوفاء بهذه الالتزامات ، دون الإضرار بالمجتمع المالي ، يجب توفيرها بإجراء خفض معقول في الانفاق على التسلح ، التي تعرض للخطر في الوقت الراهن حياة جميع البشر ، الأغنياء والفقراء سواء بسواء ؛ وبأن الحل الحقيقي الوحيد والدائم لهذه المشكلة وما يماثلها من مشاكل متملة ببقاء أغلبية سكان هذا الكوكب ، يكمن في تطوير وتنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي وافقت عليه هذه الجمعية العامة في ١٩٧٤ .

لقد تساءلنا مرارا الى متى تستطيع الشعوب تحمل هذا العبء ؛ وكم من الوقت سينقضي قبل أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء فعّالا لانقاذ حياة ملايين البشر ويوفر حياة أليق لعدد أكبر منهم عمرهم الآن أقصر وحياتهم أصعب ؟ وماذا ينبغي أن يكون عليه دور الأمم المتحدة في هذا المسعى ؟

إننا نأمل أن تبعث الدورة الحادية والأربعون حياة جديدة في المبادئ والاعراف المتعلقة بهذه المسألة ، مثل النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والاستراتيجيات الإنمائية الدولية ، التي مازالت تتمتع بكل ملاحيتها . ونحن نتطلع الى أن تصدق جميع الدول على اتفاقية قانون البحار ، بغية تفادي الاستغلال العشوائي للمحيطات وقاع البحار من جانب البلدان الامبريالية التي تملك التكنولوجيات المتقدمة . ونأمل ان يقوم الذين يريدون اإدامة النظام الذي يعرض لم واستقرار العالم الذي نعيش فوقه جميعا للخطر ، بإمعان التفكير في هذه المسائل .

ان تاريخ امريكا اللاتينية هو الى حد بعيد تاريخ عدوان الولايات المتحدة على شعوب امريكا اللاتينية بفرض نهب مواردها الطبيعية واخضاعها لسيطرتها . وتخضع كوبا فصول عديدة من ذلك التاريخ الطويل والمحزن . فمنذ ٢٥ عاما وحتى يومنا هذا ، تواصل الولايات المتحدة فرض حصار اقتصادي غير مشروع على بلدنا ، وهو لا يزال ساريا في ظل الحكومة الحالية . وتواصل القيام بالظلمات الجوية التجسسية في انتهاك لمجالنا الجوي ، وتظل قاعدة غوانتانامو البحرية قائمة فوق أرضنا كآرم خبيث ضد الإرادة المعلنة لشعبنا وحكومتنا .

والحالة المماثلة السائدة مؤخرا هي حالة نيكارغوا ، حيث يُنتهك حقها في تقرير المصير بسبب الاعمال العدوانية المتكررة التي تنظمها الولايات المتحدة وتمولها بتأييد من حلفائها في المنطقة . وهذه الحرب القذرة التي تشن على شعب ساندينو تلحق بالنيكاراغويين خسائر جسيمة ، وقد جعلت شعوب امريكا اللاتينية ودولها تفهم على نحو افضل انه مادامت الامبريالية مستمرة فانها ستعاني من نفس مصير الشعب النيكاراغوي عندما تختار المضي في طريق الاستقلال الحقيقي .

وقد شهدنا مؤخرا تسلط حكومة الولايات المتحدة عندما استخدمت حق النقض بلا حياء ضد مشروع قرار لمجلس الامن يطالب فيه بالتقيد الصارم بالنتيجة التي خلصت اليها محكمة العدل الدولية والملتمة بالانشطة المعادية لنيكاراغوا . وفي هراري اذان رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز رفض حكومة الولايات المتحدة لقرار المحكمة باعتباره استخفافا بالقانون الدولي .

إن البشرية يجب الا تسمح لبلد - مهما بلغ من القوة - أن ينتهك القانون الدولي بلا حساب أو عقاب . فتجاهل النتيجة التي خلصت اليها المحكمة وممارسة حق النقض بعد ذلك ضد مشروع قرار في مجلس الامن يعتبران خطوتين أخريين في التصعيد العدواني الأمريكي في المنطقة وتستحقان إدانتنا بأشد العبارات .

إن تاريخ الفترة التي انقضت منذ انتصار الثورة الساندينية ، والتي تتجاوز سبع سنوات ، يبين الموقف التفاوضي المرن الذي تتخذه الحكومة النيكاراغوية ، في حين أنه يكشف المخططات الحقيقية للحكومة الأمريكية الحالية ، التي تعرقل جهود السلام الرامية الى تحقيق تسوية سياسية تفاوضية للزمة في أمريكا الوسطى .

لقد اعربت بلدان عدم الانحياز في مؤتمر قمته عن إدانتها لتصعيد الاعمال العدوانية على نيكاراغوا ، ولاسيما انتهاك مجالها الجوي ومياهها الإقليمية ، واجراء مناورات دولية وغير ذلك من أعمال التخويف ، واستخدام البلدان المجاورة كقاعدة لشن العدوان ولتدريب مجموعات المرتزقة . وقد وصفت تلك الاعمال بأنها "ممارسات إرهابية" . وإدانت بالمثل تخصيص كونغرس الولايات المتحدة مبالغ لتمويل قوات

المرتزقة ، باعتبار ذلك عملا غير قانوني ولا أخلاقي ، كما أكدت أن ذلك لا يمثل مجرد انتهاك لسيادة نيكاراغوا واستقلالها بل يمثل أيضا إعتداء على مبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز ، وانتهاكا لميثاق الأمم المتحدة .

وفي السلفادور تزداد الأزمة خطورة . وعلى الرغم من تأييد الامبريالية الأمريكية المستمر لنظام الإبادة الجماعية ، فإن الدعم الشعبي لكفاح الوطنيين السلفادوريين الملتفين حول جبهة فارابوندا مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الثورية الديمقراطية ، لا يزال يتماظم .

وقد كثر مؤتمر القمة الثامن لحركة عدم الانحياز ، في معرض تذكركه بقرار الجمعية العامة ١١٩/٣٩ الذي يرجو جميع الدول أن تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية للسلفادور ، نداهه لحكومة الولايات المتحدة باتخاذ موقف بناء في سبيل إيجاد حل سياسي للصراع السلفادوري .

وتؤيد كوبا التسوية التفاوضية للصراع في أمريكا الوسطى ، بما في ذلك تعهد الولايات المتحدة بنبذ أعمالها العدوانية على الشعب النيكاراغوي وبتأييد الحل السياسي التفاوضي في السلفادور .

إن بلادي تؤيد الجهود التي تبذلها أمريكا اللاتينية من أجل التوصل الى حل تفاوضي تكون في اطاره الاعمال التي تظلع بها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم - بالرغم من كل الصعاب - تعبيرا عن رغبة بلدان أمريكا اللاتينية في احترام سيادتها دون تدخل الدولة الكبرى الواقعة في الشمال .

ومابرحت قارتنا الأمريكية مسرحا للتدخل الامبريالي . ولو ذكرنا جميع أعمال التدخل التي قامت بها الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية - من المكسيك الى الأرجنتين ، ومن كوبا الى غرينادا ، ومن الجمهورية الدومينيكية الى هايتي والى كولومبيا - وإذا أدرجنا الانظمة التي نصبت أو أبقيت في السلطة عن طريق التدخل الامبريالي السافر ، لامتلأت خريطة القارة دون استثناء .

وبالتالي لا بد لنا ان نعلن من جديد تضامننا مع شعوب منطقتنا في كفاحها من اجل الاستقلال والحرية والتنمية ؛ ومع الشعب الشيلي البطل الذي يواجه نظام بينوشيت العميل للامبريالية - هذا النظام الذي يمد حاليا ارهابه وقمعه - والذي ستفتح امامه ، عاجلا لا آجلا ، السبل العظيمة التي اشار اليها سالغادور ايندي ؛ ومع بيرو التي تعاني من ضغوط صندوق النقد الدولي ؛ ومع بنما التي تطالب باحترام اتفاقات القناة وتواجه حملة إمبريالية لزعزعة استقرارها ؛ ومع بوليفيا التي تطالب بحقوقها في منفذ الى البحر مفيد وسيادي ومعترف به ؛ ومع غواتيمالا التي ما برحت تعاني منذ اكثر من ٢٠ سنة من أشد قمع وحشي على أيدي الانظمة العسكرية الموالية للامبريالية التي اغتالت اكثر من ٨٠ ٠٠٠ مواطن ، اعتبرتهم في عداد "المفقودين" ؛ ومع باراغواي ، حيث يستنزف استبداد ستروسنر الذي طال أمده دماء هذه الامة ؛ ومع هايتي التي تسعى للخلاص من الدوقالية "من صنع امريكا" من دون دوقاليه ؛ ومع جميع الشعوب التي كتب لها ان تواجه نتائج التفلفل والسيطرة الامبرياليين .

اننا ندين وجود القواعد العسكرية الامبريالية في بورتوريكو وفي غوانتانامو وفي جزر مالغيناس وفي الاجزاء الاخرى من قارتنا الامريكية ، هذه القواعد التي تمثل خطرا حقيقيا على أمن بلداننا وعلى السلام في المنطقة .

لقد قال الرئيس فيديل كاسترو مؤخرا :

"في الشرق الاوسط وفي شمال افريقيا ، كانت كوبا ومازالت وستبقى متضامنة مع الكفاح العادل الذي تخوضه الشعوب العربية ، ضحايا العدوان الامبريالي والصهيوني . وتؤيد كوبا تأييدا راسخا منظمة التحرير الفلسطينية وتقف الى جانب القضية النبيلة للشعب الفلسطيني وحقه في الاستقلال وفي اقامة دولة قومية . إن تجاهل هذه الحقوق لا يمكن أن يستمر الى الابد ولن يكون ممن الممكن ان نفكر في استتباب السلم في الشرق الاوسط مادام هذا الظلم الوحشي مستمرا ."

إن كوبا تنادي بعقد مؤتمر سلام دولي تحت رعاية الامم المتحدة معني بالشرق الاوسط ، تشترك فيه جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد أعربنا في وقت سابق من هذا العام عن إدانتنا للعمل العدواني غير المبرر الذي ارتكبه الولايات المتحدة ضد ليبيا ، وأدى الى وقوع مئات من القتلى والجرحى وإنزال خسائر مادية كبيرة . ومن المؤسف أن هذه المنظمة عجزت عن إدانة هذا العمل الحقير بسبب إساءة إستخدام حق النقض في مجلس الأمن من جانب بعض البلدان .

وتؤكد كوبا من جديد موقفها المعروف بشأن ضرورة المشاورة على بذل الجهود لوضع حد للحرب العراقية - الايرانية ، ولإرساء السلام ، وللشروع في عملية الانتعاش من الأضرار التي نتجت عن صراع ما كان يجب ان يبدأ أبدا .

وتؤيد كوبا القضية العادلة للشعب اللبناني في الوحدة الوطنية والسلام .

وتؤيد شعب قبرص في كفاحه من أجل الدفاع عن وحدته القومية وسيادته وملكته الإقليمية وعدم انحيازه .

وتؤكد كوبا من جديد رفضها لاستمرار الوجود العسكري للولايات المتحدة في تايوان ، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية .

وتعرب كوبا عن تضامنها الراسخ مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في كفاحها من أجل إعادة توحيد البلاد سلميا ومن أجل انسحاب قوات الاحتلال الأمريكية من جنوب شبه الجزيرة . ونؤكد من جديد موقفنا بأنه ينبغي أن تتشاطر الكوريتان الألعاب الأولمبية المقبلة ، وإلا فإن كوبا لن تشترك في حدث لا يفيد إلا في دعم واحد من أشد الأنظمة قمعا وإفلاسا في العالم .

إن كوبا تؤيد الجهود الرامية إلى التماس حل سياسي تفاوضي للحالة في جنوب غربي آسيا ، مع الاحترام الصارم لسيادة أفغانستان .

في عالم اليوم تتوق ملايين البشر الى السلام . ولكن يكفي ان نلقي نظرة واحدة حولنا لنندرك حجم خطر الحرب والدمار الذي تتعرض له الإنسانية اليوم .

وفي حقيقة الام ليست المسألة مسألة حرب واحدة بل حروب عديدة أشارها الاستعمار الذي يرفض أن يختفي وأشارها الاستعمار الجديد الذي تبعه . ان الشعب المحراوي مازال عاجزا عن ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال بالرغم من استعداده للتفاوض بشأن حل عادل ودائم للصراع الدائر في منطقتيه . ان مقاتلي جبهة البوليساريو وهم ممثلو الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ، يواجهون الرفض المتمنت من جانب حكومة المغرب لمناقشة تنفيذ قرارات منظمة الوحدة الافريقية والجمعية العامة . وتؤكد بلادي من جديد تأييدها للشعب المحراوي ، وتحث البلدان التي لم تقم بذلك بعد على الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية .

وقد نشأت حالة مماثلة في جنوب المحيط الاطلسي حيث نجد أن الاحتلال العسكري البريطاني لجزر مالغيناس قد جلب في عام ١٩٨٢ الحزن لدولتين عضوين في هذه المنظمة . ولم تعجز الامم المتحدة عن تأكيد سيادة الأرجنتين على جزر مالغيناس إلا بسبب رفض المملكة المتحدة الاعتراف بذلك وبسبب إصرارها على إدامة هذا الوضع الاستعماري الذي انقضى عهده . والعديد من قرارات هذه الجمعية ينص على حل تفاوضي لهذا النزاع الذي ينبغي أن يحسم عن طريق المفاوضات في أقرب وقت ممكن .

ومازالت بورتوريكو تترزح تحت السيطرة الاستعمارية للولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من الخداع الذي تمارسه الادارات الأمريكية المتعاقبة للتستر على هذه الحقيقة . وفي الآونة الأخيرة اتخذت لجنة الامم المتحدة الخاصة بانهاء الاستعمار قرارا بشأن الوضع الاستعماري لهذا الشعب ، اعترفت فيه بحقه في الاستقلال وتقرير المصير وبهويته الأمريكية اللاتينية وبضرورة مواصلة تكريس الاهتمام بالمسألة بعد الامتاع الى عدة ملتسمين مثلوا جميع الآراء السياسية في البلاد واتفقوا جميعا على أن بورتوريكو كانت تابعة للولايات المتحدة ولهذا فإن من حقه تماما أن تختار بحرية مركزها السياسي .

قبل أن أختتم بياني ، أود أن أذكر مسألة أخرى على أعمالنا كبير دون شك . إننا نشارك في هذه الدورة الحادية والأربعين في ظل التغلغل المالي الناجم عن سيامة

الابتزاز والضغط المالي التي تمارسها حكومة الولايات المتحدة على المنظمات الديمقراطية المتعددة الاطراف . فمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة قد تعرضت بالفعل لمثل هذه الضغوط بسبب أعمال المنظمة التي تتسق مع إرادة الاغلبية الدولية . ونشهد الآن محاولات جديدة تقوم بها الحكومة الامريكية لتقويض مبادئ الامم المتحدة عن طريق الضغوط اللااخلاقية التي تنتهك الميثاق انتهاكا مافرا . وحققي أن المنظمة تحتاج الى اجراء تعديلات ادارية وتنظيمية ، لكن من الوهم أن نسمي ظاهرة سياسية تتجذر في اطماع إحدى الحكومات لاضع أعمال الدول في محافل الامم المتحدة لارادتها ، "أزمة سياسية" . إن قانون تعديل كاسيبوم وغير ذلك من المناورات الامريكية القانونية لا ينبغي أن تسلط على رؤوسنا كسيوف ديموقليس . ان مجرد صياغة هذه المناورات في الهيئات التشريعية الامريكية ليس كافيا ، لان هذه الهيئات بعينها وافقت على التزامات وتعهدات دولية بمقتضى ميثاق الامم المتحدة .

إن المشكلة التي نواجهها مشكلة سياسية ، وهي لهذا تحتاج الى حلول سياسية . وستبذل كوبا قمارى جهدها للمساهمة في تحسين الادارة التنظيمية والمالية للمنظمة ، وستؤيد أي مبادرة ترمي بأمانة الى تحقيق هذا الهدف . وفي الوقت ذاته ستدين كوبا وستعارض الأعمال التي تحاول تقويض النزاهة الديمقراطية للمنظمة ، أو التي تحاول قمع وإضعاف أو تقويض البرامج التي تعود بالفائدة على أغلبية الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

وفي ساعة الخطر هذه التي تتهدد مصير الامم المتحدة ، يتحتم على جميع المؤمنين بالمنظمة أن يعيدوا تأكيد مبادئها وأن يؤيدوا أعمالها في سبيل السلم والتنمية ورفاه شعوبنا .

قبل أسبوع ، ومن على هذا المنبر ، أعربنا عن آراء كوبا بشأن الحالة في الجنوب الافريقي . وقد أكدنا من جديد تضامننا مع كفاح شعبي جنوب إفريقيا وناميبيا ضد الفصل العنصري وفي سبيل الحرية والاستقلال . وقد انقضى عشرون عاما على انهساء الامم المتحدة لانتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وتوليها المسؤولية المباشرة عن

الاقليم . ومنذ ذلك الحين ، صادق مجلس الأمن والعديد من المنظمات الدولية على هذا القرار . ومحكمة العدل الدولية ، من جهتها ، قد أعلنت أن استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا غير شرعي ويشكل انتهاكا للقانون الدولي . وقد اتخذت الأمم المتحدة موقفا واضحا بشأن التزام جنوب افريقيا بالانسحاب من ناميبيا وبشأن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي اتخذته باعتباره خطة مقبولة عالميا من أجل تحقيق استقلال ناميبيا . بيد أن مساعي المجتمع الدولي قد اصطدمت بملف نظام جنوب افريقيا العنصري الذي لم يكتف ، متمتعا بحماية تحالفه المخزي مع حكومة الولايات المتحدة ، وبتأييد أعضاء آخرين في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ، بالبقاء غير الشرعي في ناميبيا - حيث يكرس هناك أيضا نظام الفصل العنصري البغيض - بل حول ناميبيا التي رأس جسر لشن أعماله العدوانية على الدول المستقلة المجاورة ، وخاصة جمهورية أنغولا الشعبية ، جاعلا الجنوب الافريقي بؤرة من أخطر بؤر التوتر اليوم .

وكما قال الرئيس فيدل كاسترو ، فإن :

"الفصل العنصري نتيجة مباشرة للنظام الاستعماري ، وللطريقة الوحشية التي حرمت بها الشعوب الافريقية من أراضيها ومواردها الطبيعية ، واستبعاد أطفالها وبيعوا في جميع أرجاء العالم . ولا يستمر الفصل العنصري إلا بسبب ما يحظى به من الدعم من جانب الولايات المتحدة وبلدان الناتو التي تجد في جنوب افريقيا حليفا استراتيجيا ومصدرا للمواد الخام وموقعا للاستثمارات والارباح للشركات عبر الوطنية على حساب عرق ودم ملايين الافارقة" .

وهنا يكمن التزام تلك البلدان بهيئتوريا ، ألا وهو الدفاع عن مصالح شركاتها الدنيئة . وهو حقا التزام بتدمير كرامة الانسان واستبعاد أية امكانية لتحقيق الاستقلال ونشر سرطان الفصل العنصري ليشمل بقية القارة ولاخضاعها للاستقلال الامبريالي والاستعماري الجديد . ولهذا السبب فإن الكفاح من أجل استقلال ناميبيا يقتضي بالضرورة استئصال الفصل العنصري .

ان الحركة القوية التي تنذر بالاطاحة بالهيكل العفن للنظام الحقيير في جنوب افريقيا وبتكليل الكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الناميبي بالنصر قد انضم اليها الان توافق دولي في الآراء يؤيد التنفيذ الفوري لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وفرض الجزاءات على جنوب افريقيا بغية ارغامها على الامتثال لارادة الامم المتحدة . وقد قال الرئيس فيدل كاسترو في هراري

" ان الامبرياليين الامريكيين والعنصريين في جنوب افريقيا يبذلون قمارى جهدهم لسحب القوات الاممية الكوبية من انغولا ويحاولون اشتراط استقلال ناميبيا بانسحاب هذه القوات . إن حكومتي انغولا وكوبا قدمت ردا مشتركا على النحو التالي : نفذوا القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن ناميبيا ، أوقفوا جميع الاخطار المحيطة بانغولا ، أوقفوا الحرب القذرة وتأييد فرق المرتزقة ، عندئذ سيبدأ الانسحاب التدريجي للمقاتلين الكوبيين البالغ عددهم ٢٠ ألف مقاتل ، والذين يدافعون عن الخطوط الاستراتيجية في انغولا الجنوبية . أما بقية الأفراد العسكريين الكوبيين فستسحب فقط عندما ترى الحكومتان السيادةتان لكوبا وانغولا أن ذلك ملائم" .

" ان المفتاح الحقيقي للمسألة هو أنه مادام الفصل المنصري في جنوب افريقيا ومادامت تحكم ذلك البلد حكومة فاشية وعنصرية ، فلن يستتب الامن في انغولا أو أي بلد آخر في الجنوب الافريقي ، ولن يكون استقلال ناميبيا سوى وهم" .

ولابد أن أؤكد من جديد أن كوبا مستعدة للبقاء في انغولا وفاء لواجباتها الاسمية طالما اقتضت الضرورة ذلك أي الى أن تتوقف الاخطار المحيطة باستقلال انغولا وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، والى أن يتلاشى الفصل المنصري والى أن تستقل ناميبيا .

لقد آن الأوان لأن نترجم كلماتنا الى أفعال . وعلى هذه الجمعية أن تطالب بغرض الجزاءات الالزامية الشاملة المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد نظام جنوب افريقيا العنصري . إن الربط المزعوم الذي يتذرع به الامبرياليون وشركاؤهم في بريتوريا لعرقلة استقلال ناميبيا لابد من رفضه بحزم . ويجب على مجلس الأمن أن يكفل تطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، دون مزيد من الإبطاء . ولا بد أن ندين التحالف المخزي القائم بين الامبريالية وفاشية البوير التي يمارسها الهر بوتا ، وأن نطالب بالوقف الفوري للدعم المشين للفصل العنصري . وتقتضي الضرورة المطلقة أن نزيد وأن نوسع نطاق المساعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية المقدمة الى حركات التحرير في الجنوب الافريقي لتواصل بنجاح خوض حربها التحريرية من أجل تحقيق الاستقلال والعدالة الاجتماعية ، ضد الفاشية العنصرية والفصل العنصري . وعلاوة على ذلك علينا أن نكشف تضامننا السياسي والمادي مع دول المواجهة في كفاحها ضد عدوان نظام الفصل العنصري .

إن كل يوم يمر ، بل كل ساعة تقترب بنا من لحظة انهيار الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، تعني إعفاء الشعوب التي تعاني القمع وتكافحه من يوم أو ساعة من الألم وسفك الدماء والتخفيف من وصمة العار التي تلطخ الانسانية .

وكما أكد الرئيس فيدل كاسترو في هراري فإن تلك الشعوب وطلاتها المناضلة تشاطر المجد "بأنها أثبتت للعالم أن ما من شيء يمكن أن يوقف مسيرة التاريخ اليوم مثلما لم يوقفها البارحة ولن يوقفها غدا ، وما من قوة في العالم يمكنها أن تبقضي كرامة الانسان وحرية في الاغلال الى ما لا نهاية" .

السيد شيسانو (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه لمن

دواعي سروري أن أتقدم بالتهنئة باسم جمهورية موزامبيق الشعبية ، الى السفير شودري بمناسبة انتخابه بالاجماع رئيسا للدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة . ان انتخابه لهذا المنصب السامي تعبير عن شقتنا جميعا في صفاته البارزة بوصفه دبلوماسيا قديرا ومحكما . وإنني لعلى ثقة من أن مداوات هذه الدورة ستكلل بالنجاح

بفضل قيادته وتوجيهه . واسمحوا لي في البداية أن أؤكد له استعدادنا الكامل للتعاون معه في اضطلاع بالمهام المنوطة به .

كما أتقدم بالتهنئة للرئيس السابق سعادة السفير خايمي دي بينيس الذي أدار مداوات الدورة الاربعين التاريخية للجمعية العامة بكل اقتدار .

وأود أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا للأمين العام لمنظمتنا ، السيد خافيير بيريز دي كوييار لحماسته وتفانيه في خدمة رسالة الأمم المتحدة ، وتحقيق المبادئ والمقاصد المكرمة في الميثاق . أود أيضا أن أعرب عن ارتياح الحكومة التي أمثلها لرؤية الأمين العام جالسا بيننا في تمام المحبة والعافية .

ومن دواعي قلقنا البالغ أن تشهد هذه المنظمة حاليا انتشارا للصراعات والتوترات على الساحة الدولية .

لقد أصبح الجنوب الافريقي من أكثر مناطق الصراع مدعاة للقلق . فنظام الفصل العنصري بسياسته وممارساته يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . إن هذا النظام باعتناقه نظريات تدّين بالتفوق العنصري ، وبادعائه تفويضا إلهيا لقبيلة الافريكانر ، وارتكابه المذابح المنهجية ضد أغلبية السكان ، هو الصهيونية بعينها . فعلى غرار الصهيونية يسمى نظام الفصل العنصري الى فرض سلطة على المنطقة عن طريق الاحتلال والعدوان . وهكذا يحتل ناميبيا وأجزاء من أراضي انغولا ، ويشن هجمات على البلدان المجاورة ، ومن بينها بلدان لا تشكل ، بسبب ضعفها الاقتصادي والعسكري وقلّة عدد سكانها ، أي خطر على أمن النظام القائم في جنوب افريقيا . وبريتوريا اليوم تتبع في الجنوب الافريقي نفس التكتيكات التي كان يستخدمها هتلر لزعزعة استقرار البلدان المستهدفة وتدميرها ، عن طريق العصابات المسلحة . ففي موزامبيق وأنغولا وزمبابوي وبلدان أخرى في الجنوب الافريقي تقوم عصابات مسلحة ، تعكف جنوب افريقيا على تدريبها وتجهيزها ونقلها وتنظيمها وتمويلها وقيادتها ، بارتكاب جرائم رهيبّة ضد الناس وممتلكاتهم .

وأصبحت أطماع هتلر في إنشاء أوروبا الالمانية تجد صدى لها في نظرية جنوب افريقيا التي تستهدف اقامة مجموعة من الدول تخضع لسيطرة نظام "الافريكانر" . وهذا

يوضح الطبيعة النازية الفاشية لنظام بريتوريا ، وهو نظام يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

هذا هو النظام البغيض الذي يتصدى له الشعب داخل جنوب افريقيا بكل تصميم وشجاعة ، في كفاح بطولي بلغ ذروته خلال العامين الماضيين . إن هذا الشعب ، تحت قيادة المؤتمر الوطني الافريقي وبعض القوى الديمقراطية التقدمية الاخرى ، اتخذ زمام المبادرة لتطوير مجتمع جنوب افريقيا وخلق مناخ من المساواة والحرية والعدالة . لقد أصبح أكثر وعيا من أي وقت مضى بعدالة قضيته . إن كل الاغتيالات والمذابح التي ارتكبت ضده فشلت في ردع الحركة الشعبية ، مما يبرهن على أن الشعب الاعزل عندما يوحد كلمته ويعقد العزم على خوض النضال من أجل قضية عادلة يصبح في مقدوره شل الجهاز القمعي لحكومته .

وهذا النضال هو الخطوة الاولى التي بدأ بها شعب جنوب افريقيا بناء أمة ديمقراطية موحدة ومناهضة للعنصرية . لقد أصبح السود والملونون والهنود والبيض ، وكل سكان جنوب افريقيا بمختلف عقائدهم وفتاتهم الاجتماعية ، يدا واحدة في كفاحهم للقضاء على الفصل العنصري . حتى داخل البانتوستانات ذاتها بدأ السكان يتمردون على هذا النظام وكل المتعاونين معه ، وبذلك يبددون الوهم الذي يمور جنوب افريقيا مفتتة وخنوقة .

وفي غمار هذا النضال التحرري ، يعتبر المؤتمر الوطني الافريقي القوة الحافزة على الكفاح في سبيل القضاء على الفصل العنصري . فبفضله مازالت شعلة الكفاح التحرري متوهجة ، تنير الطريق صوب أعمال المبادئ المكرمة في ميثاق الحرية . لقد باتت قضية المؤتمر الوطني الافريقي من القضايا التي تتبناها كل المنظمات القومية سواء السياسية أو الدينية أو العمالية .

إن التزام شعب جنوب افريقيا بالكفاح في سبيل حريته ينمو ويتماظم مع كل يوم يمر . وفي مواجهة هذا التصميم القوي الذي قرر به شعب جنوب افريقيا تحرير نفسه من القمع العنصري أطلق النظام العنصري العنان لجهازه الاجرامي الذي قام خلال العامين الماضيين بسجن أو تعذيب أو قتل آلاف الرجال والنساء ، الصغار منهم والكبار .

أولئك الأبطال والشهداء يعدّون مثالا على شجاعة شعب لم يعد يخشى الجهاز القمعي لذلك النظام . إن أبناء جنوب افريقيا - إذ يواجهون بأيدي مجردة العربات المسلحة والرصاص - يقررون مستقبل بلدهم ، ويضمنون تحول جنوب افريقيا الى بلد حر . وانني أود أن أعرب مرة أخرى عن تضامننا مع ذلك الشعب البطل في كفاحه .

إن كفاح شعب جنوب افريقيا من أجل الحرية والمساواة والعدالة والديمقراطية يسير جنبا الى جنب مع كفاح الشعب الناميبي من أجل أعمال حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وكفاحهما يحظى بالتأييد غير المشروط من جمهورية موزامبيق الشعبية .

انقضت عشرون سنة منذ أنهت هذه المنظمة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . وخلال تلك السنوات اتخذنا العديد من القرارات والمقررات ، سواء التي تطالب بانسحاب جنوب افريقيا من اقليم ناميبيا ، أو التي تدين رفض جنوب افريقيا الانصياع لمقررات الجمعية العامة ومجلس الامن .

منذ أيام قليلة عُقدت الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة المكرمة لمسألة استقلال ناميبيا . وقد لاحظنا مع الأسف انه حيل بين الأمم المتحدة وبين اعتماد تدابير فعّالة بالاجماع ضد استعمار جنوب افريقيا . كما لاحظنا بغزغ أيضا انه رغم اعلانات الاتفاق بشأن المسألة الرئيسية المتعلقة باستقلال ناميبيا ، لا يزال بعضنا غير مهبال بأعمال السجن والتعذيب والاعتقال التي يرتكبها نظام بريتوريا ضد الشعب الناميبي . وتصر تلك الاطراف على جعل استقلال ناميبيا مشروطا بانسحاب القوات الاممية الكوبية . وتشكك في مشروعية وعدالة الكفاح التحرري المسلح الذي يضطر شعب ناميبيا الى خوضه .

ما هي الطرق الأخرى الممكنة المفتوحة أمام الشعوب المستعمرة عندما تتخذ الأنظمة القمعية موقفا اللامبالاة ، أو كما في هذه الحالة الراهنة ، عندما يتحدى نظاما ما المجتمع الدولي بأسره ؟ ما هي البدائل الباقية أمام الشعب الناميبي عندما يتحدى النظام الاستعماري قرارات الأمم المتحدة بعد أن وافق عليها بنفسه ،

وعندما يتحدى المجتمع الدولي ، وعندما يرفض اجراء الحوار الذي قد يؤدي الى الاستقلال الحقيقي لذلك الاقليم ، وعندما يسجن ويعذب ويقتال شعب ناميبيا ، وعندما يحول الاقليم الى سجن يخضع فيه كل عشرة مواطنين للسيطرة الدائمة لجندي مسلح واحد ؟ ليست هناك مبررات اخلاقية ولا دينية لطلب المزيد من الصبر من ذلك الشعب .

في تاريخ الكفاح من اجل الاستقلال لم يكن شعب ناميبيا اول من خاض طريق الكفاح المسلح . لقد اكدت شعوب أوروبا وآسيا وأمريكا وأفريقيا الممثلة هنا حقها في الاستقلال عن طريق الكفاح المسلح . إذ حملت أوروبا السلاح لمكافحة الاحتلال والفاشية الهتلريين . وجمهورية موزامبيق الشعبية نفسها نتاج كفاح مسلح من اجل التحرر الوطني .

وازاء عناد نظام إيان سميث غير الشرعي ، وعدم التزام بعض الدول بالجزاءات التي فرضتها منظماتنا ، لم يكن لزمبابوي أن تحصل على هذا الاستقلال وتصبح عضوا كامل العضوية في الامم المتحدة دون شن الكفاح المسلح .

ناميبيا مستعمرة ألمانية سابقة كان المفروض أن تحصل على الاستقلال في عام ١٩٦٠ ، كما فعلت تنجانيقا وبوروندي وتوغو ورواندا والكاميرون . وتثبت الحقائق التاريخية أن مسألة استقلال ناميبيا ليست لها علاقة بالحالة السائدة في انغولا . فقد كانت مستعمرة برتغالية تحتلها قوات برتغالية عندما أعلنت جنوب افريقيا ضم جنوب غربي افريقيا . وقبل استقلال انغولا بثمانية أعوام أنشأت الامم المتحدة مجلس الامم المتحدة لناميبيا ليدير الاقليم حتى يتحقق الاستقلال . وعارضت بريتوريا تلك العملية . وفي عام ١٩٧٨ اعتمد مجلس الامن قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) بموافقة اجماعية وبرضا جنوب افريقيا . كانت القوات الكوبية في ذلك الوقت موجودة في أراضي انغولا ذات السيادة ، ولم تشر جنوب افريقيا أو أي بلد غربي آخر تلك المسألة بوصفها عقبة أمام استقلال الاقليم . ونحن نذكر بأن حججا أخرى طرحها حكام جنوب افريقيا العنصريون . وبعد التغلب على تلك الحجج أشارت جنوب افريقيا وهذا البلد أو ذاك الذريعة الزائفة الخاصة بوجود القوات الكوبية .

وهكذا تعرقل بريتوريا تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومما يتعارض مع الاخلاقيات ومع القانون الدولي ربط استقلال أي شعب بمسائل غريبة عن بلد ذلك الشعب ، وتتعلق بأمر ليس له سلطة التدخل فيه أو اتخاذ قرار بشأنه . واليوم - كما كان بالامس - فان الغرض من مناورات جنوب افريقيا فيما يتعلق بقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، هو الابقاء على الاحتلال الاستعماري لناميبيا والحيلولة دون قيام المجتمع الدولي بتركيز اهتمامه على القضاء التام على الفصل العنصري .

ليس بوسع بريتوريا اتخاذ هذا الموقف العنيد إلا بفضل تاييد وتواطؤ بلدان غربية معينة تتيح لسلطات جنوب افريقيا كسب الوقت وتهيئة الظروف لتقويض وحدة الشعب النامبيبي والقضاء على المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله الشرعي الحقيقي الوحيد .

علينا أن نؤكد من جديد هنا رفضنا للربط ، كما نؤكد من جديد أيضا أن قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال هو الاساس المقبول الوحيد للتوصل الى حل تفاوضي بشأن المشكلة . وينبغي تنفيذه فورا دون قيد أو شرط .

عندما يتكلم المرء عن الفصل العنصري ، فإنه يتكلم عن العدوان الذي تشنه جنوب افريقيا باستمرار على البلدان والشعوب المستقلة في الجنوب الافريقي . يتكلم المرء عن العصابات المسلحة والارهاب المنظم التي تعد الاداة المفضلة للنظام العنصري لزعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي لبلدان الجنوب الافريقي . ان استراتيجية جنوب افريقيا ترمي الى السيطرة الاقليمية التي يراد بها تحويل بلداننا الى أدوات طيعة للفصل العنصري .

ان جزءا من أراضي أنغولا يقع تحت الاحتلال العنصري . ونظام بريتوريا - وهو يهدف الى تعزيز عدوانه على أراضي جمهورية أنغولا الشعبية واحتلاله لها - يحمي عصابات "يونيتا" العميلة ويقدم لها جميع أنواع المساعدات العسكرية . اننا ندين بشدة هذا العدوان على جمهورية أنغولا الشعبية ، وهي عضو دائم العضوية في منظماتنا ، ونطالب بانسحاب قوات جنوب افريقيا من أنغولا فورا ودون قيد أو شرط .

ان جمهورية موزامبيق الشعبية لم تنج من هذه السياسة العدوانية لزعرعة الاستقرار . ان نظام بريتوريا - عن طريق العميات المسلحة - يشن حربا حقيقية غير معلنة ضد بلدنا . وتشن تلك الحرب في شكل اعمال ارهابية مثل التدمير المنتظم للقري والمدارس والمستشفيات والمزارع ومصانع السكر والشاي . ويقوم الارهابيون - الذين تمولهم بريتوريا - باعمال الاغتيال الوحشية ضد الفلاحين والفنيين الاجانب وتلاميذة المدارس والممرضين والقساوسة والراهبات وابناء الطوائف الدينية المختلفة .

وعلى سبيل المثال ، أصفرت أعمال زعزعة الاستقرار التي اقترفت منذ عام ١٩٧٥ عن تدمير ٥٠٠ مدرسة ووجود حوالي ٩٠ ألف طالب دون فصول دراسية وتدمير ٨٠٠ متجر وتوقفها عن العمل ، والإضرار بتسويق المنتجات الزراعية ، كما دمرت واحدة من كل عشر وحدات صحية .

وهذه التقديرات ما هي إلا نماذج بسيطة لآثر العدوان الخارجي على موزامبيق . وقد قدرت حكومتنا الآثار المباشرة لهذه الحرب غير المعلنة بما يربو على ٤ بلايين دولار . ولا تتضمن التقديرات الآثار غير المباشرة التي تتمثل في شلل الانتاج وخنق نظام التوزيع والنقل والشحن . كما لا تتضمن تكاليف إعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية التي دُمرت .

وتعد أعمال الإرهاب ضد جمهورية موزامبيق الشعبية نتيجة ملموسة لاستراتيجية وضعت خارج بلادنا . والخطة التي رسمتها قوى خارجية هي وحدها التي تنتج هذه الوحشية ، وهذا الفظ المدمر وهذا الافتقار الكامل الى أبسط المشاعر القومية والانسانية .

ونحن نشهد مناورات تقوم بها بريتوريا وغيرها من الدوائر الامبريالية لنقل القواعد التي تعمل منها العصابات المسلحة الى بلدان أخرى غير جنوب افريقيا بهدف مد النزاع والفصل العنصري الى العلاقات بين دول افريقية معينة .

ولقد أكدنا مرارا ادانتنا للإرهاب . ونحن نشعر بقلق ازاء تمتع أعضاء الجماعات الارهابية التي تنشر الموت والدمار في موزامبيق بالتأييد والمشاركة العلنية من بعض البلدان الغربية ، التي تزعم انها قائدة النضال ضد الارهاب .

وتعلمنا تجربة الجنوب الافريقي ان الفصل العنصري نظام يؤمن بالعنف مولع بالحرب بطبيعته يرفض التوصل الى حلول عن طريق الحوار كما يرفض الحلول التفاوضية للنزاع بينه وبين شعوب المنطقة . ولا تجد الحلول التي تقترح للقضاء على الفصل العنصري أي استجابة من جانب السلطات في بريتوريا . وهذا هو السبب الذي أدى الى أن يسجن نظام بريتوريا زعماء الشعب في جنوب افريقيا ويفرض حالة الطوارئ ويفرض

التفاوض مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ويتجراً على انتهاك الاتفاقات والالتزامات التي تلزم النظام بإنهاء سياسته العدوانية في علاقته مع البلدان المجاورة .

وفي تاريخ النضال الدبلوماسي الذي يستهدف حث نظام بريتوريا على التخلي عن سياساته العنصرية اصطدمت البلدان الغربية نفسها بتمتت جنوب افريقيا . وقد توصل المجتمع الدولي الى توافق في الآراء مفاده ان نظام الفصل العنصري ليس لديه آليات تمكنه من تصحيح نفسه ذاتيا وانه غير قابل للاصلاح . واسمحوا لي في هذا الصدد أن أقتبس ما يلي مما قاله الرئيس سامورا ميشيل :

"لا يوجد فصل عنصري ديمقراطي ، ولا يوجد فصل عنصري انساني . كما لا يوجد فصل عنصري مسالم . الفصل العنصري إنكار للعدالة والمساواة والتفاعل الاجتماعي . وهو تعبير مؤسسي عن انتهاك كل حق من حقوق الانسان . إن الفصل العنصري ، شأنه شأن الاستعمار ، لا يمكن اصلاحه . إن الفصل العنصري ، شأنه شأن الاستعمار ، يجب أن يُستأصل" .

إن ما يسمى بالاصلاحات التي يدعيها نظام الفصل العنصري تحت شعار "التكيف أو الموت" ، ليس إلا محاولة لخداع الشعب في جنوب افريقيا وخداع الرأي العام الدولي ومحاولة لتهدئة الانتفاضة الشعبية ، وبذلك يحاول نظام الفصل العنصري حماية وإدامة تفوق الاقلية البيضاء .

وقد سبق أن أظهر نظام بريتوريا انه لا يتجاوب مع الاقتناع عن طريق الحوار الكفيل بإنهاء ذلك النظام على نحو عاجل . وكما ذكرنا في المؤتمر الدولي المعنسي بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية الذي عقد في باريس ، فإن تلك البلدان الغربية التي مازالت ترفض التفكير في اتخاذ تدابير فعالة ضد جنوب افريقيا عليها أن تقول لنا ماذا نعمل عندما تقول لا للعنف ولا للجزاءات ولا للضغوط ، بينما تقول جنوب افريقيا : لا للحوار . وعلى تلك البلدان أن تدلنا على الطريق الذي ينبغي أن نسلكه بعد فشل الاصلاح المزعوم الذي قام به النظام العنصري نفسه . والحجة القائلة

بأن الجزاءات متضرر بالسود في جنوب افريقيا قبل غيرهم وستؤثر على اقتصاديات بلدان المنطقة حجة غير متسقة .

فلن يكون هناك في جنوب افريقيا ما هو اسوأ من الموت نفسه . فالموت والاعتقال حدشان يوميان هناك . حتى الجثث تطلق عليها النيران وهي في طريقها الى الدفن . وكذلك تطلق النيران على المشيعين ويتحولون الى جثث أيضا تحتاج الى الدفن . وهذا واحد من الاسباب التي جعلت شعب جنوب افريقيا يطالب بفرض الجزاءات كوسيلة لتقصير فترة عذابه .

وحول موضوع تأثير الجزاءات على البلدان المجاورة خاطب رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية السيد سامورا موييس ميشيل مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز في هراي قائلا :

"إن جنوب افريقيا في حقيقة الامر قد طبقت جزاءات غير معلنة منذ عام ١٩٧٥ ضد بلدان المنطقة بالاضافة الى التدمير الذي ترتب على أعمال العدوان" . وبينما تعتبر جنوب افريقيا ان فرض جزاءات ضدها عمل غير اخلاقي ، فانها مع ذلك طبقت جزاءات على الدول المجاورة لها . وقد دمر نظام الفصل العنصري بصورة منتظمة نظام النقل والموصلات الذي يكفل الحياة الاقتصادية لبلدان المنطقة . وتهدد جنوب افريقيا بنسف طرق الوصول الى موانئ مابوتو وبيرا وناكالا في موزامبيق والى ميناء لوبيتو في أنغولا ، بواسطة العمابات المسلحة التي تقودها ، الى عرقلة التحرر الاقتصادي لشعوب الجنوب الافريقي الذي يضطلع به في الوقت الراهن مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي . وفي هذا السياق ، قدرت الخسائر التي سببها نظام الفصل العنصري للدول الاعضاء في هذا المؤتمر حتى عام ١٩٨٥ بعشرة بلايين دولار .

إن الفصل العنصري جريمة ضد الانسانية ولذلك ينبغي القضاء عليه . ويتطلب القضاء على الفصل العنصري من المجتمع الدولي بأسره اتخاذ تدابير فعالة ومتضافرة وقوية .

أكرر هنا النداء الذي وجهناه في مناسبات شتى الى جميع الدول الاعضاء ، بأن تقوم بادانة السياسات العدائية التي تنتهجها جنوب افريقيا ، ويشجب هذه السياسات بل ومحاربتها بكل الطرق . وأن تكرر تأكيدها على الدعم المادي والتأييد الدبلوماسي المعنوي للمؤتمر الوطني الافريقي ، وغيره من القوى الديمقراطية في جنوب افريقيا ، التي تناضل من أجل مجتمع ديمقراطي عادل ، وأن تحارب العصابات المسلحة وارهاب الدولة اللذين يخربان منطقتنا ، وتطلب من جنوب افريقيا أن تنهي من الآن فصاعدا تقديم دعمها للارهابيين وأن تقدم المساعدة الملمومة لدول خط المواجهة ولاسيما انفسها وموزامبيق ، حتى تتمكن هاتان الدولتان من دول خط المواجهة من تعزيز قدرتهما الدفاعية ، وضمان استقلالهما وسيادتهما الوطنية وسلامتهما الاقليمية ، وتأمين الاداء الجيد لموانئهما ولنظم السكك الحديدية الحيوية لاقتصاد الدول الخلفية .

ان مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الثاني والعشرين الذي عقد بأديس أبابا في تموز/يوليه ، ومؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في هراري هذا الشهر ، اعتمدا اعلانين خاصين بشأن الجنوب الافريقي . وفيهما أكد رؤساء الدول والحكومات التزامهم بالكفاح من أجل تحقيق الحرية والعدالة في جنوب افريقيا وناميبيا ، بل واصرارهم على هذا الكفاح ، وذلك من خلال القضاء الكامل على الفصل العنصري . واعربوا عن تأييد المنظمين لمطالبات الكومنولث الواردة في اتفاق الكومنولث بشأن الجنوب الافريقي .

لقد اعتمد رؤساء دول وحكومات المنظمين تدابير محددة للتنفيذ ، منها ، من بين تدابير أخرى : أولا ، ممارسة الضغط على نظام جنوب افريقيا حتى يغير من سياساته ، ثانيا ، دعم شعبي جنوب افريقيا وناميبيا في نضالهما ضد الفصل العنصري ، ودعم دول خط المواجهة وغيرها من دول الجنوب الافريقي الأخرى في مساعيها للاقلال من اعتمادها على نظام جنوب افريقيا العنصري .

اننا نشاهد الدول الاعضاء في الامم المتحدة تأييد هذين الاعلانين وتنفيذهما

بالكامل .

أما في منطقة المغرب ، فما فتح الشعب الصحراوي يناضل على مر الأعوام العشرة الماضية لاعادة تأكيد حقه في تقرير المصير والاستقلال . وهو حق مكرس في ميثاق منظماتنا ، ويتم التأكيد عليه دوما عاما بعد عام . فالجهود التي اضطلع بها الأمين العام بغية ايجاد حل تفاوضي للنزاع الصحراوي لا يمكن إلا أن تكون جهودا ايجابية . ولدينا رغبة قوية في أن تؤدي تلك الجهود الى مفاوضات مباشرة بين مملكة المغرب وجهة البوليساريو في تنفيذ القرارات ذات الصلة لمنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز والامم المتحدة .

ونعرب عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، في نضاله من أجل إعمال حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف بما فيها الحق في اقامة دولة حرة مستقلة ذات سيادة . كما نطالب بانسحاب اسرائيل الكامل غير المشروط من الاراضي العربية المحتلة ، والاحترام الصارم لسيادة جميع دول المنطقة وملامتها الاقليمية ، ولاسيما لبنان .

ان حرب الاقواء الدائرة رحاها الآن بين ايران والعراق ، وهما دولتان عضوان في منظماتنا ، أمر يبعث على القلق البالغ . ويتجلى في القرارات الصادرة عن حركة عدم الانحياز والامم المتحدة الاعراب القوي عن رغبة المجتمع الدولي في المساعدة فسي التوصل الى وضع حد لهذه الحرب . ونحن نناشد طرفي الصراع أن يلتزما بتلك القرارات . لايزال شعب تيمور الشرقية يناضل ببسالة ضد الاحتلال الاجنبي ومن أجل احترام حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . ونحن نشيد بالجهود التي يبذلها بها الأمين العام للأمم المتحدة في السعي من أجل ايجاد حل عادل يتفق والتطلعات الحقيقية لشعب تيمور الشرقية . وندعو كل الاطراف المعنية ، ولاسيما اندونيسيا ، الى تنفيذ القرارات الصادرة عن منظماتنا ونحوي بحرارة جبهة فريتلين ، التي تمكنت من ابقاء لهيب كفاح شعب الموبير مشتعلا . ونكرر تضامننا الذي لا يتزعزع مع فريتلين .

أما بالنسبة لشبه الجزيرة الكورية فإننا نؤيد جهود ومقترحات جمهورية كوريا الديمقراطية لاعادة التوحيد السلمي للأمة الكورية . ونرفض فكرة وجود كوريتين ويتعين

على المجتمع الدولي بذل كافة الجهود لتأمين انضمام كوريا الى منظمتنا في المستقبل القريب بوصفها عضوا من أعضائها .

ينبغي ان تنتهي الصراعات في امريكا الوسطى بحل يحترم استقلال شعوب المنطقة وسيادتها . ونحن ندين أعمال الارهاب المقترفة ضد السكان العزل ، ونطالب بوضع حد مباشر للتدخل في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا . وفي هذا المضمار ، يحدونا الأمل في ان يتم احترام الاحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية .

ان جمهورية موزامبيق الشعبية تولي أهمية خاصة لمسألة تحويل المحيط الهندي الى منطقة سلم خالية من الاملحة النووية ، وذلك في اطار قرار الجمعية العامة ٢٨٣٢ (د - ٢٦) ، إذ نعتبر هذا الأمر هاما للغاية . ويقلقنا وجود القواعد العسكرية الاجنبية في المنطقة نظرا لانها تشكل تهديدا لسلم وامن الاقليم . لذا ، فاننا نؤكد من جديد تأييدنا التام لعقد مؤتمر للأمم المتحدة يعنى بالمحيط الهندي . ونرفض كل محاولة ترمي الى ارجاء عقد هذا المؤتمر الى أجل غير مسمى .

لقد أعلنت هذه السنة ، السنة الدولية للسلم ، ولا يزال اهتمام البشرية موجها الى مسألة نزع السلاح . اذ ينبغي نزع السلاح العام الكامل ، ولاسيما نزع السلاح النووي ، من حاجة البشرية الى الحفاظ على الحياة على كوكبنا وضمان بقائه . وهي مهمة ذات أهمية قصوى ينبغي ان يظلم بها الجنس البشري برمته ونحن نعتبر ان من الملح ان تتخذ كل الدول - لاسيما الدول الحائزة لسلحة النووية - فرادى ومجتمعة ، التدابير الملموسة الايجابية المؤدية الى نزع السلاح الكامل .

ان الموقف الواقعي المسؤول من جانب جميع الدول هو وحده الذي يمكننا من ضمان الامن والهدوء لكل أمة في العالم ، وتحقيق مستقبل سعيد ، يرفرف عليه السلم وتعمه الرفاهية ، للأجيال المتعاقبة .

نود ان نشني على الجهود التي تظلم بها بعض الدول أو مجموعات الدول تأييدا لنزع السلاح النووي . ونشني على الوقف المؤقت من جانب واحد الذي أقدم عليه الاتحاد السوفياتي في مجال التجارب النووية ، وهو دليل على استعداد ذلك البلد للمضي قدما صوب تحقيق نزع السلاح النووي .

ان نزع السلاح بالنسبة لجمهورية موزامبيق الشعبية ، لا يعني فقط انقاذ البشرية من الفناء الكامل ، لكن أيضا تمكين الامم من السير على درب التنمية والرفاهية .

ان انفاق الموارد المالية والمادية والبشرية على الاغراض العسكرية لعلى النقيض من تطلعات الشعوب الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولايمكننا ان نقبل الحالة الراهنة التي ينفق فيها مليوننا دولار كل دقيقة ، على تصنيع الاسلحة في الوقت الذي يموت فيه حوالي ٣٠ طفلا من الجوع والمرض وسوء التغذية . فمما يتناقض مع التضامن الانساني ان تفوق النفقات العسكرية اجمالي المساعدة المقدمة للدول النامية ب ٢٥ مرة .

ان التخلف ، بوصفه نقيضا لحق الشعوب المشروع في التنمية ، يشكل تهديدا
للسلم والامن العالميين . وعلى ذلك ، فاننا نرى انه من الاهمية بمكان أن يلتزم
المجتمع الدولي برأب الهوة المتزايدة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو
والبلدان النامية .

ولقد رحب المجتمع الدولي بحرارة بقرار الجمعية العامة اعلان عام ١٩٨٦ سنة
دولية للسلم . وتتخذ تطبيعا لهذا القرار مبادرات حتى في سائر انحاء العالم من اجل
توعية بني الانسان بضرورة الاعتزاز بالسلم والدفاع عنه والمحافظة عليه .
وتشاطر جمهورية موزامبيق الشعبية حكومة وشعبا المجتمع الدولي في هذه
الممارسة العالمية للتروي والعمل من اجل إحلال السلم وذلك بإقامة احتفالات قومية في
سائر انحاء موزامبيق .

وفي إطار ذلك ، شكلت لجنة وطنية لتنسيق برنامج واسع للنهوض بأهداف السنة
الدولية للسلم . وعقدت في هذا السياق نفسه ندوة دولية عن السلم في مدينة مابوتو
في شهر تموز/يوليه .

وتنبثق استجابة جمهورية موزامبيق الشعبية للاعلان الصادر عن الدورة الأربعين
للجمعية العامة من ارادة شعبنا ودولتنا في العيش في سلام ، والاسهام في تخفيف حدة
التوترات والصراعات العالمية .

وفي موزامبيق ، كما هو الحال في الجنوب الافريقي بأسره ، يظل السلم على رأس
تطلعات الرجال والنساء والاطفال والشباب والشيوخ من كل الاعراق والمعتقدات
والمستويات الاجتماعية . وهو حلم يشعر كل انسان نحوه بحب عميق واعزاز شديد .

وأود في هذا الصدد أن أؤدي واجبا يبعث على السرور ، بأن استرعي انتباه
الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار الى رسالة - هي في الواقع نداء - من
مجموعة من الاطفال من بلدي يمثلون الملايين غيرهم ، يتوقون الى عالم ينعم بالسلم .
وليس الشاغل الرئيسي لهؤلاء الاطفال هو مجرد الحاضر الذي يعيشون فيه بل هو المستقبل
قبل كي شيء - مستقبل البشرية ، وقد وجه هؤلاء الاطفال الرسالة التالية التي بوصفها
رئيسا للجنة التنسيق لاحتفالات السنة الدولية للشباب :

"ان الارض هي الموطن الذي اعطي لنا لنعيش فيه ونحبه ونعاني فيه .
وتدميرها سيعني تدمير كل سكانها ، أي بعبارة أخرى ، سيكون بالنسبة لنا كما
لو كنا قد تركنا بلا موطن وقد اجبرنا على النوم في العراء .
وما هو أسوأ من ذلك ، ان دمارها سيعني نهايتنا جميعا ، نحن الذين
نقطن هذا الكوكب الرائع .
ولسوء الطالع ، نحن في بداية تلك النهاية . اننا على حافة هذه
الكارثة ، هذه المحرقة ، هذه الجريمة الرهيبة .
اننا الآن أشبه بقنبلة يدوية قبل لحظة انفجارها ...
اننا كبرميل بارود على وشك الانفجار .
نحن ، بنو البشر ، نعمل على الاقتراب من نهايتنا ... نحن بنو البشر
نحدد موعد يوم القيامة .
اننا نقتل ، ونفتال ، وننهب ، وندمر .
نحن نوجه تفكيرنا نحو انتاج الاسلحة بدلا من النهوض بالمحة والتعليم
والعلم والتكنولوجيا المفيدة .
ان الارض اليوم ليست سوى كومة من الروث ، ونحن دودها .
لم يعد فيها سوى الجوع والبؤس والحرب والدمار .
ان كوكبنا يعاني من مرض لا يستطيع ان يشخمه أحد غيرنا ، نحن بنو
البشر
وايجاد العلاج ليس عسيرا ولن نحتاج لتوفيره إلا الى التفاهم
المتبادل .
نحتاج لان نحب الاطفال والزهور والناس . ونحب أنفسنا .
نحب كياننا ووجودنا ونحترم العالم الذي يأويها .
بيد اننا وسط هذه العقول الكثيرة والمكرمة للهدم والتدمير وهدمها
نجد انما مازالوا يؤمنون بالمستقبل وبقدرة الانسان على البناء وعلى حماية
الخير .

ووسط القنابل المتفجرة ، مازال هناك من يراودهم حلم إحلال السلم وجعل هذا الكوكب الرائع مكانا هادئا تعيش فيه الانسانية .

ووسط تلك الاوضاع المتسمة بالحقارة والظلم ما زال هناك بصيص من الامل في امكانية انقاذ الزهور والحقول والاطفال ، وفي ان نعطيهم كل الحب الممكن ونضمن لهم مكانا آمنا ومريحا وباعشا على السرور ليعيشوا فيه . ونحن نشعر بالزهو لاننا نعرف اننا ننتمي الى هذه المجموعة . وبالرغم من اننا نعيش في بلد يعماني من نتائج تلك الحقارة والحرب والاغتيالات والجوع الناجم عن الدمار ، فاننا نأمل ان يأتي اليوم الذي نرى فيه شعب موزامبيق يمارس حياته اليومية في هدوء وطمأنينة .

نريد ان نرى الطفل في المدينة وفي الريف وفي القرية الجماعية يسير هادئا متجها الى المدرسة ، دون ان تظهر على وجهه أية دلالات عن الخوف من انه قد لا يعود الى داره ، أو قد يعود ولا يجد والديه .

لقد شاء قدرنا السيد ان نعيش في بلد نتلقى فيه العلم من رجال كافحوا ويكافحون وسيظلون دوما يكافحون من أجل احلال السلم واشعاعه الخير ، رجال أرسوا مبادئ المساواة والائفاء والعدالة والحب وتمسكوا بها .

واذا كانت ويلات الحرب لا تزال تطبع الاحداث اليومية في حياتنا فان ذلك راجع الى الطبيعة الوضيعة لبعض البشر الذي لا روح لهم ولا عقل ولا يتمتعون بأقل قدر من العواطف الانسانية ، وهمم الوحيد هو التدمير .

ومع ذلك فقد علمنا التاريخ ان النصر سيكون لانصار العدل . وسيفوز أولئك الذين يعرفون قدر السلم والعدل اننا سنفوز .

ان عام ١٩٨٦ سيكون ، بالنسبة لحزبنا ولدولتنا ولنا جميعا ، نحن الاطفال المحبين للسلم ، عاما له دلالة عظيمة في كفاحنا ، لانه كما يعرف الجميع يوافق السنة الدولية للسلم . وفي استجابة فورية لنداء الأمم المتحدة ، خص بلدنا اسبوعا تقام فيه الاحتفالات دفاعا عن السلم . وهذه

الاستجابة للنداء الموجه من الامم المتحدة تظهر مدى الاهتمام الذي يقدمه الحزب والدولة عندنا لمسألة السلم والحفاظ عليه . ونحن مجموعة من المصار الذين اتفقوا أيضا على الاسهام في السنة الدولية للسلم كبرهان على تأييدنا لاعلان الامم المتحدة ، وكاعتراف أيضا بجهود المنظمة في تعزيز السلم .

واسهامنا على تواضعه يتألف من كتابين بعنوان "الاستقلال والسلم" . وقد نبعت فكرتهما من الحقيقة المتمثلة في انه بدون الاستقلال لا يمكن ان يكون هناك سلم . ويتضمن الكتاب الاول توقيعات العديد من الافخاص المحبين للسلم والذين يكرسون جهودهم له .

أما الكتاب الثاني فله طابع شخصي في التعبير عن مشاعرنا تجاه العالم ومشاكله ، وتجاه الكفاح الدائم من أجل احلال السلم . وقد اعد الكتابان نتيجة لمسابقة عن مبادرات السلم التي طرحتها الامم المتحدة والتي اشتركنا فيها .

"وقد عهدنا الى رئيس لجنة التنسيق للاحتفال بالسنة الدولية للسلم ، السيد جواكيم البرتو شيسانو ، وهو أيضا مناضل عظيم من أجل حقوق الانسان ، بتوصيل هذين الكتابين الى مقر الامم المتحدة . ونأمل في أن تقوم السلطات المختصة في الامم المتحدة بالاعلان عن مبادرتنا حتى يعرف بقية العالم مدى حبنا للسلم وجهادنا من أجله . ونحن نعرب أيضا عن استعدادنا وتمميمنا على مواصلة السعي لتحقيق هذه المثل .

ولن نقف مبادرتنا عند هذا الحد . فنحن نريد ان تولد روح الحسب والسلم ، وسوف نعمل طبقا لذلك .

"اننا نريد أيضا أن نعيش في معادة ، وأن ننقل تلك المعادة الى الالاف المؤلفة من الاجيال المتعاقبة .

"وهذا هو أفضل سبيل لاعداد مستقبلنا والحفاظ على حاضرنا . وكل شيء يمكن أن يبدأ بمجرد مصافحة باليد مع الاخرين . نحن نريد السلم ونحبه .

"التوقيع - المحبون للعلم : جيزيلا سيلسيو ، سيناموييميا
ناماهولوا ، اومكار ناماهولوا ، سيرجيو ناماهولوا ، ارنيستودوس سانتوس ،
ميمباين شيسانو ، شنفواني مابوتي ، خونيه مابوتي ، ادواردو ماتسينهي ،
هنريد مانو ، مامورا ماشيل الابن" .

وسيكون من دواعي سروري أن أسلم الكتابين المذكورين للأمين العام في الوقت المناسب . ويقع الكتاب الأول في ١٨٥ صفحة ويحتوى على مقتطفات من المقالات والصور المتعلقة بالكفاح من أجل السلم أختيرت من مختلف المجلات والمحف باللفة البرتغالية من بلدان عديدة .

ويحوي هذا المصنف نموًا مختارة من أعمال العديد من الكتاب والبيانات الاحصائية والتصريحات والمقابلات التي أجريت مع العلماء والمؤلفين والشخصيات المحبة للسلم . وهو نتيجة للبحوث والافكار والدراسات التي أجراها الاطفال عن السلم . والكتاب الثاني هو أيضا بنفس الحجم ويضم كما ذكرت من قبل توقيعات من مختلف الشخصيات بما في ذلك رؤساء دول وحكومات العديد من البلدان والطلبة والمعلمون الذين اتفقوا على توقيع النداء وكذلك تقديم تعقيب مكتوب بشأن قضية السلم . وباسم اطفال جمهورية موزامبيق الشعبية أرجو من الأمين العام ، عن طريقكم ياسيدي ، أن يحيل الى المجتمع الدولي برمته المشاعر التي عبروا عنها .

ومنذ اثنين وعشرين عاما ، في ٢٥ أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٤ ، استهل الشعب الموزامبيقي بقيادة منظمة فريليمو ملحتمه العظيمة من أجل تحرير الارض والشعب من نير الاحتلال الاجنبي .

واذ نحتفل بهذا اليوم فاننا نسجل بداية ممارسة شعبنا للديمقراطية واشتراكه في تقرير مصير بلده . وفي هذه اللحظة تجري الانتخابات العامة الثانية على نطاق الامة بحيث تجسد الطبيعة الديمقراطية والشعبية لدولتنا وتدعمها .

وقد كانت بداية كفاحنا المسلح لتحقيق التحرر الوطني هي أيضا بداية لاسهام الشعب الموزامبيقي في الكفاح من أجل السلم في منطقتنا ، وفي افريقيا وفي العالم أجمع . وهكذا ضمننا أيدينا الى مجتمع الامم في جهوده الرامية الى بناء عالم أفضل . واليوم ، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، تود جمهورية موزامبيق الشعبية وهي بلد افريقي اشتراكي غير منحاز ، أن تؤكد من جديد من هذا المنبر الرفيع تمسكها بميثاق الامم المتحدة وعزمها على الكفاح من أجل تحقيق المبادئ والاهداف الواردة فيه .

ولهذا فاننا نهتف : من أجل حرية الشعوب واستقلالها ، من أجل الديمقراطية
والمساواة بين البشر والامم ، من أجل العدالة ، من أجل التعاون والتنمية ، من أجل
العلم والامن الدوليين ، الكفاح مستمر .

السيد فيلالى (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بادئ ذي بدء ،
أود باسم وفد المملكة المغربية أن أعرب عن خالص تهانينا للرئيس على انتخابه
لرياسة الجمعية العامة . واننا لعلى يقين من أن صفاته البارزة كرجل دولة بالاضافة
الى خبرته الواسعة في الشؤون الدولية هي أفضل ضمان لنجاح هذه الدورة الهامة .
ونعرب عن ارتياحنا بصفة خاصة لرؤيته يتراش أعمالنا نظرا للعلاقات الاخوية والاواصر
العديدة التي تربط بلده ببنغلاديش بالمملكة المغربية .

واسمحوا لي أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأعبر لسلفه السفير خيم دي بينيس عن
عميق ارتياحنا للأسلوب الراضع الذي اطلق به بالولاية التي أوكلناها اليه عند
افتتاح الدورة المنصرمة . ولقد أكد من جديد براعته النادرة ، وايمانه الكبير
بمنظمتنا* .

ونود أن نوكد من جديد لاميننا العام السيد خافيير بيريز دي كوييار عميق
تقديرنا للجهود الدؤوبة التي بذلها باستمرار في السنوات الخمس الاخيرة بهدف تمكين
منظمتنا من الاضطلاع بمسؤوليتها الكاملة في صون السلم والامن الدوليين وبزوغ عالم
أفضل يحكمه الاستقرار والتعاون بين كل الدول . وقد معى السيد بيريز دي كوييار
بشجاعة وايشار منذ انتخابه امينا عاما لتعزيز دور الامم المتحدة سواء عن طريق
مبادراته العديدة أو اقتراح تدابير من شأنها أن توفر للأمم المتحدة وسيلة للتحرك
بشكل أكثر فعالية تجاه الاخطار والمراعات المسلحة القائمة والمحتملة .

ونأمل أن يتقبل الامين العام في نهاية فترة ولايته الاولى التعبير عن شقتنا
وعرفاننا للخدمات التي قدمها لمجتمع الامم . ونؤكد له أننا سنواصل تعاوننا معه .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موشوتام (قبرص) .

لقد أتاح لنا الاحتفال بالذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة في العام الماضي فرصة لتقييم منجزات منظماتنا وتحليل أوجه القصور والعيوب التي تحول بينها وبين بلوغ الأهداف والمقاصد التي وضعناها لأنفسنا . ومما يدعو إلى الارتياح أن نلاحظ أننا أكدنا باجماع الآراء ان مبادئ الميثاق لا تزال فعّالة وأكدنا بوضوح رغبتنا في تعزيز وتقوية مؤسستنا ما يمكنها في المستقبل من الاستجابة لمتطلبات عصرنا بطريقة أفضل .

وتحقيقا لهذا الغرض أولت الجمعية العامة اهتماما كبيرا لمسألة تحسين فعالية الأداء الإداري والمالي لمنظمتنا . ومن ثم فقد أعربنا بشكل جماعي عن قناعتنا بأن الأمم المتحدة ستكون أكثر قدرة على الاسهام في حل المشكلات العديدة التي تمسق أوصال عالمنا اذا ما تم ترشيد هيكلها وأصاليب عملها وتحسنت حالتها المالية بشكل نهائي . وقد قدم فريق الخبراء الحكومي الدولي رفيع المستوى الذي شكل لهذا الغرض توصيات مفصلة تستحق دراسة مستفيضة بروح تتسم بالرغبة في زيادة الثقة في الأمم المتحدة .

والوفد المغربي من جانبه يتوق الى تقديم اسهامه الكامل لاعتماد قرارات رشيده وموضوعية من شأنها تعزيز كفاءة المنظمة وقدرتها على مواجهة المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواقعة في نطاق مسؤوليتها .

لقد أعلننا بالاجماع سنة ١٩٨٦ سنة دولية للسلم . وبهذا أعربنا عن عزمنا على تنشيط التفكير والعمل لصالح السلم الذي لا يزال الهدف الاساسي لمنظمتنا . وقد استرشدنا في اعلان سنة دولية للسلم بالاعتناع بأن تعزيز السلم والامن الدوليين يتطلب تعهد جميع الدول بالعمل الحاسم من أجل عدم اللجوء الى استخدام القوة ، والحل السلمي للنزاعات ، وعدم التدخل ، ونزع السلاح ، وانهاء الاستعمار مع احترام مبدأ تقرير المصير والقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري . ويتطلب تعزيز السلم أيضا بذل جهود جماعية ومستمرة لصالح التنمية .

وبطبيعة الحال جرت مسيرات في جميع أنحاء العالم ساعدت في زيادة توعية الرأي العام بالحاجة الملحة الى التفكير والعمل بشكل منظم وخلاق لتحقيق اهداف الأمم المتحدة . ومع ذلك يجب ان نلاحظ أن الحالة على المسرح الدولي لا تزال ، كما كانت في الماضي ، مثيرة للقلق ، وذلك بسبب استمرار وجود عدد كبير من بؤر التوتر وتفاقم بعض الصراعات واتساع الفجوة بين الأمم الغنية والفقيرة واستمرار السباق المحموم للتسلح .

وفي الجنوب الافريقي لا يزال المجتمع الدولي يواجه احدى الحالات الاكثرتفجرا . فنظام بريتوريا الذي ينتهج سياسة رجعية عفا عليها الزمن ، يعمل على ادامة وتشديد قهره لشعب جنوب افريقيا . وعلى الرغم من جميع المبادرات التي اتخذت لتحقيق مجتمع ديمقراطي متعدد الاجناس تواصل حكومة جنوب افريقيا تعزيز نظام الفصل العنصري المشين . وان اعلانها لحالة الطوارئ وما ترتبته من جرائم ومن انتهاك لاسبق حقوق الانسان لهي دليل جديد على عناد نظام بريتوريا ورفضه الاستجابة للضغط العام الذي تثيره في جميع أنحاء العالم سياسته القائمة على التمييز العنصري .

وقد اختار نظام جنوب افريقيا ، أن يدير ظهره للمسار الحتمي للتاريخ وللمعايير المقننة للحضارة ، واتبع سياسة المفامرة نتيجة للياس وانخرط في أعمال العدوان المتكررة على جيرانه في خط المواجهة ، ويبذر بذلك بذور المواجهة العامة في الجنوب الافريقي .

ومملكة المغرب التي تؤيد شعب جنوب افريقيا وغيره من الشعوب في هذا الجزء من القارة ، مستتمر كما كان الحال في الماضي ، في تقديم المساعدة غير المشروطة الى هذه الشعوب في نضالها ضد نظام الفصل العنصري .

وكان من نتيجة الوعي العالمي بخطورة الحالة السائدة في الجنوب الافريقي والمخاطر التي تنطوي عليها ان احتشد المجتمع الدولي كله تاييدا لفكرة فرض جزاءات على جنوب افريقيا . ونحن نعرب عن الامل في ان تتمكن الجمعية خلال هذه الدورة من ان تقرر فرض الجزاءات اللازمة لاجبار حكومة جنوب افريقيا على احترام حكم الاغلبية ، والحقوق الاساسية للانسان .

لقد انقضت ثمانية اعوام منذ اتخذ مجلس الامن قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي وضع خطة للتسوية السلمية والديمقراطية لمشكلة ناميبيا . ومرة اخرى عمد نظام بريتوريا الى اقامة المراقيل حتى يمنع تنفيذ خطة الامم المتحدة التي من شأنها ان تؤدي الى استقلال ناميبيا . وتكرر مملكة المغرب تاييدها غير المشروط للاخوة الناميبيين وتطلب من المجتمع الدولي ان يضاعف جهوده للامراع بتحرير ناميبيا من الاحتلال غير الشرعي لجنوب افريقيا .

وما برحت منطقة الشرق الاوسط منذ ٤٠ عاما مسرحا لمراعات دموية تعرض السلم والامن الدوليين لمخاطر شديدة . ومع ذلك ، فان تلك المنطقة ، التي تعتبر مهد الاديان السماوية ، والجزء من العالم الذي ترعرعت فيه الحضارة منذ زمن بعيد ، كانت دائما ارض تعايش سلمي بين جميع ابناء ابراهيم . وتعايش اليهود والعرب هناك على اسس سليمة واسهما بابداعهما المشترك في اشراء التراث المشترك للانسانية وفي ازدهاره . وقد ساد هذا النموذج من العلاقات بين اليهود والعرب عدة قرون في جميع انحاء العالم العربي الاسلامي . وفي المغرب على وجه الخصوص ، تعزز هذا التعايش على مر القرون ولا يزال قائما الى يومنا هذا متمثلا في التسامح وفي احترام الاختلافات بين اليهود والمسلمين في المغرب ، والارتباط بالالتزام المشترك بالهوية المغربية وبالقيم المقامة للامة .

لذلك لا يسعنا إلا أن نأسف لأن المأساة التي حلت بالشرق الأوسط طوال ٤٠ عاماً والتفجيرات التي جرت في المنطقة منذ ذلك الحين أدت إلى تفاقم العداء إلى حد جعل البعض يعتقد أن التعايش بين اليهود والعرب بات أمراً غير وارد . ومع ذلك فإن التفكير الجاد يجعل من الممكن أن نتغلب على العقبات القائمة ، ويؤدي إلى العودة إلى الوثام الحقيقي الذي سمح في الماضي لآباء إبراهيم أن يسهموا معاً في بناء واحدة من أعظم الحضارات في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

ولتحقيق ذلك يجب على إسرائيل أن تعود إلى رُحدها وأن تعرف أن مصالحها الخاصة تدفع بها إلى وضع حد لموقفها المتمتعت الذي يعرقل الطريق إلى السلم ، ولا سبيل إلى إنكار أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا إذا اعترفت إسرائيل بجميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وبمفئة خاصة حقه في العودة إلى بلده وحقه في إنشاء دولة خاصة به . كما أنه لا سبيل إلى إنكار أن تحقيق السلم يتطلب انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة . ومن شأن حل المشكلة المأساوية للشرق الأوسط أن يتيح لشعوب المنطقة من استعادة روح التفهم وأسس تعايشها العريق وهي مصدر التقدم والرفاهية المتجددة في ذلك الجزء من العالم . وهذه الرؤيا للمستقبل تتمثل في خطة السلم العربية التي اعتمدت بالاجماع في فاس في سنة ١٩٨٢ والتي تضع أسس المبادئ لتحقيق تسوية دائمة وعادلة للصراع العربي الإسرائيلي .

ولهذا فإننا نشعر بالأسف لأن هذه الخطوة الواقعية والبنّاءة التي قوبلت بتأييد واسع النطاق ، تحبط حتى الآن من جانب إسرائيل .

ونحن نعتقد أنه من واجب المجتمع الدولي أن يستمر في بذل جهوده لبدء عهد من السلم في هذا الجزء من العالم . وتحقيقاً لذلك ، قدمت صيغ عديدة للبحث عن حل شامل للمشكلة الإسرائيلية العربية ، وأشار بعضها إلى عقد مؤتمر دولي أو إنشاء لجنة تحضيرية ، بالإضافة إلى فكرة محفل دولي . ونحن من جانبنا فنعتقد أنه ينبغي أن نستشهد بالواقعية وبالروح العملية في سعينا إلى تحقيق السلم والامتقرار في تلك المنطقة المضطربة . وأي حل يحظى بتأييد الأطراف المعنية والدول الرئيسية المعنية سينال تأييدنا الكامل .

وفي اعتقادنا ان عقد مؤتمر دولي يجمع البلدان المعنية ومنظمة التحرير الفلسطينية التي يمكنها وحدها ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، ان تقدم الالتزامات الضرورية ، والدول التي لها مصالح حيوية ومسؤوليات عالمية في المنطقة ، يمكن ان يكون محفلا سليما لوضع خطة شاملة للسلم في الشرق الاوسط ، ولتنفيذ هذه الخطة .

ويرتبط المغرب ولبنان بروابط وثيقة عديدة . وتتشاطر مع هذا البلد العربي الشقيق جذورا مشتركة في التاريخ وتتشاطر معه نفس الالتزام بالقيم الديمقراطية واحترام الحريات الأساسية . لذلك لا بد أن نكرر مرة أخرى الاعراب عن بالغ قلقنا ازاء الحالة المأساوية والاضطرابات الشديدة التي ما برحت تعصف بلبنان منذ عقد من الزمن . إن المأساة التي يعيشها هذا البلد الشقيق تتفاقم من جراء التدخلات الخارجية ومن جراء وجود القوات الأجنبية .

ونحن على اقتناع بأن الشعب اللبناني قادر على ايجاد حل لمشاكله في إطار وطني وانه قادر على استعادة وحدته شريطة أن يختهي كل احتلال لارضيه من جانب القوات الأجنبية المسلحة .

وإن استمرار الحرب بين الشقيقين المضويين في منطقتنا ، العراق وايران ، مبعث قلق كبير بالنسبة لنا . وقد تسبب هذا النزاع الذي طال أمده في خسارة فادحة في الأرواح ويهدد في أي لحظة بنشر دماره في منطقة الخليج بأسرها . ومع ذلك فقد بذلت محاولات للتوسط من أجل انهاء هذه الحرب ، فقد سمت الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز الى اقناع الطرفين المتحاربين بضرورة وقف الأعمال الحربية فورا وايجاد تسوية سلمية للنزاع . ولا بد من التسليم بأن العراق أعرب عن حسن نيته وقبل مرارا وتكرارا البدء في عملية التسوية التفاوضية . ونأمل أن تستجيب جمهورية ايران الإسلامية أخيرا للنداءات العديدة التي وجهت اليها ، إذ أن الحكمة وموت العقل والمصلحة الذاتية لجميع الشعوب في المنطقة تتطلب ذلك .

إن حرمان بعض البلدان من حقها في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحرية وهو حرمان يتجلى في التدخل الخارجي والاحتلال الأجنبي ، يشكل مصدرا آخر للتوتر في العلاقات الدولية .

والمملكة المغربية التي تدافع دائما عن الاحترام الكامل لاستقلال السدول وملامتها الإقليمية والمساواة بينها في السيادة توجه نداء عاجلا من أجل سحب القنصوات الأجنبية من أفغانستان حتى يستعيد ذلك البلد دوره الأصليين كبلد غير منحاز وحر وذي

سيادة . أما الجهود التي يبذلها الأمين العام لمنظمتنا نحو التسوية السلمية لتلك المشكلة فهي جهود جديرة بتشجيعنا وتأييدنا .

وبلدي يشجب بقوة الاستمرار في احتلال إقليم كمبوتشيا الديمقراطية . ولانزال على اقتناع بضرورة انسحاب القوات الفيتنامية حتى يتسنى إيجاد تسوية سلمية لتلك المشكلة واحلال السلم الدائم في جنوب شرقي آسيا .

وقد أدت أعمال التدخل الاجنبي الى زعزعة الاستقرار في امريكا الوسطى بشكل خطير . والمغرب يحيي جهود البلدان المعنية التي تقوم بمساع اقليمية مشتركة وتعمل على استبعاد أي تدخل في شؤونها الداخلية . ويتعين على المجتمع الدولي أن يدعم ويشجع مبادرات مجموعة كونتادورا بغية إنشاء آلية للحل السلمي تقوم على احترام السيادة الوطنية والسلامة الاقليمية لجميع دول المنطقة .

وفيما يتعلق بما يسمى مسألة الصحراء الغربية ، اتاحت لوفدي العديد من الفرص على مر السنوات العشر الماضية لكي يعرض على هذه الجمعية الجوانب العديدة لتلك المشكلة . بيد أنني أود أن أذكر التطورات الاخيرة التي طرأت على تلك المسألة ، وبصورة أكثر تحديدا ، المبادرة السلمية التي اضطلع بها الأمين العام للأمم المتحدة . فقد تلقت المملكة المغربية شأن جميع الاطراف الاخرى المعنية رسالة مؤرخة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٦ من السيد بيريز دي كويار يقترح فيها :

"أن تبدأ المفاوضات في نيويورك في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، تحت اشرافه وبوجود الممثل الشخصي لسعادة السيد عبده ضيوف رئيس السنغال والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، بغية تحقيق وقف لاطلاق النار واجسراء استفتاء في الصحراء الغربية ، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ، على أن يكون مفهوما أن هذه المفاوضات ستتم على نحو منفصل بين أطراف النزاع" .

وقد أعربت جميع الاطراف المعنية خطيا عن قبولها لهذا الإطار والاهداف المقترحة . وتبعاً لذلك ، بدأت الأمم المتحدة في معالجة تلك المشكلة . وعلى هذا الاساس أجريت مسلستان من المفاوضات في نيويورك في نيسان/ابريل وأيار/مايو ١٩٨٦ في مكتب

الامين العام للأمم المتحدة . وفي أعقاب تلك المفاوضات بعث السيد بيريز دي كويبياسر
بمذكرة الى الأطراف المعنية تحتوي أسئلة محددة تتعلق بالجوانب الشاملة للاستفتاء .
وأود أن أعلم هذه الجمعية أن المملكة المغربية قد قبلت بصورة رسمية تنظيم استفتاء
لتقرير المصير يتم تحت رقابة الأمم المتحدة وضماداتها .

لذلك فقد اشتركت المملكة المغربية وستواصل اشتراكها باخلاص وبروح بناة في
عملية المساعي الحميدة التي بدأها الامين العام . وقد أكد جلاله الملك الحسن الثاني
ذلك رسميا للامين العام خلال الزيارة التي قام بها الى المغرب في ١٥ و ١٦ تموز/
يوليه من هذا العام . ويعتقد المغرب أن العملية جديرة بتأييد جميع البلدان المحبة
للسلم لانها تتمشى مع المبادئ الأساسية لمنظمتنا ، ألا وهي تسوية المنازعات بالوسائل
السلمية وحق الشعوب في تقرير المصير . وهكذا يتعين علينا أن نشجع الامين العام
للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية على الاستمرار في جهودهما من
أجل التوصل الى حل عادل ونهائي لتلك المشكلة . ونأمل أن يؤدي ذلك الحل الى الوئام
والحوار اللذين اتسمت بهما دائما العلاقات في الصحراء الغربية ، وبدون ذلك ستظل
منظمتنا فريسة الاضطرابات والمخططات الاجنبية .

وحيث أن المغرب من بلدان البحر الابيض المتوسط ومتاخم لممر مضيق جبل طارق
الذي يحتل مكانة هامة في الملاحة البحرية ، فانه يعلق أهمية خاصة على منانة السلم
والاستقرار في منطقة البحر الابيض المتوسط . ولن يدخر بلدي جهدا من أجل تحويل منطقة
البحر الابيض المتوسط الى منطقة سلم وأمن وتعاون بمنأى عن أي شكل من أشكال التوتر
والمواجهة . وفي رأينا أن التعاون والجهود المشتركة بين البلدان الواقعة شمال
البحر الابيض المتوسط والبلدان الواقعة جنوبه تمثل أسلوبا ممتازا لتحقيق ذلك .

خلال السنوات الأخيرة ما برح الارهاب يعصف بالعالم أجمع . وتلك الافة الاجرامية
تعرض للخطر ارواحا بشرية بريئة وتهلكها . وتعرض للخطر بدرجة كبيرة الحريات
الاساسية للانسان واستقرار الدول . والمغرب الذي مانفك يعارض جميع الممارسات
المنافية لقيم الحضارة البشرية يدين الارهاب مهما كان مصدره .

ويرحب وفدي بالوعي المتزايد للمجتمع العالمي بضرورة مكافحة هذه الآفة . فلنتذكر في هذا الصدد أن القادة العرب المجتمعين في القمة الاستثنائية في السدار البيضاء في آب/أغسطس ١٩٨٥ قد أدانوا وبقوة الارهاب بكافة أشكاله وممارده . ونحن سعداء لأن المجتمع الدولي قد أعرب في العام الماضي عن اقتناعه بضرورة توعية الرأي العام العالمي بمخاطر هذه الآفة الخطيرة وتوسيع نطاق التعاون الدولي بغية وضع حد لأعمال الارهاب وأسبابه العميقة .

وقد أولت الأمم المتحدة دائما اهتماما كبيرا منذ انشائها لمسألة نزع السلاح . وادراكا منا للعلاقة الوثيقة بين أمن الدول والتنمية ونزع السلاح ، فقد عملنا دائما من أجل اتخاذ تدابير ملموسة من شأنها أن تضع حدا لسباق التسلح المحموم .

ومن المؤسف أن نلاحظ أن عملية تكديس الأسلحة تتزايد رغم أنها بلغت بالفعل مستويات تهدد بقاء البشرية ذاته ، ولا يؤدي هذا إلا الى زيادة قلقنا المشروع . فهذا التسابق المحموم على الأسلحة يبديد نفقات هائلة تبلغ سنويا مئات البلايين من الدولارات ، في الوقت الذي يعيش فيه ثلثا سكان العالم تحت وطأة الفقر والبؤس والتخلف . وفي هذا الصدد ، نأسف لأن المؤتمر الدولي المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، الذي كان من المقرر عقده في شهر تموز/يوليه الماضي لم ينعقد . ونلاحظ أننا بعيدون لسوء الحظ عن الهدف الذي حددناه لأنفسنا ، ألا وهو نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة .

وإن مؤتمر نزع السلاح في جنيف ، وهو الهيئة الوحيدة للمفاوضات المتمسدة الأطراف ، يقف الآن أمام طريق مسدود إذ يجد نفسه عاجزا عن وضع مك دولي يتناول المسائل ذات الأولوية لنزع السلاح ، ولاسيما في مجال الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية .

وفي إطار المفاوضات الثنائية ، نشهد حاليا تبادلا للمقترحات والمقترحات المضادة من الجانبين ، وخاصة في مجال نزع السلاح النووي .

وإن الاتصالات والاجتماعات التي تمت أخيراً بين ممثلي الدولتين العظميين الرئسيتين ، ولاسيما تلك التي عقدت في جنيف وموسكو ، تشير أملنا في أن يسفر مؤتمر القمة الامريكي السوفياتي القريب عن نتائج ملمومة في مجال نزع السلاح .

وعندما ننظر في الحالة الاقتصادية الدولية نلاحظ أن العالم يجتاز فترة تتسم بالاضطراب الشامل . فهناك عوامل تتراكم لاحداث أزمة طويلة الأمد ، دون التوصل الى أي اتفاق سواء بالنسبة لخطورة أعراضها أو بالنسبة للأساليب المناسبة لعلاجها .

وبالتالي أصبح قيام نظام اقتصادي دولي جديد موضوعاً للتندر ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية محلاً للطعن ، وتعرض الاستراتيجية الانمائية الدولية للتجاهل ، وقد ضعف التعاون المتعدد الاطراف . بل إن هناك من ينكر التخلف بمفهومه ظاهرة فريدة من مظاهر عالمنا الحديث . وبينما نعيش في عالم يزداد ترابطه وتكافله ، فإن البلدان المتقدمة النمو الرئيسية لا تزال تفضل التدابير الجزئية على الحلول العالمية والدائمة .

وتمضي المنافسة التجارية والتكنولوجية بين هذه الدول جنباً الى جنب مع الاختلاف في سياساتها النقدية وبرامج ميزانيتها ، مما يؤدي الى اعتماد سياسات اقتصادية تتناقض مع احتياجات التنمية .

ومن المسلم به على نطاق واسع أن الأزمة الاقتصادية أزمة عالمية . فهي ليست ظاهرة دورية كما أنها لم تحدث عن طريق الصدفة بل هي نتيجة لتباين هيكل ذي جذور عميقة . فهي ترجع الى العلاقة الوثيقة بين الافاق النقدية والمالية والتجارية والانمائية . وهي تتميز على وجه الخصوص بشغل عبء الديون الذي يتزايد ويكاد أن يكون بغير حل . كما تتميز بالانخفاض الكبير في أسعار السلع الأساسية ، والتدهور الخطير في معدلات التبادل التجاري ، وانتشار السياسات الحمائية ، والنقل العكسي للموارد .

وأزمة المديونية الخارجية على وجه الخصوص ، لن تحل بشكل مرض بالنسبة للدائنين من الدول المتقدمة في النمو أو المدينين من الدول النامية أو بالنسبة للمؤسسات الدولية المصرفية والمالية ، دون أن يتم أولاً ، نقل واسع للموارد بكل

أشكالها نحو البلدان النامية ، وثانيا ، دون حملة مشتركة ضد الحماية والممارسات التجارية التقييدية ، وثالثا ، دون إحداث استقرار مناسب في أسواق السلع الأساسية ، ورابعا ، دون انشاء أشكال جديدة من اعادة جدولة الديون ، ووضع شروط جديدة لها تقوم على أساس النمو واستراتيجيات التنمية للبلدان المدينة .

وأخيرا ، ينبغي أن نضيف أنه لن يكون في الوسع التخفيف من أزمة المديونية دون احداث انخفاض ملموس في أسعار الفائدة الحقيقية التي بلغت خلال هذا العقد أرقاما قياسية ، ودون إحداث استقرار في أسعار الصرف التي تؤدي تقلباتها الشديدة الى زيادة عدم اليقين في المناخ الاقتصادي العالمي .

وما لم ينظر في هذه المشكلات بشكل شامل ومتكامل ، سوف تفشل أعمال البعض دائما بردود أفعال الآخرين ، دون أن تكون هناك فرمة لتجدد النمو والاستثمار والتنمية .

ولهذا السبب ، تعتقد المملكة المغربية - أنه مما ييسر تنسيق السياسات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة وانسجام هذه السياسات مع متطلبات التنمية ، أن ينشأ جهاز للرصد متعدد الاطراف يعمل بشكل منتظم ومنصف على ايجاد حلول شاملة ومشتركة للمشكلة المستعصية للأزمة العامة للنمو والتنمية .

ورغم أزمة التعددية ، ليس هناك ما يدعونا الى القول بأن أعمال ومسداوات الامم المتحدة ليست قادرة على اتخاذ قرارات بشأن السبل والوسائل لانعقاد مؤتمر يعنى باصلاح النظام النقدي والمالي الدولي على نحو يضمن مصالح الجميع ومصالح العالم النامي بمفحة خاصة .

ولا يمكن أن يتحقق رفاه منطقة على حساب منطقة أخرى دون أن تتعرض أسس مستقبلنا المشترك للخطر .

وفيما يتعلق بالدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، لا يزال الوقت مبكرا لتقييم كل أثارها ، ولكننا نرى أن الدعم السياسي المتواضع والوعود ذات الطابع العام التي قدمها المجتمع الدولي ،

لم ترقّ الى مستوى مسؤوليتنا المشتركة ، ولا الى مأساة قارة تعاني بشكل خطير . ولم يكن للتعهد الضخم الذي قطعتة القارة الافريقية على نفسها بعبارات محددة وملموسة ، اثره على تلبية احتياجات نصف القارة التي تخنقها الديون وتواجه عقبات خطيرة متزايدة في كل خطوة من عملية تنميتها . وتتنبأ منظمة الاغذية والزراعة بأنه بحلول عام ٢٠٠٠ ، فان هذه المنطقة :

"قد تحدث فيها مجاعات متكررة وواسعة النطاق ، وأن الواردات من الاغذية قد تؤدي الى إفلاس الدول الافريقية حتى أكثرها رخاء ، وسوف تجد عدة بلدان نفسها على حافة الهلاك" .

وفي الوقت الذي لا يتردد فيه البعض في وصف افريقيا بأنها "القارة المغقودة" ، فاننا على العكس نود أن نحيي الجهود الشجاعة التي تبذلها قارتنا في نضالها من أجل الانتعاش والتنمية والكرامة . والمغرب ، على أية حال ، يحدوها الأمل بأن التعهدات الدولية سوف ترقى الى مستوى تحقيق احتياجات افريقيا ، فيما يتعلق بتعبئة الموارد المالية ، وتنمية القدرات التقنية ، والتخفيف من عبء الديون الخارجية وخدمة هذه الديون داخل محفل دولي مناسب .

ومنظمتنا العالمية هي المحفل الوحيد في العالم الذي يمكن فيه للشعوب أن تبرم عهدا للتضامن يسمح بالتغلب على المخاطر والمآسي التي تواجه البشرية . فان خلافاتنا وتنوع مشاكلنا وأفكارنا لا يجوز على الإطلاق أن تشكل عقبة في سبيل تعايشنا وفي سبيل قيام تعاون حقيقي فيما بين الأمم . وعلينا أن نستلهم مبادئ الميثاق ومثله وأن نستند اليها في انشاء عالم أفضل ، أكثر تضامنا وأكثر انسانية ، عالم يسوده السلم والأمن والتقدم للبشرية جمعاء .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والان اعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في ممارسة حق الرد ، واذكر الجمعية بانه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، تحدد مدة الكلمة الاولى التي تلحق بممارسة لحق الرد بعشر دقائق ، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق ، وان تقوم الوفود بذلك من مقاعدنا .

السيد رجائي خرماني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ان امارس حقي في الرد من اجل ان اتكلم بقرع من التفصيل عن بضع نقاط تتعلق بالمحاولة العقيمة التي قام بها مبعوث الرئيس صدام التكريتي هذا الصباح التي بذل فيها قصارى جهده لكي يوجه اهانة الى ذكاء المجتمع الدولي . وقد صب مبعوث الرئيس صدام التكريتي صيلا من الاكاذيب التي عادة مايلجأ اليها المعتسدون المهزومون .

فاولا ، يبدو ان مبعوث الرئيس صدام ، السيد يوحنا طارق عزيز ، قد نسي انه في ١٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، في جلسة استثنائية للمجلس الوطني العراقي ، الفى صدام حسين من جانب واحد اتفاق الجزائر المؤرخ في ٦ آذار/مارس ١٩٧٥ بين ايران والعراق والذي كان صدام حسين قد وقعه بنفسه . وفي ذلك اليوم قال صدام التكريتي :

"اعلن امامكم اننا نعتبر ان اتفاق الجزائر الصادر بتاريخ ٦ آذار/

مارس ١٩٧٥ لاغ واعلن انه باطل" .

واعلن الرئيس العراقي المزعوم وهو يمزق الاتفاق على شافة التلفزيون امام الامم العراقية باسمها :

"ان هذا الاتفاق يتعلق بوقت كنا فيه ضعفاء ، والان وقد اصبحنا

اقوياء فاننا لا نحتاج اليه بعد الان" .

وشانيا ، قام الرئيس صدام التكريتي عندئذ ، بغية ان يقدم افضل خدماته للقوى الامبريالية ، بفتح حربه العدوانية على بلدي في ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ بهدف تحطيم ثورتنا الاسلامية المزيهة . وقد اثار على ثورتنا لانها كانت ومازالت ومستظل ثورة مناهضة للامبريالية ومناهضة للصهيونية ومناهضة للفصل العنصري .

وشالسا ، نسي الرئيس صدام التكريتي - والواقع ان مبعوثه نسي هذا الصباح
ايضا - انهما يخفيان وجهيهما العدوانيين التوسعيين وراء قناع حب السلام الخادع .
وذلك الاملوب عادة مايلجأ اليه كل معتد مهزوم . وقد نسي أيضا انه لمدة عامين
مريرين على الاقل احتلت قوات العدوان العراقي اجزاء هامة من خوزستان وبختاران ،
واجزاء هامة من لورستان وازربيجان - وهي أربع محافظات هامة في بلدي . وقد نفذ
الاحتلال في محاولة توسعية انتهائية غير امينة ، في وقت ساد فيه الاضطراب بعد
الثورة ، لم تكن لدينا فيه قوات جيش أو شرطة ، وكان بمقدورنا بالكاد حفظ الامن
الداخلي في مواجهة القوات المناهضة للثورة التي تؤيدما الولايات المتحدة وبقياس
النظام الملكي . لقد قاموا بغزونا اثناء ذلك الاضطراب الثوري .

ورابعا ، نسي الرئيس صدام التكريتي انه اعتدى على ثورة قامت في اعقاب
انتصارها مباشرة باغلاق السفارة الصهيونية ، التي كانت قد اقيمت في طهران اثناء
عهد الشاه ، واستبدلتها بسفارة فلسطينية ورفع علم فلسطين خفاقا على نفس المبني
الذي كان يشغله النظام الصهيوني سابقا . وبالتالي فإن النظام العراقي كان يخدم عن
عمد الصهاينة في المنطقة .

ونسي السيد يوحنا طارق عزيز ، مبعوث الرئيس صدام التكريتي أيضا ، انهم
عندما قاموا بغزو بلدي نشرت وزارة الإعلام العراقي كتابا بعنوان "الاهواز" افصحوا
فيه عن نيتهم الشريرة في صورة خريطة جديدة للمنطقة تضم مناطق هامة من بلدي مع
تغيير أسماء المدن والقرى وفقا لاهواء ومصالح الرئيس صدام حسين .

وأود هنا ان اتلو اقتباسين : عندما احتل العراقيون اجزاء هامة من بلدي في
١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ، قالوا ان بلد صدام حسين قد وصل الى حدوده الحقيقية
مع ايران - وهي نفس الحدود التي رسمها في كتاب "الاهواز" ، ذلك الكتاب الذي نشره
بخرطة جديدة وأسماء جديدة ومسميات جديدة - وقالوا ان العراق لن تنسحب ابدا من
المواقع التي كانت تحتلها عندئذ ، حتى اذا اضطرت قواتها المسلحة الى البقاء تبقى
في تلك المناطق عشر سنوات أخرى .

وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ، أعلن الرئيس صدام حسين مرة أخرى في
اجتماع مع افراد قواته المسلحة :

" ان القوات المسلحة العراقية لن تنسحب أبدا الى الحدود التي كانت
قائمة بينها وبين ايران قبل الحرب ... والقوات المسلحة العراقية قادرة على
اختراق أي جزء من ايران واحتلاله احتلالا كاملا ونسف أي مدينة أو بلدة" .

وكما تعلمون ، وكما توضح وشائق الأمم المتحدة ، فإن هناك العديد من المدن التي سوتها بالأرض جيوش الرئيس صدام حسين .
والنقطة التالية التي أود أن أتناولها هي أن ممثل الرئيس صدام حسين التكريتي ليس راضيا عن دور الأمم المتحدة بما يتعلق بالحرب المفروضة . وأود أن أذكره بأن الأمين العام للأمم المتحدة ومكتب الأمين العام والأمانة العامة ومجلس الأمن أجزاء لا تتجزأ عن الأمم المتحدة . وأن مكتب الأمين العام ذاته قد ساهم بشكل كبير في كبح جماح الحرب الكيميائية التي يشنها صدام حسين علينا ، وأنه إن لم يكن قد أوقفها كلية ، فإنه أوقفها جزئيا . ولقد تمكن الأمين العام من إتخاذ قرار بتحديد تاريخ ١٢ حزيران/يونيه موعدا لوقف الحرب بيد أنه إنتهك ، شأنه شأن إتفاقية ١٩٧٥ ، من قبل صدام حسين ولم يطبق إطلاقا بالرغم من النداءات العديدة التي وجهها الأمين العام . لقد ساهم الأمين العام مساهمة كبرى بغية الحد من الجرائم التي ارتكبتها العراق والهجمات العديدة المعروفة لدى الجميع والتي شنها على المدن والمواطنين المدنيين . واقترح الأمين العام خطته الشهيرة المؤلفة من ثمان نقاط ...

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : معذرة لإضطرابي الى مقاطعـة

ممثل إيران فقد انتهت فترة الـ ١٠ دقائق . لذا ، أطلب اليه اختتام بيانه .

السيد رجائي - خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : سأبذل قصارى جهدي لافعل ذلك . عندما استجبنا لكل مقترحات الأمين العام الواردة في خطته المؤلفة من ثمان نقاط ولكل نداءاته ، لم يشعر المعتدون العراقيون بالسعادة وقالوا ببساطة انهم قد استجابوا بحذر شديد . أما فيما يتعلق بالسلام ، فان القوات العراقية المحتلة ليست في موقف يمكنها من التقدم بأي مقترحات سلمية . واعتقد أن ميثاق الأمم المتحدة لا يسمح للمعتدي أن يشن حربا ، وعندما يصاب بالهزيمة يلجأ الى طلب السلام . هذا أمر غير مقبول حتما ولا يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة .

السيد علي صميـدة (العراق) : لا نستغرب أن نسمع من ممثل إيران

أكاذيب جديدة تتعلق بالنزاع القائم بين بلادي وبلاده . فلقد حاول في هذه الأكاذيب تشويه الوثائق وتلفيق وشائق لا وجود لها إلا في مخيلة حكام إيران الداعين الى الحرب

والتوسع . واتحدى ممثل إيران أن يقدم للرشاسة النصوص الاصلية لهذه الوثائق التي نسبها لمسؤولي العراق وخاصة للرئيس العراقي وما أشار اليه فيما يتعلق بوجود كتساب صادر عن وزارة الاعلام في الجمهورية العراقية . لقد تجاوز ممثل إيران الكثير من الحقائق ، من بينها الادعاء بمعاداة الصهيونية . والحقائق معروفة لدى الجميع ، فإيران تحصل على قسم كبير من سلاحها حالياً ، ومنذ عدة سنوات ، من إسرائيل . وقد كشفت الصحافة هنا في الولايات المتحدة عن المحاولات لتفريب أسلحة من الولايات المتحدة تقوم بها عصابة بزعامة أحد القادة العسكريين الاسرائيليين . ولذلك ، فإن هذه الحقائق تكذب ادعاءه بكون نظامه معاد للصهيونية . أما ادعاؤه بمعاداة التمييز العنصري فهو أيضاً بعيد عن الحقيقة لأن ممارسات النظام القائم في إيران قائمة أساساً على التمييز العنصري ، وعلى العنصرية الفارسية لقادة إيران التي تضهد كل الاقليات القومية في إيران والتي تشن حرباً جارية على الاكراد الايرانيين ، وتقوم أيضاً على العنصرية الطائفية حيث تحارب كل الطوائف الدينية الاخرى وهذا معروف لدى الجميع .

إن الدخول في مجادلة عن بدأ الحرب ومتى بدأت الحرب ، سبق أن تحدينا الوفد الايراني وإيران بقبول لجنة تحكيم إما من منظمة المؤتمر الاسلامي أو حركة بلدان عدم الانحياز أو هذه المنظمة الدولية لكي تدقق وتتحقق من الجهة التي بدأت فعلاً العدوان . ورفضت إيران هذا المقترح ورفضت غيره من المقترحات العراقية التي كان آخرها المقترح الذي تقدم به السيد رئيس الجمهورية العراقية في رسالته الموجهة الى حكام طهران في ٢ آب/أغسطس ١٩٨٦ .

من الملاحظ ، كالعادة ، ان الدبلوماسية الايرانية ، على عكس ما هو متبع في كل العالم ، تبذل كل جهودها للدفاع عن الحرب والدعوة الى استمرار الحرب على عكس ما تقوم به الدبلوماسية في العالم كله حيث تحاول بكل الوسائل السلمية حل النزاع عند قيام حرب ما .

ولذلك نراهم يخافون من نداءات السلام لأن هذه النداءات تشكل إدانة لهم . إن ما قامت به الوفود أمام هذه الجمعية في دورتها الحالية من إدانة لاستمرار هذه

الحرب ومن دعوة للسلام وكذلك ما قام به مؤتمر قمة هراري لدول عدم الانحياز من دعوة للسلام وإدانة لاستمرار هذه الحرب يخيف حكام إيران وممثليها . ولذلك نراهم في هذه الجمعية يممون آذانهم عن سماع هذه النداءات إما بالتغيب عن الجلوس في مقاعدهم واذا حضر أحدهم فتراه نائما يغط في نوم عميق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن الى

الممثلين الذين طلبوا ممارسة حق الرد للمرة الثانية .

السيد رجائي خراسان (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود فحسب أن أعلم من لا يعرف أن جميع الأقليات الدينية في ايران لها بعض المقاعد في البرلمان بغض النظر عن نسبتها في التعداد الاجمالي لسكان البلاد . فالمسيحيون لهم مقعدان والزرادشتيون مقعد واحد واليهود مقعد واحد . بينما يوجد مسلمون كثيرون ، سبعة ملايين منهم في الولايات المتحدة ولكن لم تخصص لهم أية مقاعد ولا أعرف عدد المقاعد المخصصة لليهود . وأعتقد أن ايران تكاد تكون البلد الوحيد الذي تمنح فيه الأقليات مقاعد في البرلمان بصرف النظر عن نسبة توزيعها في التعداد الاجمالي للسكان .

وفيما يتعلق برفضنا مقترح الرئيس صدام ، أعتقد أن تلك هي الحقيقة الوحيدة ، والبيان الصحيح الوحيد الصادر عن الوفد العراقي . فنحن نرفض رفضا قاطعا أية مقترحات يتقدم بها الرئيس صدام حسين . ذلك أن الرئيس صدام ليس في وضع يسمح له بتقديم أي مقترح . انه مجرم . والتعامل مع المجرمين لا يكون الا في المحاكم وهو ما تقضي به العدالة . وما من أحد يتفاوض معهم . ونحن لا نتفاوض مع المجرمين أيا كانت الظروف .

أما عن مقترحات السلم ، فنحن نرى أن السلم في منطقتنا ضرورة وليس خيارا . ونتطلع الى اقرار سلم شامل ودائم في منطقتنا ، وبغية بلوغ ذلك الهدف نبذل تضحيات جسام . ونحن نفعل أقصى ما في وسعنا لانهاء الحرب الى غير رجعة . ولكن اسمحوا لي أن أعلن بوضوح انه لن تكون هناك مفاوضات مع المعتدى الآثم الذي يستخدم الاسلحة الكيميائية والذي يهاجم المناطق السكانية والطائرات المدنية . فذلك تنبهي معاقبته ونحن نبذل قصارى جهدنا لتوقيع ذلك الجزاء العادل .

وفيما يتعلق بالمفاوضات والوساطة ، أود أن أستشهد بجزء من بيان أدلى به الرئيس صدام حسين في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ عندما توجه وفد من الاصدقاء المشتركين من المنطقة العربية الى بغداد ليطلب اليه سحب قواته النووية من بلدى وكان رده كما يلي :

"نعلم أمامكم وأمام الأمة العربية أننا أحبطنا محاولات من جانب بعض

المسؤولين العرب للقيام بما يسمى بالوساطة بيننا وبين ايران".

ويقول صدام في الفقرة الثانية :

"لا ينبغي لأي عربي أن يظلم بأي محاولة وساطة . فاذا كان ينبغي

التقاعس عن مساندة شقيقه العربي في المعركة ، فليصمت على الأقل وذلك أضعف

الايمان".

واعتقد أن تاريخ الحرب معروف تماما ولكن وفد العراق مضطر لأن يقول أي شيء

والا فانه سيقع عند عودته لبغداد في المحذور وسيكون عليه أن يواجه غضب الرئيس صدام

التكريتي .

السيد صميده (العراق) : لقد تفوه مندوب ايران ببعض العبارات

البذيئة غير اللائقة بهذا المحفل الموقر تجاه رئيس دولة عضو في الأمم المتحدة .

وهذا طبعا ، كما يقول المثل العربي ، كل اناء بما فيه ينضح . فهذه هي أخلاقيـة

الوفد الايراني وأخلاقيـة حكام ايران . وكمثال على أخلاقيتهم وعلى لؤم قيادتهم ،

وخاصة ما يطلق عليه بإمامهم الخميني كدليل على لؤم الخميني أود أن أعلمكم بأنه في

عهد الشاه طرد من ايران ووجد في العراق الضيافة والتكريم واستمر في ضيافة العراق

خمسـة عشر سنة . وبعد هذه الضيافة ووصوله الى الحكم في ايران عامل العراق بما يقوم

به عادة اللئام كما يقول الشاعر العربي اذا أنت أكرمت الكريم ملكته واذا أنت

أكرمت اللئيم تمرد . أما عن المجرم الحقيقي ، المجرم الحقيقي هو الذي سبب قيام

هذه الحرب ، وهو الذي يطيل أمد هذه الحرب . وفي هذا الاطار لا أريد أن أقدم وشيـقة

عراقية وانما أذكر وشيـقة ايرانية في هذا اليوم . اليوم ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦

أوردت وكالة الصحافة الفرنسية نقلا عن جريدة لوموند الفرنسية رسالة وجهها بازرجان

، أول رئيس لحكومة ايران بعد سقوط الشاه هذه الرسالة الموجهة الى الخميني يتهمه

فيها صراحة بمسؤوليته عن الحرب لكونه المسؤول الوحيد عن هذه الحرب وعن استمرار

هذه الحرب التي جلبت الكوارث لايران . هذه وشيـقة وهذه ادانة وهذه شهادة من أهل

البيت ،

من أهل من أهل ايران . واذا كانت هناك مصداقية لما يدعيه ممثل ايران بكونه يحترم
الامم المتحدة ويشير الى النقاط التي قدمها السيد الامين العام ، اذا كان صادقا
فيما يقول ، فلماذا لا يقبل بقرارات الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن الخاصة
بالنزاع ؟

رفعت الجلسة الساعة ٣٠/١٠